وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســـم العلوم الإنسانية
مسار التاريخ

الغزو الإيطالي لليبيا بين التسويات الدولية والاستعدادات العسكرية 1878-- 1912م

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من اعداد:
- حاجي خديجة
- سنوسي وهيبة
- سعيداني ريم

إشراف الدكتور:
- بوعناني العربي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/د.ة. حباش فاطمة	أستاذة التعليم العالي	رئيسا
د. بوعناني العربي	أستاذ محاضر"ب"	مشرفا ومقررا
د. زاهي محمد	أستاذ محاضر"أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 – 2022م

1442 – 1443هـ

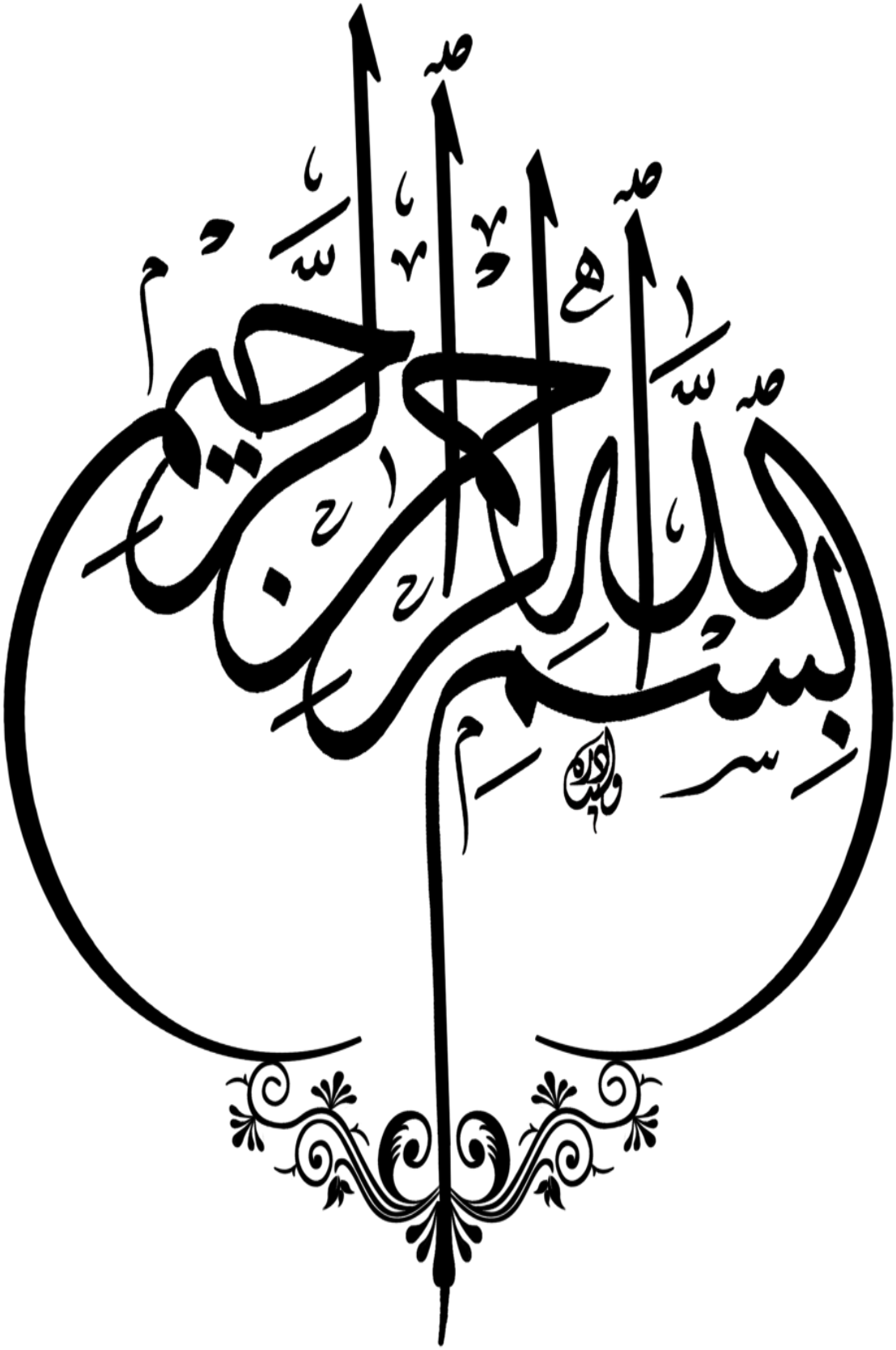
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي أمدنا القوة لإنهاء هذا العمل

شكرا بلا حدود.

كل الشكر والتقدير والعرفان

إلى الأستاذ الدكتور بوعناني العربي على تفضله الإشراف على هذا العمل

لما أبداه من رحابة صدر وحسن توجيه وإرشاد

إلى جميع أساتذة جامعة ابن خلدون وإداريها خاصة عمال المكتبة.

إهداء

بعد حمدي وشكري لمن لا يحمد سواه

إذا أصبنا بخير شكرناه وإن أصبنا بضر قصدناه

والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد الأمين

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وحمتني ومنحتني الحياة،

التي حرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها ودعائها في سبيل نجاحي

ولولاها لما وصلت لهذه اللحظة، أمي الغالية شفاها الله وأطال عمرها

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل

أبي العزيز أطال الله عمره

إلى من دعمني في مشواري الدراسي منذ خطواتي الأولى إلى المدرسة، سندي المادي والمعنوي

أخي مختار

إلى أعز ما أملك في الوجود إخوتي وزوجة أخي وبناته

إلى الروح الطاهرة والقلب الصافي، إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله

إلى جميع أفراد العائلة الكبيرة والأصدقاء

خديجة

إهداء

الحمد لله على كل حال والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من رضاها من رضا الرحمان إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي وأطال عمرهما اللذين حرصا على تعليمنا ووقفا لجانبنا في أصعب الظروف، إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني من الأخ إلى الأعمام وأولادهم وبنات عمتي رعاهم الله ووفقهم، إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته، إلى كل من كان لهم أثر على حياتي.

وهيبة

إهداء

قال الله تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم"

بعد إتمامنا لهذا العمل الذي نتمنى أن نكون قد وفقنا فيه

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما أملك في حياتي أبي وأمي اللذان كانا عونا لي

ومنحاني الثقة في النفس وربياني على مكارم الأخلاق

كما اهديه إلى زميلتي خديجة حاجي وسنوسي وهيبة.

ريم (رونق)

قائمة المختصرات

الكلمة	اختصارها
مج	مجلد
ط	طبعة
ص	صفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
ج	جزء
تر	ترجمة
تع	تعريب
د.ط	بدون طبعة
د.د.ن	بدون دار نشر
د.ت	بدون تاريخ
د.ب.ن	بدون بلد النشر
م	ميلادي
ع	العدد

المقدمة

أمام حالة التوتر والاضطراب التي رافقت التحركات الأوروبية بالقارة الأفريقية، خاصة بعد الحروب القومية في إيطاليا وألمانيا، والتي كانت لها انعكاسات سياسية على الوضع الدولي بأوروبا، ظهرت بعض الأصوات المنادية بتسوية النزاعات بطرق سلمية ودبلوماسية، عبر الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي تناقش فيه المسائل المختلف فيها حول القارة الإفريقية.

وكان مؤتمر برلين الثاني أبرز هذه المؤتمرات، كونه خص إفريقيا وشؤونها الاستعمارية دون غيرها.

وقد انعقدت أولى جلساته في 15 نوفمبر 1884م، وآخرها في 26 فيفري 1885م، بقيادة الزعيم الألماني بسمارك، الذي عمد إلى ضرورة توضيح ترسيم معالم الاستعمار، ووضع حد للاصطدام بين القوى المتصارعة، فكان المؤتمر نقطة تحول لتقسيم القارة الإفريقية.

وبناء على ما جاء في المؤتمر، سارعت الإمبراطوريات الاستعمارية إلى استباحة ما تبقى من القارة الإفريقية، والتوغل في أعماقها، وقد تمت معظم أعمال التقسيم خلال وبعد المؤتمر الذي أسفر عن تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة إفريقيا في اقل من عشرين سنة بعد المؤتمر، ففي سنة 1902م، لم يبق خارج السيطرة الاستعمارية سوى أجزاء بسيطة تساوي 8 % من مساحة القارة، تمثلت في: (ليبيريا، إثيوبيا، المغرب الأقصى وليبيا) وأصبحت سبع دول أوروبية تسيطر على القارة (بريطانيا، فرنسا، البرتغال، إيطاليا، اسبانيا، ألمانيا، وبلجيكا).

وقد انتهت هذه المرحلة باحتلال فرنسا للمغرب الأقصى في 1912م.

وكانت لإيطاليا حصتها من هذه القسمة، فشملت منطقة نفوذها في إفريقيا، اريتريا والصومال بالإضافة إلى ليبيا التي استولت عليها سنة 1911م.

وقد بدأ تحقيق الطموح الاستعماري الإيطالي بليبيا سنة 1881م، بعد أن فقدت الأمل في تونس، وكانت ايطاليا آنذاك قوة تسعى إلى القوة بعد توحيد مملكتها سنة 1871م.

وقد كانت ليبيا المكان المناسب والحل المثالي لتوجيه تيار الهجرة الايطالي المتدفق. فاستعدت جيدا وسخرت جميع أساليبها وإمكانياتها حتى لا تخسر هذه الفرصة الأخيرة لها في شمال إفريقيا.

شرعت في رسم الخطط والاستراتيجيات، وعقد الاتفاقيات والتحالفات لضمان عدم منافسة الدول الأخرى لها من أجل انفرادها بالمنطقة، وهو ما نجحت فيه كقاعدة أولية، وقد لجأت إلى الغزو العسكري بعد فشل سياسة التغلغل السلمي، أين واجهت نباهة الشعب الليبي ومقاومته الشرسة دفاعا عن أرضه ودينه، والذي ظل على نضاله وتمسكه بقوميته، رغم ضعف إمكانياته ما يقارب الاثنين والثلاثين سنة.

أما الإطار المكاني لبحثنا هو الولاية العثمانية - طرابلس الغرب- ليبيا حاليا، الواقعة في شمال إفريقيا.

ويبدأ الإطار الزماني منذ أن بدأت المطامع الاستعمارية الأوروبية في الظهور بمقتضى مؤتمر برلين 1878م، الذي شرّع لإيطاليا حقّها في البحث عن مستعمرة لها في شمال إفريقيا، حتى تاريخ 18 أكتوبر 1912م، وهو تاريخ عقد الصلح وتوقيع معاهدة أوشي لوزان، بين إيطاليا والدولة العثمانية، الذي بموجبه انسحبت الدولة العثمانية من ليبيا واعترفت الدول الكبرى بسلطة إيطاليا على ليبيا.

وانطلاقا من هذا أردنا معالجة موضوع الغزو الايطالي لليبيا بين التحالفات الدولية والاستعدادات العسكرية من 1878 إلى 1912م.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في توضيحه لمخططات إيطاليا الاستعمارية الفاشية من أجل تحقيق غزو ليبيا.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدّة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- معرفة المخططات الإيطالية الممهدة لغزو ليبيا.
- إبراز دور القوى الأوروبية في الاعتراف بأحقية إيطاليا في ليبيا.
- تناول كفاح شعب رافض للوجود الأجنبي على أرضه.
- التعرف على الأسباب التي جعلت الدولة العثمانية تنهي وجودها في ليبيا

الأسباب الذاتية:

- ميولنا الكبير لتناول تاريخ ليبيا المعاصر.
- التوسع المعرفي وإثرائه بجزء من تاريخ المغرب العربي الكبير في الفترة المدروسة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الموضوع حول: ماهي المخططات الإيطالية الممهدة لغزو ليبيا وماهي المواقف الدولية منها؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات لتوضيحها، وهي:

- ما هي مساعي إيطاليا للانفراد بليبيا في ظل التوسعات الاستعمارية الأوروبية؟
- ما هي أسس التغلغل السلمي الايطالي داخل ليبيا؟
- كيف استعدت إيطاليا لتنفيذ الغزو العسكري المباشر على ولاية طرابلس؟
- كيف واجه الليبيون الغزو الإيطالي لأرضهم؟ وما هي المواقف الدولية منه؟
- كيف استسلمت الدولة العثمانية لإيطاليا وما هي شروط قبول الصلح؟

مناهج البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة لزم علينا التوصل إلى الحقائق بتقديم المعطيات وتحليلها ومناقشتها، فكان اعتمادنا أساسا على المنهج التاريخي التحليلي، من الممهدات والعوامل المساعدة لإيطاليا في سياستها حتى الوصول إلى الغزو المباشر، وكان إتباع هذا المنهج هو الأنسب لطبيعة الموضوع. كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي لوصف بعض الوقائع كالمقاومة الليبية للغزو في الفصل الثالث، وسردنا كل الأحداث حسب تسلسلها الزمني بإتباع المنهج السردي.

خطة البحث (الفصول):

اتبعنا في بحثنا خطة قمنا بتقسيمها إلى مقدمة، مدخل تمهيدي، وثلاثة فصول، بالإضافة إلى الخاتمة ومجموعة من الملاحق التي أعدنا رقنها دون المساس بمحتواها، كانت تكميلية لبعض جزئيات البحث.

فالمدخل كان بعنوان التطور السياسي في ليبيا من 1835 إلى 1911م، تحدثنا فيه عن أواخر الحكم القرمانلي، الأسباب التي أدت إلى زواله، ودفعت بالدولة العثمانية إلى التفكير

في استعادة حكمها المباشر في ليبيا عن طريق تدخلها، وإنهاء الفوضى التي سببتها الأسرة القرمانلية في البلاد، كما هو معروف لدى الجميع أن الأسرة القرمانلية حكمت طرابلس الغرب في الفترة الفاصلة بين الحكم العثماني الأول والثاني وبتدخل الدولة العثمانية، حوّلت ايالة طرابلس إلى ولاية عثمانية خاضعة للسلطان العثماني وتعاقب عليها ثلاثة وثلاثون واليا.

أما الفصل الأول، كان تحت عنوان التغلغل السلمي الايطالي في ليبيا، اندرجت ضمنه ثلاثة أساليب في سياسة التغلغل السلمي الايطالي هي: الأساليب الثقافية المتمثلة في سياسة الطلينة والبعثات التبشيرية، فقد اعتمدت عليها ايطاليا من أجل القضاء على الروح القومية والثقافية الوطنية الليبية العربية.

والأساليب الاقتصادية المتمثلة في أكبر قاعدة اقتصادية في ليبيا، المجسدة في بنك دي روما الذي بذلت ايطاليا كل جهودها لتوسيع نشاطه وزيادة نفوذها الاقتصادي، واتخذت منه ذريعة لمحاولة الغزو المباشر، بحجة عرقلة مصالحها داخل ليبيا.

وسخرت الصحافة لحملة دعائية من أجل تهيئة الرأي العام لتقبل الغزو.

انتقلنا بعدها إلى الفصل الثاني، الذي كان بعنوان التحالفات الإيطالية الدولية أو التسويات الممهدة للغزو، حيث كانت هذه التحالفات قاعدة أولية لإيطاليا من أجل الانفراد بطرابلس دون أي منافسة.

وعن طريق هذه المعاهدات، استطاعت إيطاليا الحصول على تأييد كتلتين متنافستين، تكتل الوفاق (طرابلس مقابل مصر لبريطانيا ومراكش لفرنسا والمضايق لروسيا).

وتكتل التحالف، ألمانيا والنمسا دون تعويض معين، حيث كان الاتفاق في نطاق عام يشمل علاقات خارجية.

بينما الفصل الثالث جاء تحت عنوان الاستعدادات العسكرية وردود الفعل الأولية، تناولنا فيه الفترة التي سبقت الغزو، أي فترة التحضيرات العسكرية وما جهزته الحكومة الايطالية من جيش وعتاد في الغزو المباشر، وعشية الغزو، وكيف سقطت المدن الساحلية، وعملية الإنزال العسكري على شواطئ طرابلس، وكيف كانت ردود الفعل الأولية، قسمناها بين داخلية وخارجية، تحدثنا عن الداخلية المتمثلة في المقاومة الليبية

والمعارك الأولى الرافضة للغزو، والخارجية أدرجنا فيها كل ما يتعلق برد فعل العربي والعثماني والأجنبي. وبعدها تحدثنا عن معاهدة الصلح أوشي لوزان، والأسباب التي دفعت الدولة العثمانية للخضوع لإيطاليا.

أما الخاتمة فهي خلاصة أو حوصلة لما تقدم من نتائج من خلال الفصول.

كما لا ننسى الملاحق التي اتصلت بعناصر الموضوع التي لزم توضيحها.

المصادر والمراجع والدراسات السابقة المعتمدة في دراسة الموضوع:

لإنجاز بحثنا اعتمادنا على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة كان أهمها، في المدخل اعتمدنا على انهيار الأسرة القرمانلية، لعمر علي بن إسماعيل، الذي أفادنا كثيرا في تطورات الأحداث التي أدت إلى نهاية يوسف القرمانلي وابنه علي باشا. أيضا ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنه 1911 لإتوري روسي، وظّفنا معلوماته في كامل عناصر المدخل لمعالجته لجميع مراحل الأسرة القرمانلية والعهد العثماني الثاني.

الفصل الأول اعتمدنا على التمهيد الثقافي الايطالي للغزو العسكري على ليبيا 1882-1911م، لمؤلفه اسماعيل مولود القروي، الذي أفادنا في الأساليب الثقافية، وكتاب حكاية مدينة لخليفة التليسي، الذي سهل علينا تدوين أهم الرحلات الاستكشافية الإيطالية لليبيا ووقائعها. أيضا مقالات سالم فرج عبد القادر، حول بنك دي روما، والصحافة الايطالية وموقفها من الغزو الايطالي لليبيا.

كان اعتمادنا في الفصل الثاني على الغزو الايطالي لليبيا بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري من 1878 إلى 1911، لسلام محمد علي حمزة الأسدي، الذي ذكر أهم الاتفاقيات الممهدة للغزو بين ايطاليا والدول الأخرى، كذلك اعتمدنا على الاحتلال الايطالي لليبيا 1911 – 1951م، وهي رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر لغربي الحواس، وهناك بعض المراجع التي أجابت عن بعض التساؤلات العالقة.

وقد اعتمدنا في الفصل الأخير على مذكرات جيوليتي لصاحبها جيوليتي الذي كان سياسيا إيطاليا، ومن المخططين لاستراتيجية الغزو، من ترجمه محمد خليفة التليسي، هذا المصدر تضمن الكثير من الأسرار والخبايا عن الاستعدادات العسكرية الايطالية. هناك

أيضا كتاب جهاد الأبطال في طرابلس الغرب للزاوي احمد الطاهر، حيث ساعدنا في مجمل أحداث المقاومة.

دون أن ننسى مراجع كانت مهمة، كالغزو الايطالي لليبيا لعبد المنصف حافظ البوري، والحملة الايطالية على ليبيا لحسن صالح منسي.

فضلا عن المقالات المختلفة لدورها المهم في إثراء البحث، وقد اعتمدنا عليها في جميع فصول البحث من أجل تغطية جوانب وثغرات مختلفة.

الصعوبات:

من الطبيعي ومن البديهي أن يواجه أي باحث صعوبات في انجاز بحثه، ومنها ما واجهنا أثناء بحثنا:

- عدم توفر الأرشيف الذي يعد المصدر الأول للمادة العلمية.
- عدم توفر المكتبة الجزائرية على المصادر والمراجع الكافية حول تاريخ ليبيا.
- تضارب بين المعلومات في بعض المراجع، وكثرة الأحداث المتعاقبة، كان يوجب علينا اختيار المعلومات بدقة أكثر وتوظيفها بشكل مرتب، فكان من الصعب علينا ذكرها كلها دون أن يكون هناك إخلال بالموضوع.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في عملنا وأن نساهم في الإجابة عن بعض الأسئلة المبهمة حول الموضوع، وأن يكون هذا العمل مرجعا مفيدا لطلبة الجامعة.

المدخل: التطور السياسي في ليبيا من 1835 إلى 1911م.

- أولا: أزمة الحكم وسقوط الأسرة القرمانلية

- ثانيا: التدخل العثماني الثاني واستعادة الحكم

التطور السياسي في ليبيا من 1835-1911م

بعد العهد الإسلامي تعرضت ليبيا للعديد من الاحتلالات المتعاقبة، فبعد الحكم الحفصي تعرضت للاحتلال الاسباني نتيجة تنافس الأسرة الحفصية على السلطة والجاه، فاستغل الإسبان الفرصة للسيطرة على ليبيا، الأمر الذي دفع بالليبيين إلى الاستنجاد بالسلطان سليمان بصفته ممثل الإمبراطورية الإسلامية المسيطرة في تلك الفترة، وهو الأمر الذي حصل عن طريق جيش أعدّ بقيادة مراد آغا، تم احتلال ليبيا من قبل العثمانيين لتصبح إيالة عثمانية خاضعة للسلطان[1].

ونتيجة سوء التسيير، وتفضيل الولاة العثمانيين المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، أدى بالحكم العثماني إلى الضعف في وقت ظهرت فيه الزعامات المحلية المتعطشة للحرية والاستقلالية عن الحكم التركي في شمال إفريقيا، فجاءت الأسرة القرمانلية[2]، نتيجة أحداث متوالية لتبقى ليبيا تحت حكمها الوراثي مدّة 124عاما توالى عليها ستة باشاوات قرمانليين[3]، لتسقط بعدها هذه الأسرة نتيجة عدّة أسباب، وتستعيد الدولة العثمانية سيادتها المباشرة على طرابلس.

أولا: أزمة الحكم وسقوط الأسرة القرمانلية:

تداخلت عدّة ظروف أدت إلى أزمة حكم الأسرة القرمانلية وانهيارها منها:

1 - تدهور الأوضاع الاقتصادية:

في أواخر عهد يوسف باشا القرمانلي تدهور الوضع الاقتصادي بطرابلس[4]، مما رمى بالبلاد إلى الإفلاس، خاصة سنة 1832م وما بعدها، وأصبح الباشا عاجزا أمام مواجهة هذه الأزمة[5]، وأمام متطلبات أسرته المتزايدة، من نسائه، أولاده، خدمه، ميزانية الوزراء،

---

[1] ناجي محمود، تاريخ طرابلس الغرب، تر، عبد السلام آدم ومحمد الأسطي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1970، ص 148.

[2] الأسرة القرمانلية: هي الأسرة الحاكمة في ليبيا في الفترة من 1711 إلى 1835م، أصلها من منطقة قرمان بالأناضول بتركيا، اعتلت الحكم عن طريق ابنها الإنكشاري أحمد باشا، انظر شارل فيرو، الحوليات الليبية، ص 263.

[3] محمود علي عامر وخير محمد فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث المغرب الأقصى-ليبية، جامعة دمشق، 2000، ص 208.

[4] الزاوي أحمد الطاهر، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1970، ص 234.

[5] كولافولايات، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، تر، عبد القادر مصطفى المحشي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ط1، طرابلس، 1988، ص 139.

والمصاريف العسكرية منها الحملات ومرتبات الضباط، وغيرها[1]. التي كان يدفعها من مدا خيل مالية البلاد، التي كانت نشطة قبل الأزمة[2].واشتدّ الوضع بعد إقرار يوسف باشا تحريم استرقاق المسيحيين، والتخلي عن القرصنة والهدايا المفروضة على بعض الدول الأوروبية[3].

وبانتهاء أعمال القرصنة انتهى عهد الازدهار في طرابلس[4]، فكان على يوسف باشا- خامس باشا قرمانلي (1795 -1832م) - إيجاد حل لتنشيط مالية البلاد وتغطية حاجياته ومستلزمات أسرته التي كانت تعيش حياة البذخ، فاتجه إلى ابتكار نظام البطاقات للرعايا الأجانب، باحتكاره تجارة الحبوب وأنواع الصناعات المحلية. وكان يقوم بشراء المنتجات أو تبديل المال بالسلع المطلوبة مقابل بطاقة بالمال المفروض، كانت البطاقة تحدد المبلغ المطلوب، ونوع السلع، ويذهب البائع إلى حاكم المدينة المعيّنة على البطاقة لاستلام ماله.

ونشطت الحالة الاقتصادية لفترة قصيرة لتعود بعدها إلى الركود، والعجز عن دفع الديون المتراكمة، ما دفع بالأجانب إلى اللجوء إلى قناصلهم من أجل تحصيل أموالهم[5].

وأمام تفاقم الديون قام الباشا بتغيير العملة المتداولة واستبدالها بعملة أكثر رداءة وأقل قيمة[6]، عن طريق سك مدافع النحاس نقودا، مستهينا بالأهالي[7]. ليلجأ بعدها إلى فرض ضرائب على الأهالي -كانت في نظرهم غير ضرورية-من أجل تسديد ديون الرعايا الأجانب[8]. كانت هذه الضرائب سببا في ثورة الأهالي في المنشية ضد الباشا في أواخر عهده، مطالبين بتنحيته ومفضلين نجله محمد بك لحكم البلاد.[9]

2 - الحروب الأهلية:

أ - ثورة عبد الجليل سيف النصر 1830م:

[1] عمر علي بن اسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبية 1795-1835م، مكتبة الفرجاني، ط1، طرابلس، 1966، ص 227.

[2] أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر، خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط1، ليبيا، 1974، ص 227.

[3] عمر علي بن اسماعيل، المرجع نفسه، ص 230.

[4] خديوي مجيد، ليبية الحديثة دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، د.ط، بيروت، 1966، ص 18.

[5] عمر علي بن اسماعيل، المرجع نفسه، ص 231.

[6] أتوري روسي، المرجع نفسه، ص 404.

[7] الأنصاري أحمد النائب، المنهل العذب في طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، د.ط، ليبيا، د.ت، ص 332.

[8] رشدي راسم، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط1، ليبيا، 1953، ص 98.

[9] نيكولاي ايليش بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، تر، عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، ط2، بنغازي، 2001، ص 293.

بدأت بوادر الثورة في سنة 1830م، جرّاء تضاعف حمل الضرائب على السكان، فسعى عبد الجليل سيف النصر[1]، قائد قبيلة أولاد سليمان، إلى استلام السلطة في طرابلس مستغلا ظروفها، فسانده الكثير من الأهالي، من قبائل مختلفة، واتسعت ثورته لتشمل مناطق واسعة في الجنوب[2]، فقاد الثورة رفقة إخوته، فسيطروا على مرزق وفزان، ضد قوات أبناء الباشا القرمانلي علي بك وابراهيم بك، اللذين تراجعا نتيجة استدعاء والدهما بعد ضغط القنصل الفرنسي بإرجاع ديون الرعايا الفرنسيين مهددا الولاية بالحرب وإلحاقها بالجزائر المحتلة[3]، كان الانسحاب بعد انتصارهما في حرب دامية بقلعة الحطابة قرب منطقة "بني وليد"، وبعد عدّة تدخلات لحل النزاع، أوقفت الحرب مؤقتا[4].

وبعد استبداد ثورة عبد الجليل وتقدمها، دعاه الباشا للتفاوض، لكن عبد الجليل أرسل مندوبا عنه لعلمه بإمكانية الغدر به، ولعلمه لما قد يجرؤ عليه الباشا، لكن رد الباشا كان قاسيا على هذا التصرف البادر من عبد الجليل، فقام بقتل المبعوث، الأمر الذي أغضب عبد الجليل واستمرّ في ثورته ضدّه[5].

رغم كل محاولات الصلح، والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، إلاّ أنّ عبد الجليل لم يلتزم بهما، وكان يتماطل في تنفيذ الشروط، مما دفع يوسف باشا مواصلة مقاومة ثورته. لكن واجه مشكل فرار جنوده في كل حملة، ولجأ إلى محاولة استعادة فزان التي كان معظم سكانها يدينون بالولاء له، فجهّز حملة بقيادة "يوسف المكني"، قوامها 2500 مقاتل، لكنه أعاقه عدم قدرة قوات علي بك ابن الباشا التوغل لحماية الحملة، ما استدعاهم للرجوع إلى طرابلس[6]، ليواصل المكني حملته بدونهم لاستعادة فزان، وبعد معارك طاحنة كللت بالنجاح ضد الثوار واستعادة مرزق.

---

[1] عبد الجليل سيف النصر: رجل من رجالات العرب المشهورين في طرابلس، نسبه إلى سليمان من بني سليم، أسره يوسف القرمانلي، في بيته أين تربى، انظر الطاهر الزاوي، أعلام ليبية، دار المدار الإسلامي، ط3، بيروت، 2004، ص 202.

[2] نيكولاي ايليش بروشين، المرجع السابق، ص 239.

[3] كوستانزيو برنيا، طرابلس من 1510 إلى 1850، تر، خليفة التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، مصراتة، 1985، ص 278.

[4] إتوري روسي، المرجع السابق، ص 405.

[5] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 252.

[6] رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، تر، طه فوزي، دار الفرجاني، د.ط، ليبيا، د.ت، ص ص 232، 233.

ولولا الوضع المالي المزري للباشا لتم تموين الحملة لمواصلة القتال لاسترجاع فزان[1]. في المقابل قام عبد الجليل بالاستنجاد برؤساء قبائل الداخل جراء الهزيمة التي لحقت به، ومن بينهم زعيم منطقة غريان، سالم بن عبد الصمد، لتعزيز ثورته ضد قوات الباشا[2]، وبعد عدّة معارك أخرى، هدأت الثورة، وتراجعت قوات المكني، ولزم عبد الجليل سيف النصر الهدوء لمراقبة الأوضاع عن بعد، ولم يقم بعدها بأي ثورة، إلى غاية سقوط الأسرة القرمانلية في 1835م، فأعلن ثورته ضد الحكم العثماني، وواصل نضاله حتى عام 1842م وهو تاريخ مقتله[3].

ب ـ ثورة أهل الساحل والمنشية 1982م:

تعود أسباب الحرب بعد ضغط القنصل الانجليزي على الباشا من أجل دفع ديون الرعايا الانجليز في مدّة أقصاها 48 ساعة[4]، فقام بعقد اجتماع مع أعضاء الديوان وأعيان المدينة، حيث اتخذ قرار فرض ضريبة استثنائية على الأهالي قدرت ب 10آلاف ليرة، وضريبة حربية على سكان الدواخل[5].وفرض ضريبة على بساتين وآبار القولوغلية[6] من سكان الساحل والمنشية، الذين كانوا معفيين منها، لكونهم قوات عسكرية للبلاد[7].

بدأت الاحتجاجات وإشارات ممهّدة للتمرّد، فسارع الباشا إلى إعفائهم منها بإلغائها فورا، خوفا من العواقب، وتأزّم الوضع أكثر مما هو عليه[8]عن طريق إعلان للأهالي، لكنهم استمرّوا في ثورتهم، وطالبوا الباشا يوسف بالتنازل عن الحكم، فلجأ إلى استخدام القوة معهم بجيش عسكري تحت قيادة حسن بك البلعزي لكنه فشل، واستمرّ الثوار في تمرّدهم وثوراتهم. لجأ الباشا إلى طلب مساعدة باي تونس، لكن رد هذا الأخير لم يكن في صالح

---

[1] نيكولاي ايليش بروشين، المرجع السابق، ص 242.
[2] رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 233.
[3] عبد علوان إيمان محمد، دور يوسف باشا القرمانلي السياسي في طرابلس الغرب، 1795- 1832، رسالة ماجستير، إشراف، كفاح أحمد محمد النجار، جامعة بغداد، 2017، ص 201.
[4] الأنصاري أحمد النائب، المرجع السابق، ص 335.
[5] كوستانزيو برنيا، المرجع السابق، ص 280.
[6] القولوغلية:هم المولودون من أبوين مختلفين (تركي/ عربي) ، انظر، جحيدر عمار، القولوغلية في ليبيا، منشورات الطيوب، ط1، طرابلس، 2021م، ص 43.
[7] الخباط عبد الله خليفة، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وانجلترا، 1795 –1832، المنشأة العامة، ط1، طرابلس، 1985، ص 205.
[8] رودلفو ميكاكي، المرجع نفسه، ص 236.

الباشا نظرا لعدم دفعه ما تبقى عليه من مصاريف الحملة العسكرية التونسية، التي ساهمت في استرجاع الحكم القرمانلي للأسرة ضد علي برغل[1].

لم يكن لقادة الثورة بالمنشية أيّة أهداف موثقة، وكان هدفهم الأساسي أن يكون لهم حاكما صغيرا في السن من الأسرة القرمانلية، بدلا من يوسف باشا الذي كان طاعنا في السن عجوزا لا يفارق حياة اللهو والبذخ، وكان ولاؤهم لحفيده محمد بن محمد بك -في بعض المراجع ابنه محمد بك- حتى يقوم بتنظيم أمور البلاد خاصة ما يتعلق بالضرائب، وكانوا معارضين لولي العهد علي بك القرمانلي لكونه لا يختلف عن والده في سياسته[2].

وظل الوضع هكذا من تمرد الثوّار والحروب المتتالية إلى غاية عهد علي باشا الثاني، فسعى إلى إخمادها عن طريق إرسال العساكر. فاشتدّ النزاع والقتال بينهما ولم يتوصل العساكر إلى نتيجة أمام هذا الوضع، فانقسمت البلاد إلى قسمين:

- قسم مؤيّد لمحمد بك الذي كان إلى جانب هذا يحظى بتأييد أوروبي.
- وقسم ثاني موالي ومؤيّد لعلي باشا والعساكر[3].

وكان أمام علي باشا أن لجأ إلى الاستنجاد بقوات غومة بن خليفة[4]زعيم قبيلة المحاميد فوافق غومة على ذلك وسارع إلى إخضاعهم متقدما في جيش قوامه ستمائة رجل، ومائتي حصان وأربعة مدافع متجها إلى مرسى زوارة، لينهزم الثوار ويقبلون بشروط علي باشا المتمثلة في:

- العفو الشامل، وضمان سلامة جميع من ساهموا في الحرب وحفظ ممتلكاتهم.
- يتعهد علي بك بدفع معاش سنوي لأبناء أخيه محمد وأحمد القرمانلي، ويضمن تمتعهما بأملاكهما الخاصة شرط انتقالهما إلى مصر.
- يتعهد علي بك بالإبقاء على الامتيازات، والإعفاءات التي كان يتمتع بها أهالي المنشية والساحل، شرط أن يقوموا بالواجبات التي كانوا ملزمين بها.
- اعتراف الثوار بشرعية رئاسة علي بك لدولة نيابة طرابلس الغرب.

---

[1] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص ص 265، 266.

[2] كولافولايات، المرجع السابق، ص 184.

[3] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 233.

[4] غومة بن خليفة بن عون المحمودي، ولد سنة 1795 من سكان البادية، انتهت إليه رئاسة العرب في أيامه، ورثها عن أبيه، كان معاديا للأتراك وهزمهم في كثير من المرات، انظر، الطاهر الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص 299.

غير أنّ أحمد بك لم يقبل فورا هذه الشروط بحجة لزوم استشارة أخيه محمد، وظلّ الحال مضطربا بين مؤيدي الأخوين، مما أثر على استمرار الحكم فيما بعد[1].

3 - الصراع الأسري:

إنّ الصراع الأسري من أهم الأسباب التي أدت إلى نهاية الحكم القرمانلي في طرابلس، فبانتشار الغدر والشك يعود هذا الصراع إلى عهد مؤسس الأسرة أحمد باشا القرمانلي، حيث تخلص من أفراد أسرته الذين يشكلون خطرا على حكمه، ويليه علي باشا الذي سمح للإنكشارية بقتل من يشك بوفائه من أقاربه[2].

الأكثر صراعا كان يوسف باشا ابن علي الذي وصل به الصراع إلى حد قتل أخيه الأكبر حسن بك بطريقة خبيثة، حيث ذهب لزيارة والدته، وطلب منها التوسط له بنية مصالحة أخيه فقتله بمجرد وصوله إلى والدتهما، وفرّ مباشرة إلى بيته الريفي[3].

ولما اشتد الصراع في عهد يوسف باشا وكثرت جرائمه، تقول عنه السيّدة توللي، وهي انجليزية عند توليه الحكم: "أشعر بالأسف العميق لسيدي يوسف، وبالأسى للطرابلسيين، حيث يظل سيدي يوسف واليا على طرابلس، وأخشى أيضا أن يرتكب العديد من الجرائم، فيزيد البلاد بؤسا ودمارا"[4].

ويقول عنه النائب الأنصاري : "يوسف باشا لما انتقل من طور الشبيبة إلى المشيب، استهان بأهل الإيالة، وحملهم أكثر من طاقتهم حتى آل الأمر إلى فاقته وفاقتهم، وباع من أسطولها الحربي وسكّ مدافعها النحاس فلوسا، وأرخى عنان التصرف لأبنائه وأصهاره، وقسّم الإيالة بينهم، فأعطى ابنه عليا غريان، ومصطفى مصراته، ولعثمان الخمس، ولعمر اورفلة، ولإبراهيم زليتن، ولمملوكه مصطفى درنة، وأرسلوا العمال من طرفهم، وساءت سيرتهم، وعظم ظلمهم، واتخذوا طرقا للجباية وفق مصالحهم الذاتية، واتسع الخرق على الراقع، إلى غير ذلك من نقم أعماله، وأذن بزواله"[5].

---

[1] رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 244.
[2] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 325.
[3] رودلفو ميكاكي، المرجع نفسه، ص 113.
[4] توللي ريتشارد، عشرة أعوام في طرابلس 1783 – 1793، تر، عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، دط، بنغازي، 1967، ص 553.
[5] الأنصاري أحمد النائب، المرجع السابق، ص 332.

توالت الأحداث وتمرّد الابن على نظام والده علي، وأصبح يشكّل خطرا على مركز والده الباشا، وروح أخيه الثاني، ما دفع بالباشا إلى تقديم مكافأة لمن يأته برأس ابنه[1]. وتواطئ أخوه أحمد بك مع الأمريكيين بعد اعتلاء يوسف السلطة، من أجل الإطاحة به. حيث عملت أمريكا على إقناعه للوقوف معها مقابل استرداده للحكم من أخيه. وكانت أمريكا بهذا تريد قبضة الحكم لوال يخدم مصالحها، وأمام عدة محاولات قبل أحمد بك الباشا السابق ودخل درنة بعدما كان في مالطا عن طريق أسطول أمريكي، فرحب به أنصاره بتقديم الهدايا، مما شجعه لمواجهة أخيه.

فسعى يوسف باشا عقب سماعه بالخبر إلى عقد الصلح مع الأمريكيين خوفا من أخيه، بتدخل والي الجزائر حسن باشا، وقنصل انجلترا وارنجتون[2]. وكان الصراع داخل الأسرة، صراع محمد بك حفيد يوسف باشا، مع جدّه، ومع عمّه علي بك، هذا الصراع الذي كان للأجانب تدخلا بارزا فيه، مما أدى إلى زوال الأسرة القرمانلية الحاكمة[3].

4 - التدخل الأجنبي:

في أواخر عهد يوسف باشا، كانت طرابلس محل أطماع الدول الأجنبية، نظرا لمشاكلها الاقتصادية، وعجز حكامها عن إيجاد حلول للخروج من الأزمة[4]، وبوادر التدخل الأجنبي في شؤون طرابلس تتضح أكثر عندما لجأ يوسف باشا إلى الرعايا الأجانب للاستدانة منهم من أجل تسديد ديونه بفوائد كبيرة[5]، خاصة الرعايا الإنجليز والفرنسيين. واشتد الصراع والتنافس بين القنصلين الفرنسي والإنجليزي من أجل فرض السيطرة على الباشا يوسف خاصة بعد مقتل الرحالة الإنجليزي "لانج"[6] الذي اتهم فيه القنصل الفرنسي "روسو" بمقتله، فحاول القنصل الإنجليزي "وارنجتون" إثبات هذا الاتهام بكل الطرق، وطلب من يوسف باشا إدانته وعندما رفض هذا الطلب أنزل "وارينجتون" علم بلاده تاركا مقر القنصلية وأقام في بيته بالمنشية، وخوفا من تأزم الأوضاع بين الإيالة وانجلترا أرسل

[1] رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 117.
[2] الأنصاري أحمد النائب، المرجع السابق، ص ص 314، 315.
[3] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 326.
[4] ياغي أحمد اسماعيل، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2000، ص 72.
[5] رشدي راسم، المرجع السابق، ص 98.
[6] هو Gordon Laing رحالة انجليزي دخل طرابلس في ماي 1825، انظر، علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 239.

الباشا في طلب القنصل الإنجليزي ووعده بفتح تحقيق حول مقتل الرحالة ومعاقبة القاتل، وواصل وارنجتون ضغطه على الباشا لإدانة روسو وهو ما حدث[1] بعد تحقيق في الموضوع الأمر الذي دفع بالأخير إلى مغادرة طرابلس باتجاه فرنسا جراء الإهانة التي تعرض لها، وكان لفرنسا رد فعل تمثل في رسو أسطول فرنسي بقيادة روزاميل لتسوية الوضع، وعقد الصلح ببنود اتفاقية كان من الواجب على الباشا قبولها[2]، في أوت 1830م تضمنت المطالب التالية:

على يوسف باشا تقديم اعتذار إلى القنصل الفرنسي روسو جراء اهانة سابقة.

يجب أن يلغي الباشا كل الاحتكارات التجارية.

يجب إن يمتنع عن استرقاق الأوروبيين.

لا يجوز للباشا أن يطلب من الدول الأوروبية أن تدفع مقررات أو هدايا.

لا يجوز للباشا أن يقوي أسطوله.

يتوجب على الباشا أن يدفع لفرنسا تعويضات حربية.

أن يكون لفرنسا حقوق الدولة الأفضل رعاية.

ودفع الباشا بعدها لفرنسا مبلغ 800ألف فرنك فرنسي كتعويضات[3]. وقسم المبلغ على دفعتين، نصف في 16 أوت 1830م، والثاني في ديسمبر من نفس السنة[4].

هذه البنود التي أغضبت وارنجتون الذي كان يريد فرض سيطرته على الباشا، فاشتد التنافس بينه وبين القنصل الفرنسي شوبيل[5] الذي استبدل مكان القنصل روسو بطلب من الباشا شخصيا وبدأ نفوذه وتدخله في شؤون طرابلس انطلاقا من علاقة الصداقة التي بناها مع الباشا، وأثناء فترة أزمة الباشا المالية عرض شوبيل على الباشا نظام جديد للخروج من الذائقة، تمثل في نظام للجمركة، تكون من 13 فصل[6] لكنه فشل[7]. وواصل وارنجتون ضغطه على الباشا لتسديد ديون الرعايا الانجليز، لكن تدخل شوبيل حال دون ذلك وحذر

[1] الخباط عبد الله خليفة، المرجع السابق، ص 167.
[2] نفسه، ص 170.
[3] الشيخ رأفت، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د.ط، مصر، 1994، ص 315.
[4] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 243.
[5] شارل فيرو الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي تر محمد الوافي جامعة قار يونس ط3 بنغازي 1994 ص 424.
[6] انظر، عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص ص 245، 248.
[7] نفسه، ص 244.

الباشا بعقوبة تسديد ديون الإنجليز قبل استكمال ديون الفرنسيين[1]. وهكذا أصبح تأثير القنصل الفرنسي على قرارات يوسف باشا واضحا، مما زاد في غضب وانزعاج وارينجتون وهدد الباشا هو بدوره بإنزال علم بلاده إذا ما لم يلغي المعاهدة التي أبرمت مع الأميرال الفرنسي روزاميل السابقة الذكر. لكن الباشا لم يولي اهتماما لهذا التهديد[2] ومقابل تنفيذ وارينجتون لتهديده بإنزال علم بلاده، قرر الباشا إرسال تقرير لحكومة انجلترا منددا بتدخل قنصلها في شؤون البلاد الداخلية وهذا ما دفع بالقنصل إلى التراجع ورفع العلم مجددا[3] خوفا من أن حكومة بلاده قد لا تقبل تصرفه الشخصي[4]. ويتضح تدخل وارنجتون في الشؤون الداخلية عندما هرب رهائن من عند يوسف باشا نحو القنصلية الإنجليزية عندما قامت الثورة في غريان مسانده لعبد الجليل سيف النصر، وعندما طلب الباشا من وارنجتون تسليمه الرهائن رفض وعمل على إلحاقهم بالثوار[5]. وظل يوسف باشا عاجزا أمام حل أي مشكلة تواجهه[6]، وظل الوضع على حاله بين زيادة التدخل الأجنبي، وبين تماطل الباشا في تسديد الديون. وتزايد تدخّل القنصل الإنجليزي وارنجتون وازداد الصراع بين الثوار والباشا بتأثير منه، حيث سعى إلى هذا عن طريق عرض صلح بين الباشا وعبد الجليل، وهذا ما أثار غضب وارنجتون[7]، فدعا الباشا إلى إرسال رسالة لعبد الجليل يرفض فيها الصلح، وتواصل الاتصال بين وارنجتون وعبد الجليل، وفي تاريخ 19 ديسمبر 1830م أبلغ الباشا وارنجتون بقبوله لوساطة الصلح، وتم هذا بعد تأثير القنصل على عبد الجليل من أجل القبول[8].

بدأ تدهور العلاقة الطرابلسية الانجليزية عندما تخلف الباشا عن دفع ديون الرعايا في الموعد المحدد، وما كان من بريطانيا أن أرسلت فرقة بحرية بقيادة "دنداس"[9]، وقدم القنصل إنذارا من حكومته إلى الباشا بتسديد ديون الرعايا المقدرة ب 200 ألف قرش في

[1] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 424.
[2] عبد علوان ايمان محمد، المرجع السابق، ص 183.
[3] نفسه، ص 186.
[4] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 250.
[5] نفسه، ص 256.
[6] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 233.
[7] الخباط عبد الله خليفة، المرجع السابق، ص 184.
[8] نفسه، ص 187.
[9] رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 235.

مدّة أقصاها 48 ساعة في دفعة واحدة، وخوفا من الأسطول الانجليزي الذي كان يطفو على سواحل طرابلس لجأ الباشا إلى فرض ضريبة على أهالي المنشية مثلما سبق ذكره، مما سبب تمرّدهم، وثورتهم ضدّه. وأمام عجزه التام قرر استشارة القناصل في شأن التنازل عن الحكم [1]، وهو ما تم، حيث تنازل لأبنه علي باشا[2]، في أوت 1832م[3].

أعلن عن الخبر للأهالي عن طريق المدافع، فمنهم من تقبّل الخبر، ومنهم من لم يتقبّله، خاصة الثوّار الذين عارضوا والده[4]. في نفس الوقت قام أهالي المنشية بتنصيب محمد بك بن يوسف باشا واليا في القصر[5]. فقام علي باشا بإبلاغ القناصل بتوليه الحكم، ووعدهم باحترام المعاهدات المبرمة[6]. غير أنهم التزموا الصمت والحياد منتظرين قرارات حكوماتهم[7]، ومنهم من كان له موقف مفهوم كقنصل انجلترا "وارنجتون"، الذي كان في صالح بلاده عودة الحكم العثماني المباشر في طرابلس، خوفا من توسع فرنسا على مستوى طرابلس، فأعلن انسحابه من الإقامة القنصلية بطرابلس، مفضلا الإقامة في منزله الريفي بالمنشية وسط المتمردين ومتحججا بانتظاره لقرار حكومة بلاده[8].

فكان من أشد المعارضين الأجانب، فقد عمل على ربط علاقات متينة مع الثوار الذين تشجعوا به لمواجهة الباشا الجديد، وبتأثير منه على القنصل الأمريكي الذي اتخذ هو الآخر من منزله بالمنشية مقرا له، وساند الثوار في تمردهم ضد علي باشا دون موافقة حكومته التي سارعت فور سماعها بالخبر إلى تنحيته[9]، بينما سعى القنصل الفرنسي شوبيل، إلى كسب رضى علي باشا وسعى أيضا إلى إقناع وارنجتون بضرورة التعاون لإحلال السلام، وبأمر من حكومة انجلترا عاد القنصل وارنجتون إلى طرابلس، تاركا ابنه وراءه في المنشية. وظلت علاقاته مع الثوار قويّة، وحاول فرض سيطرته على الباشا الجديد عند عودته، وهذا ما زاد الصراع بينه وبين القنصل الفرنسي الذي كان له تأثير

[1] رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 238.
[2] ناجي محمود، المرجع السابق، ص 169.
[3] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص 234.
[4] رودلفو ميكاكي، المرجع نفسه، ص 240.
[5] ناجي محمود، المرجع نفسه، ص 169.
[6] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 426.
[7] نفسه، ص 427.
[8] اتوري روسي، المرجع السابق، ص 408.
[9] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 285.

قوي على علي باشا، ومن أجل تهدئة الأوضاع بين القنصلين لجأت الحكومة الفرنسية إلى تغيير شوبيل، بينما ألزمت حكومة انجلترا قنصلها بالابتعاد عن الثوار والتزام الحياد[1].

إنّ خبر اعتلاء علي باشا الحكم، زرع الاضطرابات داخل البلاد، الأمر الذي جعل الكثير من أعضاء إدارة الحكم التخلي عن مهامهم، فمنهم حاكم برقة، والوزير "محمد شلبي"، الذي بعث في مهمة لجباية الضرائب في بنغازي، فتنازل عن منصبه عند سماعه بتنازل يوسف باشا لابنه علي عن الحكم، وتوجه إلى مالطا[2]. إنّ البلاد وما كانت عليه في أواخر عهد يوسف باشا من الاضطرابات، تفاقمت في عهد ابنه، حتى أنه أصبح عاجزا عن حل أي نزاع، ولم تكن له آراء صائبة[3].

ثانيا: التدخل العثماني الثاني واستعادة الحكم في ولاية طرابلس الغرب.

أمام تفاقم الوضع وتمرد الثوار، وعجز الباشا علي على إيجاد حلول لإخضاع محمد بك، الذي كان يرنو إلى السلطة، ويرى أحقيته بها بدلا من علي، أرسل مبعوث السلطان من الأستانة لإيجاد حل للطرفين، كان المبعوث هو محمد شاكر، فأمر بوقف إطلاق النار، والتشاور مع الطرفين، وبتدخل من القنصل الفرنسي الذي حاول التأثير على مبعوث السلطان لصلح علي، فبعد الاجتماع عاد المبعوث إلى القسطنطينية، وكان الثوار قد استأنفوا عمليات تمردهم. عاد المبعوث يوم 18 سبتمبر 1834م وسلّم علي باشا فرمان توليه السلطة، وحاول إقناع محمد بك بالتخلي عن الثورة وطاعة أمر السلطان[4]. لكن بعد رحيله عاد الثوار إلى تمردهم وكان المبعوث قد حمل رسائل الطرفين إلى السلطان، وفي اجتماع عقده هذا الأخير مع رجال الدولة حول الوضع في طرابلس، قرر استعادة الولاية إلى الحكم المباشر، خاصة بعد تزايد الأطماع الأوروبية فيما بعد باحتلال الجزائر سنة 1830م وتواصل التدخل الانجليزي في إدارة البلاد[5]. وفي يوم 26 جوان 1835م تفاجئ الأهالي بقدوم الأسطول العثماني مرسى طرابلس، فخرج علي باشا في موكب لاستقباله

[1] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 292.
[2] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 427.
[3] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 233.
[4] كولافولايات، المرجع السابق، ص ص 203، 204.
[5] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع نفسه، ص 234.

مثل العادة[1]، وبقي أهل طرابلس في حيرة عن سبب قدوم هذا الأسطول، فالثوار يعتقدون قدومه لنجدتهم، وعلي باشا وموالوه يعتقدون من أجل تثبيت الحكم والقضاء على التمرد[2]. وفي اليوم الموالي نزل 4500 جندي البر واستولوا على القلاع والحصون، وخرج علي باشا من جديد يوم 28 لتحية القائد العسكري العثماني[3]، وعند وصوله أمر الأميرال نجيب باشا مباشرة باعتقاله[4]، ليتفاجأ الناس بعودة الزورق الذي أقله، بمصطفى نجيب باشا إلى البر، وتحت دوي المدافع متجها إلى القلعة مدعما بحرسه، ومصحوبا بفرمان توليه الحكم[5]بإدارة عثمانية مباشرة[6]، معلنا بذلك نهاية الحكم القرمانلي، ونهاية الثورة التي هدأت كما لو لم تكن من قبل[7].أمر بعدها بمنع تداول العملة الطرابلسية، واستبدالها بالعملة العثمانية، وتم إعلان القناصل باستعادة الحكم المباشر[8]، كما قام باستدعاء القاضي والمفتيين والأعيان، وتلى عليهم فرمان السلطان بتمثيله في طرابلس، فكان مرحبا به من طرف الأهالي الذين تعطشوا إلى حياة السلم والاستقرار[9]. أما علي باشا فقد غادر طرابلس بعد أيام مع وزيره وصهره محمد الدغيس، وصهره الآخر سليم كاهية، وابنه الكبير سليمان بك وبعض الخدم[10]، أما أخوه محمد فانتحر على إثر ما وقع، وأخواه ابراهيم وعمورة، استسلما للسلطة العثمانية، وظل أخوه عثمان في منصبه حاكما على برقة، أما أخوه أحمد ففرّ إلى مالطا ليعيش هناك، بينما والدهم يوسف القرمانلي الذي تقدم به العمر والمرض، فقد بقي في طرابلس لعدم قدرته على فعل أي شيء يمسّ الحاكم الجديد[11]. وفي إطار تقديم التهاني للحاكم الجديد، وتقديم الولاء، تقدم الشيخ غومة المحمودي فرحب به الوالي نجيب باشا، وعند انصراف الوفد المرافق لغومة، طلب الوالي حديثا منفردا معه وقام بعدها بحبسه مخافة تمرّده، ونقله إلى سجن القلعة المظلم، الأمر الذي دفع بقبيلته إلى

[1] التليسي خليفة محمد، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ط3، ليبيا، 1997، ص 151.
[2] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 234.
[3] التليسي خليفة محمد، المرجع نفسه، ص 151.
[4] رشدي راسم، المرجع السابق، ص 99.
[5] التليسي محمد خليفة، المرجع نفسه، ص 151.
[6] خدوري مجيد، المرجع السابق، ص 18.
[7] كوستانزيو برنيا، المرجع السابق، ص 288.
[8] كولافولايات، المرجع السابق، ص 210.
[9] الأنصاري أحمد النائب، المرجع السابق، ص 339.
[10] إتوري روسي، المرجع السابق، ص 416.
[11] الأنصاري أحمد النائب، المرجع نفسه، ص 340.

المطالبة بإطلاق سراحه، مهددينه بالثورة، وساد الخوف بعدها الأهالي[1]، فبقي في الحبس مدّة أربعة أشهر، وأطلق سراحه في عهد محمد رائف، بعد أن تمّ عزل الوالي الأول بسبب تصرفه دون إذن السلطان في سك النقود، مدة ولايته كانت أربعة أشهر[2].

- **أبرز الولاة العثمانيين للعهد العثماني الثاني في ولاية طرابلس الغرب:**

أولا ما هو العهد العثماني الثاني؟ هو تلك الفترة الممتدة من سنة 1835م، بعد إزالة علي باشا القرمانلي الثاني عن حكم شبه مستقل، وتنتهي بوقوع ليبيا تحت الاحتلال الايطالي سنة1911م، هذه الفترة التي كانت فيها طرابلس تحت السيادة العثمانية المباشرة تحولت فيها من إيالة إلى ولاية[3].

تولى إدارة الولاية ثلاثة وثلاثون واليا، ولم تتغير أوضاع البلاد في عهودهم، وظل الوضع على حاله في ليبيا مدة ستة وسبعون عاما من الوجود العثماني الثاني[4]. من أبرز الولاة المتعاقبين نذكر منهم خمسة وهم:

1. **ولاية رائف باشا 1835- 1836م:**

تسلم رائف باشا مهامه يوم 7 سبتمبر 1835م، وأوّل ما قام به تنفيذ أمر السلطان بإرسال جميع أفراد الأسرة القرمانلية المتبقيين إلى الأستانة، عدا يوسف باشا الذي كان كبيرا في السنّ وأولاده من جواريه السوداوات. وتنصيب أخيه مصطفى، حاكما على بنغازي[5]. كما قام بإطلاق سراح غومة المحمودي زعيم قبيلة المحاميد، كما طلب حضور والدة محمود بك القرمانلي وأخته من تاجوراء لأسباب سياسية، فقامتا بطلب الحماية من سكان تاجوراء، فأرسل رائف باشا عساكره إلى تاجوراء وحدث صدام بينهما إلى أن تم إخضاع الأهالي، لكن الأم وابنتها كانتا قد فرّتا إلى مصراتة[6]، في 31 جانفي 1836م، بعد أن هلك من سكانها ما يقارب المائتي شخص. وخوفا من هذه الحادثة سارعت المناطق الأخرى القريبة إلى الخضوع والطاعة، وقبلت بدفع الضرائب[7]، ومع تزايد التمرد تزايد تدخل

[1] عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 334.
[2] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص 239.
[3] إتوري روسي، المرجع السابق، ص 422.
[4] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 237.
[5] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 452.
[6] الأنصاري أحمد النائب، المرجع السابق، ص 341.
[7] إتوري روسي، المرجع نفسه، ص 424.

الوالي العسكري بتدخل من الدولة العثمانية بأسطول بحري بقيادة طاهر باشا في يونيو 1836م، الذي طلب من الأهالي الخضوع التام وكانت ثورته ناجحة وأخضع أهالي مصراته وترهونة، ونظرا لنشاطه المبذول عيّنه السلطان محمود الثاني واليا على طرابلس بدلا من رائف باشا[1].

2. ولاية راسم باشا 1881-1896م:

دامت ولايته خمسة عشر عاما. عين واليا وكانت طرابلس تعاني ظروفا صعبة، تصدى للكثير من العقبات خاصة ما يتعلق بالخطر الأوروبي، بعد احتلال تونس ومصر، وأهم ما فعل، منع تجارة الرقيق[2]، وأمر بعتق كل المملوكين عند لجوؤهم للحكومة، وبقاء النساء في دار الضيافة حتى زواجهن أو عملهن[3].

من إصلاحاته التجهيزات العسكرية، فقد اهتم بهذا الجانب وأصلح المواصلات والتلغراف، تشكيل دوائر وبلديات وملحقات وقصور الحكومة، إنشاء فنادق، وحفر الآبار. اهتم بتحسين الزراعة، وتنظيم المالية، وتعد ولايته من أهم الولايات لتعدد النشاطات فيها والأحداث، وانتهت بعد تدهور صحته بعدما تجاوز السبعين من عمره[4].

3. ولاية حسن حسني 1902-1904م:

ابتدأت من 1902م، كانت حافلة بخدمات قدمها لإيطاليا[5]، فساءت أحوال الولاية في عهده. كان ضعيف الإرادة، سيئ الإدارة، حسب وصف الطاهر الزاوي. فأفسح المجال للتدخل الايطالي وكره الطرابلسيون من أعماله وكرهوا بسببه الحكم العثماني[6]. مات وهو في طريقه إلى مالطا من أجل العلاج عام 1906م[7].

4. ولاية رجب باشا 1904-1908م:

---

[1] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص ص 240، 241.
[2] الدجاني أحمد صدقي، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني 1882- 1911، المطبعة الفنية الحديثة، ط1، القاهرة، 1971، ص ص 120، 139.
[3] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع نفسه، ص 274.
[4] المنتصر عبد المجيد خليفة، ليبيا قبل المحنة وبعدها، وزارة الأنباء والإرشاد، د.ط، طرابلس، 1963، ص 139.
[5] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع نفسه، ص279.
[6] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار المحدودة، ط1، لندن، 1984، ص 13.
[7] انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835- 1911، تر، يوسف حسن العسلي، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، القاهرة، د.ت، ص 60.

عيّن أواخر سنة 1904م، وكان عهده لا يقل شأنا عن عهد راسم باشا، فقد قام بنشر التعليم، أصلح الحصون والقلاع، شجّع على الزراعة، كان مخلصا في عمله لبقا في أساليبه، يدخل على الناس من حيث يجدون الطمأنينة في أنفسهم إلى ما يطلبه منهم[1]. كان يقف وراء كل نشاط ايطالي، لعلمه بنوايا ايطاليا في طرابلس، وهو الأمر الذي دفع بهم- الحكومة الايطالية- إلى التدخل من أجل عزله وهو ما تم[2].

5. ولاية ابراهيم أدهم باشا 1910-1911م:

عندما تم تعيينه وجد البلاد في ارتباك عظيم وفوضى، وكان النفوذ الايطالي متغلغلا بسبب سياسة الضعف والإهمال لمن تقدمه من الولاة، وخصوصا ولاية حسن حسني الذي كان خادما وفيا للإيطاليين. ولما وجد البلاد على ما هي عليه أجزم بأنّ طرابلس لم يبقى بينها وبين الاحتلال الايطالي إلا عشية أو ضحاها. وشرع في إصلاح ما يمكن إصلاحه حتى سمي عدو الايطاليين الأكبر. وكتب عدة تقارير لحكومته لتنبيهها بخطورة الوضع[3]. عمل على تكوين الجيش بتعيين المتطوعين عبر طرابلس وتكوينهم كجنود، وقام بفرض الجندية، حيث جمع 7000 جندي[4]. ولم يفت العام على ولايته حتى استدعاه رئيس الوزارة حقي باشا المعروف بموالاته لإيطاليا إلى اسطنبول وأمر بنقله في سبتمبر 1911م، بتآمر مع حكومة إيطاليا. فبعد عزله بحوالي 25 يوما حوصرت طرابلس بالأسطول الايطالي ولم تكن الحكومة قد عينت واليا جديدا. فكان بهذا آخر الولاة العثمانيين في طرابلس، وعين نشأت بك واليا أثناء الحرب[5]. إنّ الولاة العثمانيون المتعاقبين في العهد الثاني على طرابلس، منهم من كانت ولايته عاما واحدا وعزل، ومنهم من بقي لأعوام وكان ذا كفاءة، فأخلص في مهامه[6]، وأغلبهم سعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية أكثر من المصلحة العامة للولاية. وإنّ التدخل العثماني الثاني لم يحرز للبلاد أيّ تقدم ولم يعد بفائدة على الأهالي، فانتشرت الثورات المعادية للحكم عن طريق الثوار

[1] الدجاني أحمد صدقي، المرجع السابق، ص ص 161، 172.
[2] الزاوي أحمد الطاهر، ولاة طرابلس، المرجع السابق، ص 286.
[3] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص 18.
[4] الزاوي أحمد الطاهر، ولاة طرابلس، المرجع السابق، ص 284.
[5] الدجاني أحمد صدقي، المرجع نفسه، ص 190.
[6] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 237.

المتعطشين للحرية، والرافضين الخضوع للسيطرة الأجنبية، مما أجهد الحكومة[1]. وتحولت منطقه برقه لنفوذ حركة السنوسيين الدينية، التي كانت معادية للأتراك، فسعت الحكومة إلى كسب ودّهم دائما[2].واستمرت الأنظمة لما كانت عليه في العهد القرمانلي لعدم استقرار الحكم العثماني لغاية 1842م[3]. وبعدها تمت السيطرة العسكرية الكاملة العثمانية على طرابلس، خاصة بعد انتهاء غومة سنة 1858م، وهو عام انتهاء الثورات التي سعى الولاة الأتراك لإخمادها منذ استعادتهم للولاية[4]، ورغم استتباب الأمن والاستقرار، إلا أنّ السلطة العثمانية لم تتعدى السواحل على طرابلس الغرب، لتبقى الدواخل خاضعة لحكم القبائل[5].

- **الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (العهد العثماني الثاني):**

قسمت ولاية طرابلس سنة 1843م إلى وحدتين إداريتين: ولاية طرابلس الغرب، ومتصرفية -سنجق- برقة.

المتصرفية تدار مباشرة من طرف السلطان، وتخضع لحاكم الولاية في الشؤون الحربية وشؤون العدل وشؤون الجمارك والبريد.

يحكم الولاية والي بلقب باشا، وعلى رأس كل متصرفية متصرف[6].

الوالي يساعده مجلس استشاري يسمى مجلس الإدارة مؤلف من: رئيس القضاة والمفتي، المكتبجي، الدفتردار-رئيس المالية- وستة قناصل غير مأجورين، ينتخبون كل سنتين من طرف سكان الولاية. يتعامل هذا المجلس مع القضايا المالية والقانونية والمدنية[7].

أعيد تقسيم الولاية عام 1850م، إلى أربع متصرفيات

- متصرفية طرابلس: مركزها طرابلس.
- متصرفية الخمس: مركزها مدينة الخمس.

---

[1] خيالة سامي هاشم، موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911- 1912، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، فيصل عبد الجبار، جامعة سانت كليمنت، بريطانيا، 2010، ص 26.

[2] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 525.

[3] الوبيه كامل علي مسعود، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842- 1911، مركز جهاد الليبيين، د.ط، ليبيا، 2005، ص 41.

[4] اتوري روسي، المرجع السابق، ص 441.

[5] الشنقيطي محمد، قضية ليبية، مكتبة النهضة المصرية، د.ط، القاهرة، 1951، ص 20.

[6] نيكولاي ايليش بروشين، المرجع السابق، ص 332.

[7] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 251.

- متصرفية الجبل الغربي: مركزها مدينة يفرن.
- متصرفية فزان: مركزها مدينة مرزق.

أما مقاطعة بنغازي، فهي متصرفية مستقلة في جميع شؤونها، يحكمها حاكم مدني برتبة متصرف، لا اتصال لها بطرابلس.

تغير تقسيم الولاية عام 1899م الى ثلاث ولايات

- ولاية طرابلس: تمتد من خليج سرت حتى الحدود التونسية غربا، وفي الجنوب جبال السوداء.
- ولاية فزان: من جبال سوداء حتى جبال تومو وحدود التشاد والسودان جنوبا.
- ولاية برقة: تمتد من خليج سرت غربا حتى الحدود المصرية شرقا[1].

وفي سنة 1865م، طبق نظام تحويل ايالة طرابلس الى ولاية، وهذا النظام ظل سائدا لغاية الاحتلال الايطالي وهو كما يلي:

- سنجق طرابلس: يشمل مدينة طرابلس، نواحي تاجوراء، جنزور، الجفارة، الزاوية، العجيلات، زوارة، ترهونة، اورفلة، غريان، العزيزية والجوش.
- سنجق الخمس: يشمل نواحي ساحل الاحامد، تاورغاء، قضاء مسلاتة، زليطن، مصراتة وسرت.
- سنجق الجبل: يشمل يفرن، نواحي الحوض، مزدة، الزنتان، ككلة، قضاء غدامس، تالوت فساطو.
- سنجق فزان: عاصمته مرزق، يشمل سبع نواحي هي سبها، الوادي الشرقي،الحفرة الشرقية، القطرون، هون، زلة، قضاء سوكنة، الشاطئ غات، ناحية جانت، تبور وشادة[2].

أما الديوان أسس بمساعدة أمير الأمراء، وزعت مهامه على النحو التالي:

- البكلربكي: يترأس إدارة الولاية قبل التنظيمات وبعدها، ويعين من قبل السلطان.
- البك: يتولى قيادة القوات العسكرية وكان قبل التنظيمات يلقب آغا الإنكشارية.

[1] محمد يونس حسن، الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835- 1911، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، مج 9، ع 3، ليبيا، 2010، ص 6.
[2] إتوري روسي، المرجع السابق، ص 456.

- القاضي: مهمته الفصل في الأمور القضائية، يعينه الباب العالي لمدة سنتين.
- الدفتردار: هو مسؤول بيت المال[1].

أمّا المحاكم فهناك محاكم مدنية وجزائية كما يلي: محكمة الصلح، المحكمة الابتدائية، محكمة الجنايات، محكمة الاستئناف، محكمة التمييز بإسطنبول[2].

[1] محمود عامر ومحمد فارس، المرجع السابق، ص 252.
[2] انتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص 99.

الفصل الأول: التغلغل السلمي الإيطالي في ليبيا.

- أولا: الأساليب الثقافية
- ثانيا: الأساليب الاقتصادية
- ثالثا: الدعاية الإعلامية

التغلغل السلمي الإيطالي في ليبيا:

قسّم جيوليتي Giolitti استعداداته لغزو ليبيا من أجل بلوغ غايته إلى ثلاث مراحل:

- أوّلا: بث الجواسيس والعيون في جميع أنحاء ليبيا.
- ثانيا: بذل الأموال في سبيل شراء الضمائر لخلق فئة من العملاء والخونة.
- ثالثا: القيام بحملة دعاية مركّزة لتهيئة الرأي العام لتقبل عملية الغزو العسكري[1].

عرفت هذه المراحل في ذلك الوقت بسياسة التغلغل السلمي، وهو مصطلح استعمله رجال الاستعمار يقصدون به "ذلك المجهود الذي تبذله الدولة الاستعمارية ومواطنوها، لخلق شبكة من المبادرات والمصالح الاقتصادية، التي تساعد على الامتصاص أو الابتلاع التدريجي الخفي للبلاد المراد استعمارها، والعمل على ضمّها دون الحاجة للقيام بأي عمل حربي"[2]. وقد لجأت ايطاليا إلى هذه السياسة التمهيدية من أجل استمالة الشعب الليبي، وجذب أكبر قاعدة من الموالين[3]. فقد كانت ترى في ليبيا المجال المناسب لتوسعها، وتنفيذها لمخططها السلمي أوّلا[4]، وقد استخدمت عدّة أساليب منها:

أولا: الأساليب الثقافية.

أ- سياسة الطلينة والرحلات التبشيرية:

اعتمدت هذه السياسة في أغلب الدول الاستعمارية، وتعددت مسمياتها كسياسة الفرنسة، سياسة الجلزنة، سياسة التتريك، وغيرها، ليأتي الدور على الطلينة، التي اتبعتها ايطاليا في ليبيا، والتي تعني محاولة محو المعالم الدينية، والقومية العربية، مستخدمة المدارس الايطالية، ومستعينة بالبعثات التبشيرية[5]، فسعت من خلالها إلى نزع هذه الجذور العميقة بكل قواها الفكرية، القهرية، والمادية[6]، رغم قلة جاليتها في ليبيا في ذلك الوقت التي كانت

[1] المنتصر عبد المجيد خليفة، المرجع السابق، ص 39.
[2] المقريف محمد يوسف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، مركز الدراسات الليبية، ط2، ليبيا، 2017، ص 75.
[3] هويدي مصطفى علي، ايطاليا وفكرة احتلال ليبيا، جامعة الجبل الغربي مجلة كلية الآداب، ع 25، د.ت، ص 71.
[4] الجمل شوقي عطاء الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1977، ص 271.
[5] البوري حافظ عبد المنصف، الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، د.ط، مصر، 1983، ص 260.
[6] معوض نازلي أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة القومية، ط1، بيروت، 1986، ص 10.

من الطبقة الفقيرة، وأصحاب المهن اليدويّة مقارنة بجاليتها في تونس[1]. وعززت مكانها في ليبيا عن طريق أول قنصلية ايطالية في طرابلس سنة 1861م، السنة التي تكونت فيها المملكة الايطالية، وظل هذا العدد في تزايد، ففي سنة 1901م، بلغ عدد الجالية الايطالية بطرابلس 704 نسمة، حسب تصريح قنصل ايطاليا العام "فيكو" إلى أن سيطرت على الحركة التجارية في طرابلس[2].

رحّب رجال الدين الايطاليين وأيّدوا الفكرة -البعثات التبشيرية- كما أظهروا استعدادهم من منطلق نشر المسيحية، وإحياء عهد الإمبراطورية الرومانية، والقضاء على الدين الإسلامي[3]. وكانت الكنائس أولى الطرق لمنطلق هذا النشاط، فكان صراع المبشرين مع الأديان الأخرى خصوصا الإسلام، ليس صراع دين بقدر ما هو السعي نحو السيطرة السياسية والاقتصادية[4]. ومن أجل الوصول إلى مبتغاهم سخروا جميع الوسائل، فشيّدوا المدارس التعليمية، والمستشفيات، مستغلين جهل الناس وفقرهم، وأسوء من هذا، حيث سعوا إلى التفرقة وزرع الفتن[5]. فكانت المنافسة على أشدها بين فرق المبشرين في جميع المجالات، واتفقت كلّها على المسلمين[6]، خاصة في مجال التعليم، فالتواجد الايطالي والأوروبي المسيحي عامة على أرض ليبيا، لزم افتتاح أوّل مدرسة دينية عام 1810م، رغم برنامجها المحدود، لكنه كان كافيا لنشر الثقافة المرغوبة، فاستدرجت هاته المدرسة الأطفال خاصة، وكانت لتعلم اللغة الايطالية، ومواد الحساب الأولية، وبقية البرنامج للتعليم الديني، وكان من يدرّس بها، أحد أعضاء إرساليات التبشير[7].

وتتضح صورة التبشير أكثر سنة 1889م عن طريق مدرستان ابتدائيتان للفرنشسكان، وانتشر بعدها المبشرون على مستوى أغلب المدن الليبية، وكذلك القرى، وانتشرت الكنائس بحجة حريّة ممارسة الدين. أسسوا أيضا الملاجئ التي كانت بداع إنساني ظاهري

[1] يحيى جلال، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، د.ط، مصر، 1965، ص 458.
[2] الشركسي محمد مصطفى، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، د.ط، ليبيا، 1976، ص 10.
[3] البوري عبد المنصف حافظ، المرجع السابق، ص 260.
[4] خالدي مصطفى وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العلمية، د.ط، بيروت، 1953، ص 40.
[5] القروي اسماعيل مولود، التمهيد الثقافي الإيطالي للغزو العسكري لليبيا 1882- 1911، المجلس القومي للثقافة العربية، ط1، الرباط، 1993، ص 20.
[6] خالدي مصطفى وعمر فروخ، المرجع نفسه، ص 78.
[7] القروي اسماعيل مولود، المرجع نفسه، ص 271.

لضمان عدم معارضة السلطة العثمانية. شرعت في ضم اليتامى، وكانت في عملية بحث مستمر عنهم عبر القرى والمدن، وتسجيلهم في الملاجئ، والمدارس التابعة لهم. وكان بعض السكان يرون أنّ هذه المدارس تساهم في عملية تحضرهم، وتقبلوا فكرة الوجود الايطالي بليبيا بدل الوجود العثماني، الذي لم يحقق لهم أي تقدم وازدهار للبلاد أو العباد[1].

افتتحوا أيضا مكتبا للبريد[2]، وكان يستعمل كوسيط بين هذه الإرساليات والحكومة، تبعث عبره تقاريرهم ومراسلاتهم، وكان هذا المكتب غير خاضع للرقابة العثمانية[3]، حتى يمكن أن نسميه مركز استخبارات وتجسس، حيث كان مديره كثير العلاقات مع الناس في ليبيا، تجده دائما في تجوله بالمدينة يبادر بمحادثة جميع أطياف المجتمع، ويسعى إلى ربط علاقات معهم قصد التجسس. عندما نتأمل في الأسامي التي اختارها المبشرون لهذه المؤسسات، نجدها تحمل كل معاني الرأفة والرحمة، والتآخي، ولكن باطنها كان عكس هذا تماما[4].

تطور وتوسع نشاط هذه البعثات دون أي عوائق إلى حين مقتل الأب " جوسيتون" في درنة، وانتحار الأب "قاستونة يتريني" بين مدينتي طرابلس والخمس، بدأت المشاكل التي كان يختلقها أعضاء الإرساليات مع العثمانيين[5]، أين ظهر تعصبهم الديني الصليبي، وطالبوا حكومتهم الايطالية بشنّ حرب دينية على الحكومة العثمانية في ليبيا من أجل تخليص أهاليها -الليبيين- من الاضطهاد الديني، وقد استطاعت التأثير على ايطاليا حكومة وعلى الرأي العام في ايطاليا، بضرورة إنقاذ الليبيين العرب من ظلم الدولة العثمانية[6].

وتزامنا مع نشاط البعثات، سعت الحكومة الايطالية إلى إنشاء العديد من المدارس التعليمية من أجل نشر الثقافة الايطالية على مستوى ليبيا[7]، منها رياض أطفال بثلاثة أقسام، مدرسة ابتدائية للذكور، مدّة التكوين بها خمس سنوات، مدرسة للإناث، مدرسة

---

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص ص 262، 263.
[2] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 371.
[3] شاكر محمود، ليبية، الدار العلمية، ط1، 1972، ص 40.
[4] هيئة تحرير ليبيا، الفظائع السود الحمر من صفحات الاستعمار الإيطالي في ليبيا أو التمرين بالحديد والنار، مطبعة الكرنك، ط2، القاهرة، 1948، ص 5.
[5] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 263.
[6] نفسه، ص 264.
[7] منسي محمود حسن صالح، الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة وثائقية في إستراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، د.ط، جامعة الأزهر، 1980، ص 34.

عليا سميت مدرسة الفن والتجارة، مدّة التكوين بها أربع سنوات، وتتبع منهج التدريس المتبع في ايطاليا. أنشأت أيضا مدرسة مسائية للكبار أدارها في الأعوام الأخيرة البروفيسور "باجي". كما أسست أيضا بمدينة الخمس سنة 1902م، مدرسة ايطالية ابتدائية، وفي نفس السنة أسست مدرسة ابتدائية للبنات تحت إدارة الراهبات الفرنسيسكانيات، ومثلها في بنغازي ودرنة[1]. وبتأسيس كل هذه المدارس أنفقت الحكومة الايطالية أموالا طائلة لجلب الطلبة الليبيين، حتى أن التعليم كان مجانيا، وبدون أي شروط مع مجانية لوازم التدريس والكتب[2]. وفي وقت كانت المدارس العثمانية تقوم بطرد الطلبة لعدم توفر الأماكن، أو عند العجز عن دفع المستحقات، كان لجوء الليبيين إلى المدارس الإيطالية مباشرة أمرا حتميا، واستقبال ايطاليا لهم ليس حبا فيهم، بل كانت إحدى طرق تحقيق الأماني، فأصبح تغلغل النفوذ واللغة بشكل واسع[3]. كانت المناهج المتبعة في هذه المدارس باللغة الايطالية، من أجل ترسيخها في عقول متلقيها وتعلقهم بها[4]. مثلما نادى به الرحالة الايطالي الاستعماري "تومياتي"، حيث كان يرى أنّ المدارس من وسائل النشاط السياسي الايطالي، ومن أهم مرتكزات الوجود الايطالي بالأراضي الطرابلسية[5]. وللوصول إلى النساء نظرا للعادات الليبية في صعوبة تنقل المرأة، سعت البعثات إلى إرسال راهبات لهنّ بحجة تقديم العلاج المجاني[6].

وكلما ازداد النشاط، ازداد نفوذ الرأسمال الايطالي في طرابلس وبرقة خاصة[7]، حيث بلغت مجموع الرواتب التي كانت تدفعها الحكومة الايطالية للمدرسين 45.270 ليرة سنويا[8]. بينما عدد الطلاب بين عامي 1900- 1903م يمكن توضيحه في هذا الجدول[9]:

---

[1] فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تر، التليسي خليفة محمد، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، طرابلس، 1971، ص 102.
[2] هيئة تحرير ليبيا، المرجع السابق، ص 6.
[3] الجمل شوقي، المرجع السابق، ص 372.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 263.
[5] التليسي محمد خليفة، المرجع السابق، ص 226.
[6] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 282.
[7] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 266.
[8] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 10.
[9] القروي اسماعيل مولود، المرجع نفسه، ص 264.

	عدد الطلاب حسب العام الدراسي		
مكاتب مختلفة	م1900 – 1901	م1901 -1902	م1902 -1903
ملجأ الصبيان	178	264	258
مكتب الاناث	322	302	310
مكتب الذكور	160	188	231
مكتب كيجة	139	166	175
مكتب التجارة	141	43	46
المجموع	940	963	1020

أما عدد المدارس حتى سنة 1911م كان على التوزيع التالي[1]:

ب: طرابلس – اسم المدرسة-		عدد التلاميذ
المدرسة الفنية التجارية مع متحف تجاري ومرصد جوي		70
مدرسة ابتدائية للبنين		353
مدرسة ابتدائية للبنات مع دورة مهنية		348
روضة أطفال		251
مدرسة مسائية للبالغين		246
مدرسة اليتامى -الجمعية الوطنية الايطالية-		22
مدرسة ابتدائية للبنين للإرسالية الكاثوليكية الفرنسيسكان		166
مدرسة ابتدائية تابعة لأخوات القديس يوسف		353
المجموع	8	1809

ب: بنغازي -اسم المدرسة-	عدد التلاميذ
مدرسة ابتدائية للبنين	140
مدرسة ابتدائية للبنات	99

[1] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 265.

مدرسة الإرسالية الكاثوليكية الفرنسيسكان		140
مدرسة مسائية		76
مدرسة القديس يوسف		131
المجموع	5	586

ب: الخمس -اسم المدرسة-	عدد التلاميذ
مدرسة ابتدائية للبنين مع متحف تجاري	100
مدرسة مسائية	88
مدرسة للبنات -الجمعية الوطنية الايطالية-	75
المجموع 3	283

ب: درنة -اسم المدرسة-		عدد التلاميذ
مدرسة الفرنسيسكانيين للأولاد		65
مدرسة الفرنسيسكانيات للبنات		200
المجموع	2	265
المجموع الإجمالي -مدارس-	مدرسة18	2943 تلميذ وتلميذة

دون أن ننسى ذكر المستشفى الذي شيّد في الجهة الشرقية من طرابلس، كان يعمل لعلاج الليبيين والأجانب معا، والفقراء خاصة منهم، لهدف استقطابهم لكثرة عددهم[1]، كان به قسمان قسم للرجال، وقسم للنساء. تحت إدارة البروفيسور "غاستوني ترييني"، كانت خدماته تلقى استحسانا بين الأهالي، وكانت العناية الطبية فيه مقابل أجر[2].

[1] هيئة تحرير ليبيا، المرجع السابق، ص 6.
[2] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 103.

لكن حقيقة هذا المبنى كانت أشبه بنادي استعماري مخفي غير الظاهر للناس[1]. كما تم تأسيس مستوصف ايطالي في بنغازي سنة 1903م، وقد تلقى تقديرا بين الأهالي نظرا لخدماته الجليلة[2]. وبإشراف من القنصلية الايطالية تم فتح صيدلية صغيرة، لغرض توزيع العلاج مجانا للفقراء في طرابلس، وصيدلية أخرى في الخمس، وأخرى في المنشية، وكانت الصيدليات تحت إدارة الرهبان، بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية التي كانت تنشط -الجمعية الخيرية الإيطالية-التي مقرّها بالقنصلية العامة بطرابلس من أجل تقديم المساعدة للمعوزين[3]. وأكيد القارئ قد يتساءل عن موقف السلطات العثمانية من كل هذا التقدم والتغلغل الثقافي، موقفها تمثل في مجموعة من القرارات التي كانت لا تتعدى الحبر على الورق، ولم يعمل بما جاء فيها مثلا منها:

قرار حظر توزيع الكتب المسيحية، وبرقية منع فتح المدارس الأجنبية، بتاريخ أوت 1904م.

وقرار آخر يمنع تشييد الكنائس والمدارس، قبل الحصول على ترخيص عثماني، وغيرها من القرارات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار من الجانب الايطالي، الذي كان تغلغله يزداد يوميا ونفوذه يقوى داخل طرابلس[4]. بينما نجد ايطاليا بعد تحقيق الاحتلال الفعلي لليبيا، سعت لإبقاء السكان العرب في مركز العبيد، وعملت على استعبادهم بكل الوسائل عكس ما قدمت لهم قبلا تماما[5]. إنّ سياسة الطلينة خلقت رد فعل دفاعي في المجتمع الليبي، وأحيت الروح الوطنية والعربية، فتصدى لها بكل ما يستطيع ماديا ومعنويا، وانتشر الوعي في المجتمع بخطورة هذه السياسة[6].

ب- الرحلات الاستكشافية:

تعود الرحلات الاستكشافية لإفريقيا إلى جمعية بريطانية تسمى "الجمعية الإفريقية" ، التي تضم جماعة من الرجال يقودهم "السير جوزيف بانكز" ، قامت هذه الجمعية

[1] هيئة تحرير ليبيا، المرجع السابق، ص 6.
[2] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 103.
[3] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 275.
[4] نفسه، ص 277.
[5] هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، تر، شاكر ابراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ليبيا، 1981، ص 11.
[6] معوض نازلي أحمد، المرجع السابق، ص 23.

بنشاطها بهدف محو الجهل من إفريقيا لأنهم كانوا يعتبرون أنّ هذا وصمة عار في عصرهم المعاش أن تبقى بقعة من الأرض تحت وطأة الجهل، والهدف الأساسي، كان احتلال ما يمكن من أراضي إفريقيا، خاصة بعد أن فقدت بريطانيا أراضيها في أمريكا في حوادث 1770-1776م وقد خص الرحالة المستكشفون برعاية خاصة من حكومات بلدانهم[1].

1 - رحلة شرفللي ودلا شيلا Cervelli/ Della cella:

أولى الرحلات الايطالية إلى ليبيا، كانت للطبيب "اغستينو شرفللي" بين عامي 1811-1812م، كمرافق في حملة عسكرية قام بها باشا طرابلس على برقة[2].

قام الطبيب شرفللي بتدوين يومياته خلال الرحلة، على طول ساحل سرت وعبر برقة، غير أن ما دوّنه يوميات بقي مجهولا[3]، ولم يعرف منه إلا ما يتعلق ببنغازي وقورينا ودرنة، الذي ترجم إلى الفرنسية، من قبل نائب قنصل فرنسا بطرابلس "ديلابورت"، وقام ببعثها إلى الجمعية الفرنسية عام 1825م[4]، وقد كان أول من أشار إلى المعالم الأثرية بمدينة أجدابية[5]. وثاني الرحلات كانت للدكتور "باولو دي لا شيلا"، سنة 1817م، في عهد الباشا يوسف القرمانلي.

بدأت رحلته بطلب من الباشا، بعد علمه بأنه يقيم عند زميله قنصل سردينيا بطرابلس، فعرض عليه مرافقة ابنه البك أحمد القرمانلي، في حملة عسكرية إلى برقة، لتأديب ابنه الأكبر البك محمد، فوافق على العرض[6].

كانت بداية الرحلة من طرابلس في 11 فيفري 1817م، ولمدّة ثمانية أشهر، أرسل خلالها الدكتور "دي شيلا" ثمانية عشر رسالة إلى أستاذه في ايطاليا، حول الغطاء النباتي في ليبيا، كانت كتاباته تنادي إلى ضرورة تدخل قوة أوروبية من أجل تطوير طريقة الحياة في

---

[1] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 24.

[2] إتوري روسي، المرجع السابق، ص 468.

[3] اتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تع، التليسي محمد خليفة، مكتبة الفرجاني، ط1، طرابلس، 1971، ص 16.

[4] نفسه، ص 17.

[5] الهدار خالد محمد، مجهودات بعض الرحالة الأجانب في الكشف الأثري في ليبيا في نهاية القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، ع 2، السنة الثالثة والثلاثون، بنغازي، 2011، ص 157.

[6] باولو دي شيلا، أخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة عام 1817، تر الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات دار مكتبة الفكر، د.ط، طرابلس، 1968، ص 10.

برقة، ذاكرا أنّ السكان الليبيون لا يقدّرون قيمة ما حولهم[1]. وقد وصف رحلته عن طريق رسائل ووقائع ساهمت بالكثير من المعلومات عن الآثار الليبية، وترجمت من الإيطالية إلى لغات أخرى، ما حفّز الكثيرين إلى زيارة تلك المواقع[2]. وقد تمكن الطبيب من زيارة المناطق الداخلية في ليبيا، في وقت لم يتمكن أي رحالة من الوصول إليها. إن نتائج الرحلتين كانت محدودة، لعدم العلم المسبق للرحلة، ونقص الإمكانيات المرفقة[3].

وفي سنة 1879م، بعد رحلته إلى طرابلس، قام المستكشف الألماني "رولف" باقتراح لإيطاليا من أجل غزو ليبيا[4]. كانت رحلته نحو غدامس وطرابلس، ومن طرابلس إلى الإسكندرية محاذيا للساحل، زار واحتي الجغبوب وسيوة، وبعدها زار الكفرة، وكانت رحلته الأكثر حظا وتوفيقا[5]، وقد كانت رحلته برعاية القنصلية الإيطالية بطرابلس.

إن هذا الاقتراح كان له صدى بجمعية ميلانو للاكتشافات التجارية بإفريقيا، وبدأت المطامع الإيطالية في ليبيا تأخذ منحى الجدية في التغلغل الداخلي، ومن أهم الرحلات:

2 - رحلة كامبيريو Camperio:

كانت رحلته في فيفري 1880م، هذه الرحلة التي كان لها دافع قوي وتأثير في إحياء روح الاستعمار الإيطالي. جمع خلالها عدّة معلومات حول طرابلس، الخمس، ومسلاتة، وقام أثناء رحلته بانتقاد مقر القنصلية الإيطالية بطرابلس، لعدم إطلالته على الميناء، مما يمنع مراقبة الحركة البحرية[6]. وعند عودته إلى ميلانو مركز الجمعية التي يرأسها، عمل على إرسال مبعوثين لإقامة مراكز تجارية في بنغازي ودرنة، بنيّة التغلغل الايطالي[7]. وأعادت الجمعية إرسال ممثلها مانفريدو كامبيريو بالتعاون مع جيوسي هيمن في زيارة لقوريني، من أجل تكثيف الاستكشافات في المنطقة، ولم تواجه هذه البعثة أي اعتراض من قبل السلطات العثمانية، وكانت تحركاتهم بكل حرية لغاية وصولهم إلى المنطقة الواقعة شرقي

[1] باولو دي شيلا، المرجع السابق، ص 10.
[2] الهدار محمد خالد، المرجع السابق، ص 157.
[3] اتيليو موري، المرجع السابق، ص 16.
[4] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 241.
[5] إتوري روسي، المرجع السابق، ص 469.
[6] القروي اسماعيل مولود، المرجع نفسه، ص 241.
[7] اتيليو موري، المرجع نفسه، ص 95.

درنة، أين واجهوا اعتراض الحكومة العثمانية[1]، كان ذلك في ربيع 1881م، وقد قدموا وصفا للكثير من الآثار خلال رحلتهم[2].

وفي بنغازي، أثناء تواجد البعثة هناك، تقرر إعداد بعثتين،

الأولى لأهداف علمية بقيادة هايمان –رجل قانون عمل بمصر- ورافقته زوجته، والسينيور باستوري.

والثانية لأهداف اقتصادية، بقيادة كامبيريو، ورافقه السنيور بترو مامولي.

غادرت البعثة الأولى بنغازي في 20 مارس، ووصلت إلى درنة في 3 أفريل. وطريق العودة كان بعد سبعة أيام عن طريق الشريط الساحلي، إلى أن وصلت إلى بنغازي مرورا بقورينا والمرج وتوكرة، وغادرت البعثة الثانية قبلها يوم 12 مارس، متخذة طريق توكرة، ووصلت درنة في طريق مختلف عن طريق البعثة الأولى بعد ثمانية أيام، والعودة كانت في 26 مارس، سالكة طريقا شماليا، ووصلت إلى بنغازي يوم 5 أفريل 1881م[3].

وقام كامبيريو بعرض فكرة إقامة مستعمرات زراعية إيطالية في برقة معتبرا أن المنطقة الموجودة بين طرابلس والخمس مثالية للمزارعين الإيطاليين[4]، مشيرا إلى إمكانية إحياء زراعة أشجار الزيتون لإنتاج الزيوت وتنشيط التجارة وأيضا زراعة الفول السوداني، وصيد الأسماك. كما كان صاحب فكرة إنشاء مصرف لمساندة نشاط الايطاليين هناك[5].

كما قام هايمان بتأليف كتاب محتواه عن جمال برقة، وقام بإلقاء محاضرات حول رحلته[6].

3 - رحلة الأرشيدوق لدفيكو سلفاتور Lodvico Salvatore:

جرت هذه الرحلة في عام 1874م، كانت أول رحلة بحرية على متن قارب[7] على طول الساحل الليبي، من السلوم إلى الحدود التونسية، مارا بكل من بومبا درنة مرسى سوسة التي توجه منها إلى قورينا وبنغازي، لبدة وطرابلس والزاوية وزوارة. حرر في الأخير

---

[1] ر.ج. جودتشايلد، دراسات ليبية، تر، عبد الحفيظ فضيل الميار، مركز جهاد الليبيين، د.ط، طرابلس، 1999، ص 464.

[2] الهدار محمد خالد، المرجع السابق، ص 159.

[3] اتيليو موري، المرجع السابق، ص ص 96 ،97.

[4] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 243.

[5] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 9.

[6] اتيليو موري، المرجع نفسه، ص 98.

[7] نفسه، ص 114.

تقريرا مفصلا مدعوما بصور مستخرجة من رسوم أصلية حول الأماكن التي مرّ بها، وعادات سكانها[1].

4 - رحلة دومينكو توملياتي Domenico Tumiati:

كانت هذه الرحلة من الرحلات المهمة في مطلع القرن، سنة 1905م، كانت ذات طابع تاريخي فني[2]أين وصل الرحالة إلى طرابلس مارا ببنغازي، كما زار يفرن والرومية ومسلاته[3].

إن توملياتي رجل سياسي، وقطب من أقطاب الحزب الوطني القومي المتطرف، المعروف بنزعاته الاستعمارية، وكان من أشهر الرحالة الإيطاليين الاستعماريين[4]، فقد ساهم في تعبئة الرأي العام في إيطاليا بضرورة غزو ليبيا، لما تشهده من تخلف، وكان قد أثار الساحة الإعلامية بهذه الحملة فمن خلال رحلاته نقل انطباعاته إلى القارئ في أفكار مثل انتظار أرض ليبيا للعنصر الإيطالي بشوق، وسترحب به وتستقبله لينقذها من التخلف، ويمضي بها قدما نحو التمدن، فهي أرضه الموعودة.

شارك توملياتي بهذه العبارات في تضليل الرأي العام الإيطالي، والدفع به إلى غياهب الأوهام، كل هذا من أجل التمهيد وتحضيره لاستقبال فكرة الغزو واحتلال ليبيا[5]، وأول ما قام به توملياتي عند وصوله إلى طرابلس، زيارة الوالي "رجب باشا"، وكان هذا الوالي العدو الأول لإيطالي داخل ليبيا، كانت زيارته من أجل الحصول على ترخيص بزيارة الدواخل[6]، لكن الوالي لم يسمح له وكان أذن له بزيارة تاجوراء وجنزور تحت حراسة رسمية، وهو ما لم يعجب توملياتي باعتبار تاجوراء نزهة قصيرة، وأشار إلى الوالي بالترخيص الذي منح للفرنسي "ماتزويل" بزيارة الدواخل، فكان رد الوالي أن ذلك ليس من اختصاصه والترخيص قد حصل عليه من الأستانة، وسعى توملياتي إلى الحصول

[1] اتيليو موري، المرجع السابق، ص 115.
[2] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 244.
[3] اتيليو موري، المرجع نفسه، ص 117.
[4] القروي اسماعيل مولود، المرجع نفسه، ص 244.
[5] نفسه، ص 245.
[6] التليسي محمد خليفة، المرجع السابق، ص 223.

على الإذن من الأستانة، بتدخل من السفارة الإيطالية هناك، وبعدها باشر رحلته إلى المدن الداخلية، وشرع في تدوين انطباعاته عنها[1].

إن هذه الرحلة تعد من الرحلات السياسية الإيطالية، تم التخطيط لها من طرف الساسة والصحفيين معا، هدفها دراسة الأوضاع العامة في ليبيا قبل القيام بعملية الغزو[2]. غير أنها كانت رحلة طويلة لكنها سطحية عابرة، حسب وصف التليسي لها. وقد قال تومياتي عن طرابلس"القلعة العربية التي تغسلها مياه البحر تشبه حيزوم السفينة الراسية - يقصد مقدمتها- واللون الأزرق الذي ينتشر خلف الواجهة الشرقية الشامخة الرائعة، يبعث الشعور أثناء الليل، بأنها قد سقطت من الجبال القمرية، إنها المدينة الصغيرة التي يتركز فيها الحكم التركي، وحيث يعتقل المنفيون الذين ترسلهم الأستانة إلى طرابلس"[3]. ويقول أيضا: "إن هناك هوة حقيقية تفصل العنصر الحاكم عن العنصر المحكوم، إن الأتراك الآن دخلاء في نظر العرب، كما كانوا تماما في بداية احتلالهم، وإن العرب لم يعد يهمهم نوع الدولة التي تحكمهم بقدر ما يهمهم أن يزاح الحكم التركي". ويضيف في الأخير "إن الذي يريد أن يحكم هذه الديار، عليه أن يحيط العقيدة ومعابدها بالاحترام اللازم"[4].

5 - رحلة اسكانيو ميكيلي سفورزا والكفالييراينازيو سان فيليبو Ascanio Michele Sforza/ Cav Ignazio Sanfilippo:

كانت الرحلة مبعوثة من طرف جمعية التجارة والكشوف الجغرافية بميلانو، يعتبر اسفورزا رجل سياسي إيطالي[5]، وكان سان فيليبو من رجال الصناعة بصقلية، وقد قدم مع المتخصص في شؤون المعادن "روسللي" وعامل المناجم "فرانسيسكو لافينورو"، والمترجم "فيتوريو مفاي"، كان هدف "سان فيليبو" من الرحلة هو البحث عن احتمالية وجود مناجم كبريت في منطقة سرت، تحت رعاية وتموين بنك دي روما[6].

أما اسفورزا بعثته عن البحث عن المعادن.

---

[1] التليسي محمد خليفة، المرجع السابق، ص 224.
[2] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 244.
[3] التليسي خليفة محمد، المرجع نفسه، ص 225.
[4] نفسه، ص 226.
[5] العفاد صلاح، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970، ص 12.
[6] اتيليو موري، المرجع السابق، ص 125.

والحقيقة كانت غير ذلك للبعثتين وأهدافهما الخفية[1]، المتمثلة في الوقوف على الأحوال ومعرفة الأراضي، وتصوير المخططات الحربية. وكانوا يهدفون بهذا تهيئة مطامع حكومتهم للاحتلال[2].

وصلت البعثتان إلى طرابلس يوم 23 فيفري 1911م[3]، تزامن نشاط هذه البعثة مع تشديد السلطة العثمانية الرقابة على الرحالة الإيطاليين، لتخوفها من نشاطاتهم المشبوهة وهذا ما كان يثير استياء الكونت سفورزا نحو التمييز في المعاملة بين أبناء جلدته، وباقي الرعايا الأوروبيين الذين يجدون التسهيلات في تنقلاتهم داخل ليبيا، ورغم التشديد إلا أنه حصل على ترخيص بالتجول رغم جنسيته، وكان قد حظي بمعاملة استثنائية، نظرا لمركزه العائلي الكبير سواء أثناء إقامته أو رحيله أو أثناء اعتقاله[4].

وقد حصلت البعثة الثانية على الإذن بالتجول أيضا بعد عدة صعوبات، لتتحد البعثتان في بعثة واحدة والتجول داخل البلاد الليبية، تحت الحراسة الكافية.

وفي يوم 8 أفريل، شرعت البعثة المتحدة، سان فيليبو – سفورزا بنشاطها الاستكشافي، من طرابلس إلى دواخل البلاد[5]. وقد توغلت في مناطق مختلفة منها، الجبل الغربي وغريان وترهونة ومسلاتة، ووصلت إلى مدينة الخمس يوم 31 ماي، وغادرت يوم 16 جوان متجهة إلى زليتن وسوكنة[6]، أين تم اعتقالها من طرف الحكومة العثمانية يوم 2 أكتوبر 1911م[7]، بعد اندلاع الحرب الإيطالية العثمانية، لتكتمل رحلتهم عند هذا الحد[8]. نقل أعضاء البعثة إلى مرزق يوم 27 نوفمبر، ونقلت بعدها إلى سجن غات يوم 4 فيفري من السنة الموالية، ثم بعدها إلى غريان، في الفترة ما بين 10 و17 مارس، بعدها نقلوا إلى يفرن ليطلق سراحهم بتاريخ 11 فيفري 1912م[9].

---

[1] التليسي محمد خليفة، المرجع السابق، ص 227.
[2] هيئة تحرير ليبيا، المرجع السابق، ص 6.
[3] ماريو غرسو، التسلسل الزمني لأحداث المستعمرات الإيطالية، تر، شمس الدين عرابي، مركز جهاد الليبيين، د.ط، طرابلس، د.ت، ص 170.
[4] التليسي خليفة محمد، المرجع نفسه، ص 228.
[5] اتيليو موري، المرجع السابق، ص 126.
[6] ماريو غرسو، المرجع نفسه، ص 170.
[7] نفسه، ص 170.
[8] اتوري روسي، المرجع السابق، ص 470.
[9] ماريو غرسو، المرجع نفسه، ص 170.

وبعد إطلاق سراح البعثة ألقى سان فيليبو محاضرة عن رحلته، وكتب الكونت اسفورزا كتابا عنها وعن ظروف أسره[1]، عنونه ب: "ارتحال واعتقال"[2]، تحدث فيه أيضا عن التنظيم الإداري والأسس التي يقوم عليها، ووظائف المتصرف، والقاضي والمحاسب، ومدير التحريرات، كما تحدث عن البحارة العرب وعن البحارة اليونانيين وعن الفرق بينهم.

لم يهتم سفورزا بملامح ليبيا العامة وما دونه كانت انطباعات بسيطة لأن مهمته كانت محصورة على دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وهو يعني عناية خاصة بالتركيب الاجتماعي[3].

ولقد كان للسلطة العثمانية في ليبيا إجراءات صارمة مع الرحالة الإيطاليين لشكها في أعمال التجسس، بعدما أصبحت على يقين بأطماع الإيطاليين، والرحالة من الأساليب المعتمدة لديها[4].

غير أن هذه الإجراءات الصارمة كثيرا ما كانت تنتهي بالتنازل نتيجة تدخل السفارات فيما بينها، وقد تمكن أغلبهم من التوغل في المناطق الداخلية. ولقد ساهم كثيرا هؤلاء الرحالة في لفت انتباه ايطاليا إلى ليبيا منذ بداياتهم[5].

ونظرا لأهمية الكشوفات الجغرافية في خدمة الحكومة المشرفة عليها، قامت السلطات الإيطالية بعد احتلال ليبيا بالتضييق على الرحالة الأوروبيين في ليبيا بكل قوة، وبكل الوسائل، خوفا من إرسال الحقائق المكتشفة إلى الصحافة والرأي العام الأوروبي خاصة الألمان منهم[6].

ثانيا: الأساليب الاقتصادية.

- **بنك دي روما Banco di Roma :**

[1] اتيليو موري، المرجع السابق، ص 126.
[2] التليسي، محمد خليفة، المرجع السابق، ص 227.
[3] نفسه، ص 231.
[4] الزليتني ميلاد محمد، موقف السلطات الحاكمة في ليبيا من الرحالة العرب والأوروبيون في ليبيا، مجلة كلية الآداب، ع 1، مصراته، د.ت، ص 167.
[5] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 149.
[6] الزليتني ميلاد محمد، المرجع نفسه، ص 171.

تأسس بنك دي روما في مارس 1880م تحت اسم الفاتيكان، مشاركة مع الحكومة الإيطالية بما يقدر بخمسة ملايين ليرة إيطالية، ومشاركة أيضا مع أغنياء إيطاليا أمثال "فرانشيسكو بورقيزFrancesco Borghese"، "سيجزموندو جوستياني Sigismondo Guistiniani"، و"بيترو بيريللي Pietro Pirrelli" الذي كان رئيسا للبنك الرئيسي بروما.

كان هذا البنك من أنشط البنوك وأشهرها في إيطاليا، وعلى مستوى روما خصوصا[1]. تزايد رأس مال المصرف إلى 100 ألف ليرة في سنة 1910م، و200 مليون ليرة بعدها بسنتين[2]. بعد هذا النجاح المتواصل للبنك والأرباح التي حققها، فكرت إيطاليا جديا في تطبيق سياسة التغلغل السلمي أو التوغل السلمي الاقتصادي على الأراضي الطرابلسية. فعملت على تكثيف الضغوط على الحكومة العثمانية من أجل الحصول على امتيازات اقتصادية وتجارية، ووقع اختيارها على هذا البنك كمؤسسة اقتصادية إيطالية بليبيا[3].

وقد شرعت الحكومة الإيطالية في تحقيق المشروع في طرابلس سنة 1905م، بدءا بطرابلس ثم بنغازي ودرنة[4]، بقرار من وزير خارجية إيطاليا "توماسو تيتوني Tommaso Tittoni "، بهدف توسيع النفوذ الإيطالي الاقتصادي خاصة[5].

بدأ نشاطه الفعلي يوم 15 أفريل 1907م[6]، وكان خاضعا للقنصل "غالو" بصورة سرية في جميع إجراءاته[7]، فقد استخدم البنك كغطاء لإخفاء أهداف سياسية، اقتصادية واستعمارية بالدرجة الأولى[8]، والسيطرة على مقومات البلد المالية[9]. تأسس البنك رغم القوانين العثمانية التي تمنع تأسيس أي هيئة مالية على الأراضي التابعة لها[10].

---

[1] سالم فرج عبد القادر، دور بنك دي روما في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا 1907 – 1911، مجلة جامعة سبها، مج 7، ع 1، 2008، ص 31.

[2] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 13.

[3] القروي اسماعيل مولود القروي، المرجع السابق، ص 80.

[4] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع السابق، ص 41.

[5] الشركسي محمد مصطفى، المرجع نفسه، ص 89.

[6] نفسه، ص 13.

[7] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع نفسه، ص 41.

[8] هيئة تحرير ليبيا، المرجع السابق، ص 5.

[9] السعداوي بشير، فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس، جمعية الدفاع عن طرابلس، د.ط، برقة، د.ت، ص 16.

[10] سالم فرج عبد القادر، المرجع نفسه، ص 32.

شعار البنك كان بيع وشراء الحوالات، خصم الكمبيالات، بيع الأسهم، دفع وقبض المال على الحساب الجاري، وإجراء المعاملات المصرفية[1].

أسندت إدارته إلى رجل الأعمال الإيطالي "انريكو برشياني Enrico Bresciani"، واختياره كان نظرا لخبرته في هذا المجال، ولتعصبه لجنسيته الإيطالية[2]. لقد كانت لمدير البنك نظرة عن أهمية ربط العلاقات الجيدة مع الأهالي في طرابلس، حتى يقوم بجلب زبائن لمؤسسته، فكان يقوم بجولات في مدينة طرابلس عند تأسيس المصرف تحت حماية الحكومة العثمانية، لتحقيق هدفه في تكوين الصدقات مع الأعيان واستقطابهم كعملاء وزبائن[3].

كان معظم عملائه من اليهود وأصحاب المصالح الشخصية من الليبيين[4]. حيث شغل منصب رئيس القسم الاقتصادي للبنك في فرعه ببنغازي الليبي اليهودي "افراهايم خلفون" بعد أن نقل معلومات عامة عن مدينة بنغازي وما يتعلق بها من حدود للإيطاليين[5]. وقد منح البنك الوظائف لأصحاب النفوذ في طرابلس، ومرتباتهم كانت تختلف بحسب ما يقدمونه من خدمات ضد وطنهم، أمثال "عمر المنتصر"، "أحمد المنتصر"، "مصطفى بن قواره الزليتني"، و"أحمد الزميرلي"، الذين غرتهم امتيازات بنك تسعى حكومته إلى احتلال بلدهم، حيث وصفهم الزاوي بالنفر الخائن لوطنه[6]. كما لعب اليهود الأوروبيون والليبيون من تجار وعمال بالبنك دور الوسيط بين الأهالي والبنك، بحكم خبرتهم بالبيئة الليبية ومعرفة بعضهم باللغة الإيطالية.

أما المسلمون فتعاملهم مع البنك كان لغرض حماية تجارتهم والاستفادة من البنك، ومن أشهرهم عائلة "المنتصر" بك درنة، و"حسونة القرمانلي"[7].

- **نشاط بنك دي روما في ليبيا:**

[1] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 372.
[2] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 32.
[3] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع نفسه، ص 372.
[4] الدسوقي أسامة بركات، اليهود في ليبيا من 1911 حتى 1951، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، عبد الغفار حسين، 2000، ص 52.
[5] نفسه، ص 54.
[6] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص 34.
[7] سالم فرج عبد القادر، المرجع نفسه، ص 32.

بدأ البنك نشاطه بتكوين شبكة من الأنصار في جميع مصالح الحكومة الحيوية[1]، حيث كان مدعوما من طرف الحكومة الإيطالية رغم أن ملكيته تعود للقطاع الخاص[2].

- **نشاطه الاقتصادي (الزراعي):**

تمثل نشاط البنك الأولي في الاستثمار في العقارات وشراء الأراضي، فبذل الإيطاليون جهودا من خلال البنك، عن طريق تقديم القروض الأهالي ويقدمون هم الأراضي كرهون للبنك، وهذا جعلهم يتهافتون عليه، فكان يقدم لهم المال بسخاء ويستهلك أراضيهم في حال العجز عن دفع القروض خلال مدة زمنية يحددها عقد البنك، وهو كان الغالب لأن أغلب الأهالي عجز عن دفع القروض في آجالها المحددة. وفي مدة قصيرة استطاع البنك أن يملك قسما كبيرا من الأراضي المرهونة التي كانت من أخصب الأراضي الطرابلسية[3].

قام البنك بخطوة من أجل كسب الأهالي في ليبيا، تمثل في جلب الشتلات الزراعية والبذور المحسنة والأسمدة من إيطاليا وتوزيعها على الفلاحين بأسعار زهيدة، مع إمكانية تقسيط المبلغ حتى العام الموالي، قامت بهذه الخطوة في وقت ساءت فيه الأوضاع المعيشية وانخفض معدل الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف وندرة الأمطار. إن ما قامت به إيطاليا مع الأهالي في هذا الوضع إنما حسن العلاقات، وعمل على رفع نسبة الثقة بين الطرفين للتعامل مع البنك[4].

وازداد الوضع الاقتصادي في ليبيا سوءا لشدة الجفاف، خاصة سنة 1906م، الوضع الذي دفع بالسكان إلى الهجرة، فقد غادر خلال شهر جانفي من سنة 1907م، 88 شخصا، وقد قام عمال البنك وعملاؤه بتحريضهم على بيع أراضيهم المتواجدة بطرابلس لبنك روما[5].

استغلت الحكومة الإيطالية وضع الجفاف في البلاد، وسارعت إلى استدعاء مهندسين وفنيين، الذين قاموا بدراسة الأراضي التي بحاجة إلى الري، وإمكانية استخدام آلات الري الصناعي بها، وهو ما رحب به الأهالي. لقد استخدمت إيطاليا سبعون آلة ري تحت تصرف الأراضي التابعة للبنك، لتزود بعدها العدد إلى ثمانون في ثلاثة أشهر، وبهذا

[1] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 372.
[2] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 32.
[3] السعداوي بشير، المرجع السابق، ص 16.
[4] الصالحي عصام خليل محمد ابراهيم، دور بنك دي روما في تنفيذ سياسة التغلغل السلمي لدعم النهج الاستعماري الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، ع 16، د.ت، ص 562.
[5] نيكولاي ايليش بروشين، المرجع السابق، ص 388.

تكون كل أراضي البنك حصلت على تغطية حاجتها من المياه، كما استخدمت تسعين آلة أخرى في المدن والقرى لفائدة ملكيات الفلاحين الليبيين، تحت رعاية وزارة الزراعة الإيطالية، في ظل عجز الحكومة العثمانية عن إيجاد حل للمشكلة. مما زاد في تقوية علاقات الثقة بين البنك والأهالي[1]، وفي ظل هذه الظروف اتجهت الحكومة الإيطالية إلى الضغط على الدولة العثمانية من أجل وضع تسهيلات لبيع الأراضي الفراغ لمدير بنك دي روما، بتواطؤ حقي باشا الذي كان يعمل كسفير عثماني بروما[2]. وفيما يلي جدول يوضح مساحة الأراضي المشتراة من قبل بنك دي روما التي قدرت بـ 74.400 هكتار، موزعه كما يلي[3]:

اسم المنطقة	المساحة بالهكتار	اسم المنطقة	المساحة بالهكتار
القوارشة–بنغازي -	4.000	برقة	12.500
قنشاط– بنغازي -	4.500	السلوم	3.500
غار يونس – بنغازي-	4.500	مصراتة	8.400
درنة	7.500	زليطن	7.000
طوكرة	6.200	طبرق	6.600
طلميثة	5.400	بومبا	4.300

بعد شراء هذه المساحة من الأراضي، وبعد دراسات أجرتها الحكومة الإيطالية عليها، تبيّن لها أنّ ارتفاع نسبة ملوحة جزء منها حال بينه وبين استغلالها زراعيا، وجزء منها صالح لتربية المواشي، وزراعة الأعلاف، رغم أن الحكومة الإيطالية ممثلة في البنك قد اشترت هذه المساحة بأضعاف ثمنها الحقيقي، وهذا لم يكن يهم إيطاليا، لأن هدفها الحقيقي كسب ود السكان، وتكوين قاعدة أساسية، وأرضية ملائمة لجلب المعمرين الإيطاليين، فخسارتها المادية، لم تكن تعني لها شيئا مقارنة بهدفها[4].

[1] الصالحي عصام خليل، المرجع السابق، ص 564.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 35.
[3] الصالحي عصام خليل، المرجع نفسه، ص 562.
[4] نفسه، ص 563.

ولاستغلال هذه الأراضي أحدثت إدارة البنك مزرعة كبيرة في مدينة بنغازي، واشتراكا مع بعض القبائل في برقة قامت بزراعتها[1]. وقامت بتوزيع 15ألف رأسا من الماشية عليهم، كانت الشراكة على أساس اهتمام القبائل بأراضي البنك الموزعة عليهم وتربية الماشية، بينما يقسم المحصول بين الطرفين –اليد العاملة من القبائل والبنك -[2].

غير أن تصرف القبائل كان أذكى من إدارة البنك، فقد ذكر الصحفي الفرنسي "جورج ريمون" بعد زيارته لمدينة بنغازي في بداية القرن العشرين، القصة التالية: "استثمر المصرف الروماني في بنغازي في تربية قطعان الغنم، مشاركة مع بعض رجال القبائل، حيث زودهم المصرف بالمال لشراء الماشية نظير رعيها، ومشاركة الأرباح في نهاية العام، لكن بعد عامين جاء بعض الرعاة إلى فرع المصرف بأكياس مليئة بآذان الغنم، وهم يتباكون مدعين أن وباءا قد قتل الغنم، والآذان هي الدليل، وفي نهاية تلك السنة، لوحظ أن أسواق برقة مليئة بأغنام بأذن واحدة"[3].

وفي إطار مساعي البنك لتحسين علاقاته مع السكان العرب في ليبيا، كان يقوم بتقديم قروض لهم بفوائد قليلة، فضلا عن تسهيل شروط الحصول على سلفيات للمزارعين والتجار طويلة المدى، وقد استفاد من هذه العروض كثيرا من السكان الليبيين، والموظفين العثمانيين العاملين في دوائر ومؤسسات طرابلس وبرقة[4].

- **النشاط الصناعي:**

توسع نشاط البنك، فبعد شرائه للأراضي، شرع في تحقيق مشاريع صناعية في طرابلس وبرقة، وكانت بدايتها في ديسمبر سنة 1907م حيث أنشأ البنك معملا كبيرا للعصر خاص بالإيطاليين في طرابلس، ووحدات صغيرة في مدن الخمس، مسلاتة وزليطن[5].

وفي مارس سنة 1910م، افتتح معملا آخر لغاية عصر الزيوت من البذور المختلفة، تحت إدارة الإيطاليين، وقد نجح هذا المعمل حيث بدأ بتصدير الزيوت في نهاية العام[6]. ولتسهيل

[1] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 89.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 272.
[3] حميدة علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830 – 1932، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 1995، ص 70.
[4] الصالحي عصام خليل، المرجع السابق، ص 565.
[5] الشركسي محمد مصطفى، المرجع نفسه، ص 89.
[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 271.

عملية تنظيف الآلات من رسوب الزيوت، ومساعدة العمال على التنظيف المستمر، أنشأ البنك مصنعا للصابون بالقرب من المصنع الأول للزيوت، استفاد منه العمال، واستفاد منه الأهالي والمعمرين على حد سواء، وحقق مداخيل للبنك[1]. وفي نفس السنة، افتتح البنك معملا كبيرا لاستخراج الزيت عن طريق الكبريت الكربوني[2]. وأمام هذا النشاط أصدرت السلطات العثمانية أوامر للأهالي بعدم بيع الزيتون للمعاصر الإيطالية، وما كان من مسيري البنك وإدارته إلا شراء منتوج الزيتون بصفة شخصية بعيدا عن اسم إدارة المعاصر، وبأثمان أعلى من السعر المعهود، أقدم البنك على هذه الطريقة لتفادي تدني نسبة الإنتاج، ولإبقاء الريادة لمعاصره في تلبية حاجات السوق المحلية، والمواصلة في عملية التصدير[3].

تواصل نشاط البنك، ليفتح مطحنة حديثة في 16 أوت 1910م[4]، كانت هذه المطحنة بناية كبيرة وضخمة، تحتوي طبقات عديدة تحت الأرض وفوقها، كانت في الأصل قلعة كبيرة[5]. اهتمت المطحنة بطحن الغلال من قمح وشعير ومختلف الحبوب[6]. كما سخرت لها آلات حديثة قادمة من إيطاليا، سعتها الإنتاجية ثلاثون طنا يوميا، بنت إلى جانبها مخازن من أجل تخزين الإنتاج. كما تم بناء عدة مطاحن أخرى أقل إنتاجا في بنغازي، مصراتة، سبها والبريقة، سعة إنتاج الواحدة عشرة أطنان إلى اثنتي عشرة طنا يوميا. عملت المطاحن على تلبية حاجات سكان المدن والقرى من مادة الطحين، الذي كان أساسيا اقتناؤه. إن الهدف الأساسي من هذه المطحنة وفروعها هو تلبية الحاجة الغذائية اليومية، من أجل إقامة المعمرين الإيطاليين فيما بعد[7]، كما كانت تتهيأ لتجهيز الجيش بالدقيق[8]. وقد بلغت تكاليف إنشاء المطحنة الكبرى حوالي 2 مليون ليرة إيطالية[9]. ومواصلة لتوسعاته

[1] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 35.
[2] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 13.
[3] الصالحي عصام خليل، المرجع السابق، ص 565.
[4] الشركسي محمد مصطفى، المرجع نفسه، ص 13.
[5] هيئة تحرير ليبيا، المرجع السابق، ص 6.
[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 271.
[7] الصالحي عصام خليل، المرجع نفسه، ص 565.
[8] جيوليتي، مذكرات جيوليتي الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا 1911- 1912، تر، خليفة محمد التليسي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، د.ط، طرابلس، د.ت، ص 13.
[9] سالم فرج عبد القادر، المرجع نفسه، ص 35.

اشترى البنك مصنعا للورق في طرابلس، من شركة إيطالية صغيرة -المالكة له- ونظرا لقدمه شرعت في إعادة توسيعه وتهيئته بآلات حديثة هيدروليكية، استقدمت من ايطاليا، رافقته بمخازن من أجل تخزين الفائض من الورق المنتج لغاية تصديره إلى بلدان مجاورة خاصة مصر، وكانت بريطانيا المستورد الرئيسي للورق الخام[1]. كان مصنع الورق بعد ترميمه، من أكبر المصانع في طرابلس، وكان هذا الاستثمار للبنك لا يساهم في إيرادات أو أرباح، ورغم هذا اعتمدته إدارة البنك لتحقيق الهدف الأساسي في توسيع القاعدة الاقتصادية في طرابلس[2].

كانت المادة الأولية للمصنع هي الحلفاء، وقد كانت إدارة البنك تحصل عليها عن طريق شرائها بأسعار تفوق قيمتها الحقيقية كما هو معتاد[3].

وموازاة مع هذا النشاط، أنشأ البنك مطبعة وجريدتين باسمه، "إيكو دي تريبولي" و"استيلا" كانت الجريدتان تعملان لتشجيع التعامل مع البنك وفروعه[4].

وفي ظل انتشار الأواني الفخارية في المدن الطرابلسية بكثرة، رأى البنك أنها فرصته للمتاجرة في الزجاج الذي كان استعماله شحيحا، ويقتصر على أصحاب المال من العائلات الغنية في المدينة. أنشأت الحكومة ممثلة في بنك روما مصنعا حديثا لتصنيع الزجاج وتلبية حاجة السوق المحلية منه، وبتدخلات الحكومة حصل البنك على ترخيص بالحفر في مدن جادو، ودان، بئر الوشكة، أم العبيد ويراك، باستثمار ثلاثين مقلعا للأحجار -حجر البلور- الذي يستخدم في البناء. إن هذا النوع من النشاط ساهم في تطوير شكل البناء خاصة في المدن، وغطى على الأبنية ذات الطين البدائية[5]. إلى جانب هذا ساهمت في تنظيم الأسواق الداخلية بصورة حديثة، باستغلال محلات بهندسة إيطالية حديثة، وأسقف زجاجية غير المعهودة، أجرتها بأسعار قليلة إلى تجار المدن المحليين والإيطاليين، لكن أسعار الإيجار تغيرت فارتفعت بعد الغزو[6].

[1] الصالحي عصام خليل، المرجع السابق، ص 566.
[2] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 35.
[3] الصالحي عصام خليل، المرجع نفسه، ص 566.
[4] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 372.
[5] الصالحي عصام خليل، المرجع نفسه، ص 566.
[6] نفسه، ص 568.

كما ركز البنك على استيراد مواد البناء، الملابس، ريش النعام، الإسفنج، الصوف والعلف[1]. كما كان يقوم بشراء الحبوب كالقمح والشعير، من أجل نقلها إلى إيطاليا، فقبل الغزو بلغ حجم الحبوب التي اشتراها البنك لفائدة إيطاليا 28429 كيلة شعير في منطقة طرابلس والخمس[2]. وفي إطار توسيع قاعدته في قطاع الخدمات العامة، أقام البنك خطوط ملاحة بحرية[3]، ففي 27 جانفي من سنة الغزو، أبرم البنك عقدا مع الحكومة الإيطالية لإنشاء خط بحري بين طرابلس والإسكندرية، وخط ثاني بين طرابلس والخمس. قدرت الحكومة تكلفته ب 200 ألف ليرة إيطالية سنويا[4]. وفي الجدول التالي قيم إعانات البنك للتجار المحليين والإيطاليين بين سنتي 1908- 1909م[5].

الشهر	السنة	تجار محليين	قيمة الإعانات ليرة إيطالية	تجار إيطاليين	قيمة الإعانات ليرة إيطالية
أفريل	1908	9	650.000	7	525.000
ماي	1908	10	678.000	9	613.000
جوان	1908	8	590.000	7	585.000
جويلية	1908	11	831.000	10	810.000
أوت	1908	15	1107.000	13	994.000
سبتمبر	1908	13	951.000	14	1211.000
أكتوبر	1908	10	835.000	15	1280.000
نوفمبر	1908	17	1325.000	17	1416.000
ديسمبر	1908	12	1063.000	9	854.000
جانفي	1909	6	496.000	7	611.000
فيفري	1909	14	1191.000	16	1417.000

[1] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 89.
[2] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 33.
[3] جيوليتي، المرجع السابق، ص 13.
[4] الشركسي محمد مصطفى، المرجع نفسه، ص 14.
[5] الصالحي عصام خليل، المرجع السابق، ص 567.

مارس	1909	15	1313.000	19	1621.000
المجموع		140	11030.000	143	11937.000

وكان من أهم أهداف البنك هو البحث عن الموارد المعدنية، داخل ليبيا خاصة الفوسفات والكبريت[1]، ولتحقيق هدفه، ساهم في تغطية مصاريف البعثات والرحلات الاستكشافية الإيطالية[2] التي انطلقت لعملها بعد مجهودات الحكومة الإيطالية بالحصول لها على تراخيص من الحكومة العثمانية[3].

تواصل توسع نشاط البنك ليشمل كل المجالات داخل ليبيا، التي أصبحت كأنها أرضا إيطالية، ولولا تعزيزات الحكومة العثمانية لحاميتها عن طريق جيوش أرسلت من تركيا، لكادت تحتلها سنة 1908م[4]. وأقدمت الدولة العثمانية على هذه الخطوة المهمة بعد ضعف وضعها في ليبيا وإهمالها لها[5]، فاستغلت إيطاليا هذه الفترة في توسيع نفوذها فاستطاعت بهذا أن تخلق قاعدة قوية في البلاد، وتكون مبررا لحماية مصالحها.

كان هذا البنك بمثابة المغامرة الإيطالية لخروجه عن اختصاصاته[6].

- **خلاف البنك مع السلطات العثمانية والصحافة المحلية:**

إن تزايد نشاطات البنك التي شملت جميع الخدمات في ليبيا، أثارت خوف السلطات العثمانية وبعض القبائل لوعيها السياسي تجاه هذا النوع من النشاطات ذات الطابع الاستعماري[7]، فمنذ بداية نشاطه باستملاك الأراضي المرهونة مثلما سبق ذكره، تفطن الوالي "رجب باشا" لهذا المخطط، وعارض سيرورة نشاطه وعمل على تحريض الأهالي من أجل التعامل مع بعضهم البعض، مقترحا عليهم التعامل مع البنك الزراعي العثماني من أجل القروض بدلا من بنك دي روما، وهددهم بتعريضهم لعقوبة في حال

[1] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 90.
[2] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 32.
[3] القروي اسماعيل مولود، المرجع السابق، ص 83.
[4] زاهر رياض، استعمار افريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ط، القاهرة، 1965، ص 227.
[5] شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الرشيد، ط1، د.ب.ن، 1976، ص 134.
[6] جيوليتي، المرجع السابق، ص 12.
[7] حميدة علي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 70.

التعامل مع البنك الأجنبي[1]، وقد أرسل موظف إيطالي يدعى "انريكو انساباتو" وكان مقربا من جوليتي تقريرا بتاريخ 12 أوت 1911م، إلى رئيس الوزراء الإيطالي قال فيه: ″ حسب رأي الأتراك وكثير من العرب فإن بنك روما هو مؤسسة مقامة ومدعومة من قبل الحكومة الإيطالية للتحضير لاحتلال طرابلس الغرب، وليس للقيام بأنشطة مصرفية أو لمجرد توسيع الهيمنة الإيطالية، الدليل الأول على ذلك يقول الأتراك أن القنصليات كانت تقوم بدور محامي البنك حتى ضد رعاياها، والدليل الثاني هو أن البنك يسعى إلى الاجتياح والسيطرة ليحل محل كل المبادرات والمؤسسات والأنشطة، فأعماله موجهة بالأساس لابتلاع ولتدمير التجارة الصغيرة والمؤسسات الصغرى للعرب وللإيطاليين على السواء″[2].

كما أصدر "رجب باشا" مرسوما إلى المحاكم العثمانية في طرابلس، يأمرهم فيه برفض جميع قضايا البنك، لأن تأسيسه لم يستوف الشروط القانونية، مما دفع بالحكومة الإيطالية إلى اللجوء إلى وساطة حقي باشا – الصدر الأعظم في تلك الفترة- في عدول الوالي عن قراره وهو ما تم، وأصبحت المحاكم تقبل الفصل في قضاياه دون الحاجة إلى ترخيص سلطاني. وأمام عناد هذا الوالي فقد لجأ إلى منع انتقال الأملاك الطرابلسية إلى البنك بكل ما استطاع من جهود، رغم التهديدات المتواصلة والوساطة من الأستانة[3]، كان يلاحق جميع تحركات البنك وعملائه من الأهالي والمتعاونين معه. كان الوالي يتقن اللغة العربية مما سهل عليه التعامل مع الأهالي، وكان يقول إذا مر بشخصية متعاونة مع البنك من العرب ﴿عيني.... رجب موجود، شعبان لا يدخل﴾ ، يقصد مادام هو موجود في طرابلس فسيحارب التواجد الإيطالي بها[4]، حتى أن اهتمامه كان منصبا على النشاط الإيطالي بطرابلس. وقد عين مترجما يدعى "ياقوب أفندي" يجيد ثماني لغات منها الإيطالية من أجل مساعدته في الشؤون الخارجية المتعلقة خاصة بإيطاليا[5].

---

[1] الدجاني أحمد صدقي، المرجع السابق، ص 164.
[2] انجيلو ديل بوكا، على مقربة من المشنقة محمد فكيني والاستعمار الإيطالي ملحمة الكفاح المسلح والنضال السياسي، منشورات ميلالي، د.ط، فرنسا، 2008، ص 17.
[3] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص 33.
[4] الدجاني أحمد صدقي، المرجع نفسه، ص 165.
[5] نفسه، ص 167.

إن فطنة رجب باشا ومعرفته لمخططات إيطاليا دفعت هذه الأخيرة إلى الاستعانة بخدمات حقي باشا مرة أخرى من أجل عزل والي طرابلس، وترك الطريق سهلا لتحقيق الأهداف المنتظرة[1].

وعملت السلطة العثمانية بعدها في عهد ابراهيم باشا على تشجيع الاستثمار الأجنبي مما أغضب إيطاليا، فسارع الفرنسيون والألمان للحصول على امتيازات معدنية خاصة في ليبيا، وكان لألمانيا نية في إنشاء مزرعة نموذجية في طرابلس، ومعصرة لتقطير الزيتون، من أجل منافسة بنك روما، وبدأ النزاع التركي الإيطالي[2].

وكان لابد من مقاومة نشاطه وكان هذا الموضوع الأهم في الصحف الليبية، إذ خص باهتمام خاص من أجل كشف نوايا البنك الحقيقية المخفية تحت شعار الاستثمار والاقتصاد، وتجلى هذا القرار من خلال مقال في جريدة المرصاد بعنوان "الاتجار وسيلة الاستعمار" وكانت هذه الجريدة من أهم الجرائد التي تعارض الوجود الإيطالي المتمثل في بنك روما، حتى أن مدير البنك "انريكو برشياني" قام بتهديدها عن طريق مقال نشره في العدد 24 من صحيفة "ايكو دي تريبولي"[3]، السابقة الذكر جاء فيه ﴿من مدة قديمة نرى إحدى الجرائد المحلية تراقب وتحقر أشغال بنك دي روما الذي هو تحت إدارتي، وتتهمه بأنه سياسي واستعماري، وأنا مستعد لمقاضاتها قانونيا لأنها سبب في تأخير أشغال البنك وأنا مجبور للدفاع عنه، وهي تجلب إحداث المشاكل بين الدولتين اللتين ترغبان ازدياد الارتباط والاتفاق﴾ [4]. كما كتبت جريدة الترقي أن مقاومة هذا الغزو الاقتصادي يمكن أن تتم عن طريق الاعتماد على النفس، بواسطة تأسيس بنك محلي لمساعدة الأهالي في القروض المالية مقابل رهن العقارات، للحيلولة دون التوسع الاقتصادي الأجنبي بليبيا، وكان مقالا طويلا بعنوان " خطر الاستيلاء الاقتصادي وكيف نتقيه"[5].

[1] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص 35.
[2] الشركسي، محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 15.
[3] القروي مولود اسماعيل، المرجع السابق، ص 84.
[4] نفسه، ص 85.
[5] نفسه، ص 89.

جاء هذا الهجوم الصحفي والوعي السياسي في المجتمع الليبي بعد أن تأكد الجميع أن ما قام به البنك من نشاطات كان بمباركة وموافقة رئيس الحكومة الإيطالية، وبتوجيه من وزير خارجيتها "توماس تيتوني" رغم نفي هذا الأخير للأمر[1]. أما جانب الأتراك، فإنهم كانوا على علم ودراية بنوايا الإيطاليين في طرابلس عن طريق البنك، خاصة بعد توسع صلاحياته وتدخل الحكومة الإيطالية في سيرورته. وبعد مجيء الحاكم العام الجديد لطرابلس كثرت الخلافات بين الطرفين غير أن الحكومة الإيطالية لم تبذل أي جهد من أجل تسوية الخلافات لأنها كانت ترى أن هذا في صالحها، وسعى "سان جوليانو di San Giuliano" وزير خارجية إيطاليا في تلك الفترة إلى تعقيد الأمور خاصة قبيل التدخل العسكري عام 1911م، لتسريع الغزو المباشر بعد فشل تخطيط السياسة السلمية[2] خاصة بعد المصاريف التي أثرت على رأسمال البنك، مما جعله يضغط على الحكومة لتعويض المصاريف أو التعجيل بالغزو لتجنب الوقوع في الإفلاس وخسارة جميع القواعد الاقتصادية بليبيا[3].

بالرغم من كل هذه الجهود المبذولة لتحقيق التغلغل السلمي إلا أن إيطاليا قد فشلت، وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- يقظة الشعب الليبي وانتباهه إلى ما يحيط به من أخطار خاصة بعد سقوط الجزائر وتونس ومصر في قبضة الاستعمار.
- موقف بعض الولاة الأتراك وتعريتهم للمصالح الإيطالية استجابة للمطالب الشعبية –رجب باشا وابراهيم باشا-.
- اتجاه السياسة العثمانية إلى خلق صراع للمصالح الأجنبية في ليبيا عن طريق المنافسة - الألمانية-.
- الغباء الاستعماري الإيطالي، جعلها تعلن عن نيتها الاستعمارية عن طريق الصحف والمواقف السياسية. الصراع الإنجليزي والفرنسي حول توسيع مناطق النفوذ في شمال إفريقيا.

[1] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 37.
[2] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 16.
[3] سالم فرج عبد القادر، المرجع نفسه، ص 32.

- سيادة الدولة العثمانية على ليبيا القانونية واختلاف الوضع بين ليبيا ومصر وتونس في ذلك الوقت.

كل هذا دفع بإيطاليا إلى اتخاذ قرار الغزو العسكري، باعتباره الحل الوحيد لامتلاك ليبيا[1].

ثالثا: الدعاية الإعلامية:

في أوائل القرن العشرين بدأت تنتشر في أوروبا فكرة استعمار الشعوب الأفارقة، وقد ساهمت الجرائد والإعلام بصفة عامة في انتشار هذه الفكرة، وتأسست أولى الجرائد القومية الإيطالية في عام 1909م، مثل "الكاروتشيو" و"التريكولوري" التي كانت تدعو إلى احتلال ليبيا[2].

ومع تزايد نشاط الجالية الإيطالية بليبيا، ساهم جيوليتي في تعبئة الصحافة عن طريق نشر الادعاءات، مثلا كأن الولاية تخلو من السلطة والقانون وأهلها متخلفون ويعانون من الجهل، ويقومون بقتل الأجانب لعدم تقبلهم لهذا العنصر معهم لمقاسمتهم لأرضهم خاصة الإيطاليين منهم، ومستدلا ببقايا تجارة الرقيق في بنغازي، حيث صرح بهذا القول: ﴿لا تزال تمارس تجارة الرقيق في بنغازي ومن المستحيل السكوت على وجود مثل هذه الوصمة على أبواب أوروبا﴾ . كما اتهمت الصحف الإيطالية العرب في ليبيا بتعصبهم لدينهم ما يحول دون ممارسة الأجانب لطقوس دينهم داخل ليبيا، وهذا يهدد مصالح إيطاليا بصفة عامة هناك[3].

وقد لعبت الصحافة الإيطالية دورا مزدوجا مهما تمثل في

أولا: تعبئة الرأي العام الإيطالي والأوروبي عامة لتقبل فكرة الاحتلال.

ثانيا: أداة ضغط على ساسة إيطاليا لتعجيل عملية الغزو[4].

تميزت صحافة إيطاليا بالبساطة في أسلوبها الكتابي، وقدرتها على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام، والتوافق حتى أن القراء وجدوا فيها مادة قابلة للتصديق.

[1] المقريف محمد يوسف، المرجع السابق، ص 76.
[2] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 19.
[3] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 39.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 134.

فلجأت إلى التأثير على عقول الإيطاليين –البسطاء منهم- بتبسيط فكرة الغزو عن طريق كلمات دعائية تزيينية، اتخذت منها شعارات مثل "طرابلس الجميلة"، " أرض الميعاد"، " أرضنا الموعودة"، " أرض الأجداد"، وغيرها كما استخدمت أسلوب الإغراء بالمكاسب والأهمية الاقتصادية لإقليمي برقة وطرابلس وثرواتهما، واتخاذهما مثالا للهجرة[1]. كما كان للصحافة دور في تشجيع الهجرة بمدحها لخدمات بنك روما الصناعية والتجارية والزراعية[2]. ركزت على وصف التأخر والتخلف في ليبيا بأنها قطعة صحراوية قاحلة يسكنها بعض الرعاة، وادعت بأنها حق تاريخي لكونها كانت تابعة لصقلية، ودعت إلى إحياء الأمجاد الرومانية في الشمال الإفريقي، وأخذت تدعو إلى ضرورة إصلاح البلاد بدافع الإنسانية، في ظل عجز الدولة العثمانية عن القيام بذلك[3]، كما جاء في مجلة "ليديا ناسيونالي" التي بدأت نشاطها في أول مارس من سنة الغزو: ﴿إن مشكلة طرابلس تعتبر اليوم حقيقة، هي مسألة قائمة بوضوح وبنقاء مع ماضيها التاريخي والسياسي والدبلوماسي وحاضره المعروف، لا توجد إلا تسوية واحدة بعد الأعمال المؤلمة مع تركيا، إما وقف أعمال العدوان والاعتراف بجميع حقوقنا في طرابلس، أو الاحتلال العسكري، لا يوجد أي حل آخر وسط﴾ [4]. كما كتب "انريكو كورديني" –وهو أحد كبار محرري صحيفة "الفكرة الوطنية" الذي كان من المؤيدين وبشدة للغزو الإيطالي- المقال التالي في صحيفة "الفكرة الوطنية" ﴿إن حقوق الشعوب التاريخية في أرضها تبقى وتستمر مادام لها نظام حكم قائم.....، وعلى الأصح فإن حقوقها تكون قائمة مادامت لها دول حية عاملة، ولكن إذا انفصم النظام الحكومي أو اضمحل وانتهى، فإنها تترك شعبا يجب أن يحكم ويساس، وعليه أن يخضع ويخضع، ومن العدل أن تفقد الدول الميتة صلتها بالأرض وبالتالي تفقد شعوبها حقوقها فيها، لأنها فقدت القوة التي تمكنها من إثبات تلك الحقوق﴾ . وهو يعني بهذا أن الإمبراطورية العثمانية شارفت على نهايتها، وإيطاليا تترقب موتها لاستملاك تركتها في شمال إفريقيا، كما كتب الكاتب الإيطالي

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 135.
[2] جيوليتي، المرجع السابق، ص 12.
[3] سالم فرج عبد القادر، الصحافة الإيطالية وموقفها من الغزو الإيطالي لليبيا 1910 – 1911، مجلة الجامعة الأسمرية، ع 23-11، د.ت، ص 386.
[4] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 20.

"جوفاني باسكولي" ﴿يا طرابلس يا برنيقة سيأتي من جديد بعد قرون المعمرون والكتائب الرومانية﴾ [1].

ومن أجل الضغط على سادة القرار ودفعهم إلى تعجيل الغزو، هاجمت الصحف الإيطالية الكاثوليكية خاصة السياسة الخارجية ممثلة في وزير الخارجية "سان جوليانو" واصفين إياه بالضعيف لعدم تسريع الغزو، فكتبت صحيفة مستقبل إيطاليا بتاريخ 5 جويلية1911م، المقال التالي بعنوان "هجوم تركي آخر" ﴿إن اليوم الذي ينزل فيه السيد دي سان جيوليانو وهو رجل ذكي ولكنه لم يعد نشطا، حيث هو الآن فريسة لأمراض تصلب الشرايين والمفاصل التي لا تترك له فرصة للراحة، حين ينزل بخطواته العرجاء كمتقاعد من سلم المستشارية سيكون يوم انفراج وأمل لإيطاليا﴾ [2]. ويقول "كوردیني" في مقاله ﴿يجب علينا أن نضرب قبل أن يضرب غيرنا، بالإمكان أن نؤجل تغيير الأوضاع في الجنوب لعشرات السنين ولكن لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نغض الطرف عن الصراع بين انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا حول استقلال طرابلس، وإذا ازدادت مصالح هذه الدول في طرابلس ستقضي على مصالحنا بدون شك﴾ [3].

وكتبت صحيفة "الاستامبا" ما يلي: ﴿إن الإبطاء في الاستيلاء على طرابلس وبرقة يعني المخاطرة بآخر قطعة من أفريقيا البحر المتوسط، وتفويض مواقع لإيطاليا كدولة كبرى﴾ [4]. ويشير الصحفي والكاتب "بيفيوني" في الصحفية السابقة مقالا يهدف إلى استغلال ثروات ليبيا واليد العاملة بأقل ثمن حيث كتب ﴿إذا تم حصر الآبار وراء الحائط الذي يفصل آخر حقل عن الصحراء، وإذا تم بناء حائط بعد البئر لوقف الرمال، وأعطيت هذه الأراضي لعائلات عربية مع جمل وبقرة وبذور، فإنه لا شك فيه بأنه في خلال سنتين ستخضر بساتين مثمرة في الأمكنة الرملية غير الخصبة، وبذلك فإن واحة طرابلس ستتوسع نحو الصحراء ويمكن تحقيق ذلك في جميع النواحي إلى ما لانهاية باستثناء

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 138.
[2] سالم فرج عبد القادر، الصحافة الإيطالية وموقفها من الغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 398.
[3] القروي مولود اسماعيل، المرجع السابق، ص 169.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 144.

البحار﴾ [1]. وواصلت الصحافة نشاطها في تعبئة الرأي العام، وأيضا الضغط على صانعي القرار من الساسة الإيطاليين بالإسراع بعملية الغزو العسكري، فنشرت صحيفة "لاستامبا" السابقة الذكر رسالة واضحة إلى جيوليتي فيها ما يلي: ﴿إن هناك لحظات في حياة الشعوب حيث يأتي دور رجال السلام والإصلاح الداخلي ليتولوا دور رجال الحرب والتوسع الخارجي﴾ [2]. وتنشر صحيفة "الفكرة الوطنية" مقالا شديد اللهجة لجيوليتي وتتهمه بالضعف وعدم قدرته على اتخاذ القرار الحاسم رغم أنه الشخصية المناسبة للانتقال بإيطاليا إلى مصاف الدول الكبرى، جاء في المقال ما يلي: ﴿ماذا يلزمنا أيضا....؟ هل كان يلزم القيام بعمل الإرادة لتحطيم التردد.... وهي كما يبدو تنقص جيوليتي؟ إن رجلا مثل جيوليتي هو المحقق لعمل يعتقد أنه ليس أهلا له والمؤسف أن يكون هو الذي سيتولى الانتقال من الظلام إلى النور، لتوطيد إيطاليا كدولة قوية في البحر المتوسط ولكن إذا تردد جوليتي فلأنه شيخ ولأن المهاترات الاشتراكية تضايقه ولأن روحه نافرة، ولكنه يجب ألا يؤخر الأمة، إن الأمة قد تجاوزت التردد وتجاوزت الخط الذي فرضته عليها الأنانية الاشتراكية الجبانة وإذا كان جيوليتي في هذه المرة سوف يؤجل، وقد يضر عمله إيطاليا، فنحن نعلم أخيرا أنه في هذه المرة كل خطأ سيعاقب عليه وكل ذنب سيكون خيانة﴾ [3].

وقبيل الغزو بأيام شرعت الصحافة الإيطالية بالمطالبة بالغزو عبر مقالات صريحة من أجل تحقيق التوازن في البحر المتوسط، حيث كتب "جوسبي بفيوني" وهو محرر بصحيفة "لاستامبا" مقالا بعنوان "الآن أو أبدا" حيث وضح فيه أن عملية الغزو أصبحت إلزامية، وهو الوقت المناسب للقيام بهذه الخطوة[4].

أقدمت صحيفة "المنبر لاتربينا" وهي صحيفة يرأسها جيوليتي بتهدئة الرأي العام والصحافة التي هاجمته ووصفته بالضعيف وبأنه غير قادر على اتخاذ القرار داخل الدولة على نشر مقال جاء فيه ﴿إن الحكومة الإيطالية تستعد الآن عسكريا لغزو ليبيا ودراسة

[1] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 21.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 145.
[3] نفسه، ص 147.
[4] سالم فرج عبد القادر، الصحافة الإيطالية، المرجع السابق، ص 402.

كل الفرص والإمكانيات الناتجة عن الاحتلال.... إن طبرق ستصبح ميناءا من الطراز الأول في شرق البحر المتوسط.... إن الدولة كالفرد لا تستطيع أن تعيش بالخبز وحده، إن شرف العلم الوطني وسمعة الجيش الايطالي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ويجب العمل والمحافظة على هيبة إيطاليا في الخارج وفي عيون الإيطاليين.... والآن اكتشفنا أنه من أجل المحافظة على هيبة إيطاليا في الخارج وفي عيون الايطاليين، هناك ضرورة لاحتلال ليبيا》 [1].

كان اهتمام الصحافة في تلك الفترة بضرورة الغزو المباشر، وكانت مهمة تحرير المقالات ذات الصلة بالموضوع هو الشغل الشاغل للصحفيين والكتاب، حتى أن سفير بريطانيا بروما أرسل تقريرا إلى حكومة بلاده جاء فيه ما يلي: 《الصحافة في إيطاليا مشغولة هذه الأيام بنشر كل أنواع الشائعات الخيالية المتصلة بليبيا، فقد نشرت أخبارا عن مفاوضات قيل أنها بدأت مع الحكومة التركية من أجل إنشاء محمية إيطالية في طرابلس، يدفع عنها مبلغ معين من المال، ومن أجل إثارة حرب أعصاب وصفت صحيفة إيطالية أخرى تشكيل القوة العسكرية التي سوف ترسل لتوجيه الضربة إلى طرابلس، وقد أخذت الصحافة الإيطالية تنشر أنباء على الرأي العام للتحركات العسكرية البرية والبحرية، واستدعاء الضباط》 [2].

إن الدعاية الإيطالية كانت تزداد حدة في ظل ضعف إرادة الدولة العثمانية[3]، ومجمل القول أنها كانت متفقة باستثناء المعارضة على الترويج لفكرة إمكانية استغلال موارد ليبيا لصالح بلادهم، واحتلالها يحقق قفزة في إنعاش اقتصادهم، وإن إيطاليا أحق الدول بامتلاك ليبيا لقرب المسافة بينهما، ولأنها كانت ولاية رومانية في السابق، ومن واجب إيطاليا التدخل لإنقاذ هذا الشعب من التخلف، والجهل، وأن احتلال المدينة ما هو إلا نزهة بحرية تتم خلالها العملية[4].

[1] سالم فرج عبد القادر، الصحافة الإيطالية، المرجع السابق، ص 404.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 40.
[3] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص 34.
[4] القروي مولود اسماعيل، المرجع السابق، ص 164.

الفصل الثاني: التحالفات الإيطالية الدولية – التسويات-

- أولا: التسوية الإيطالية الفرنسية
- ثانيا: التسويات الإيطالية الإنجليزية
- ثالثا: التحالف الإيطالي الألماني
- رابعا: التحالف الإيطالي الروسي
- خامسا: التسويات الإيطالية النمساوية

أخذت إيطاليا بالتّحرر بعدما كانت تحت السيطرة الأجنبية، من قبل العنصر النّمساوي وانقسامها إلى عدّة دويلات،[1] فقد كانت تعاني الصعاب جراء الحكم البابوي، حيث انضمت كل الدويلات إلى هذه المملكة سوى "فنيسيا البندقية"، وروما كانت متأخرة الانضمام، ففنيسيا انضمامها بعد انفصالها عن النمسا سنة 1866م، جراء الحرب البروسية –النمساوية، وكانت روسيا حليفة إيطاليا، أما روما انضمامها كان بعد الحرب الفرنسية وبعد كفاح طويل وثلاثة حروب التي خاضتها، تكوّنت المملكة الإيطالية الموحدة.[2]

لم تكن إيطاليا بالدّولة القويّة بقدر الدول الأوروبية الأخرى عند دخولها العالم الدّولي، وهذا بعد استكمال وحدتها سنة 1870م، ولوجود المشاكل الداخلية، وانعدام الاستقرار التّام وظهور ما يسمى التباين والتشويش داخل الحكومة الإيطالية، وهذا ما جعل إيطاليا تفكر في الرفع من شأنها،[3]والعمل على إيجاد مكان في الساحة الدولية، وما زاد من مشاكلها وإضعاف قوتها، الهزيمة الّتي لحقت بها في موقعة عدوة في أثيوبيا بقيادة الإمبراطور الحبشي منليك سنة 1896م.[4]

إيطاليا كانت ترى الحصول على مستعمرات جديدة، تساهم في حل مشاكلها الداخلية، لأن رئيس حكومتها كان يهدف للتوسع الاستعماري، في قوله: "ما فائدة الوحدة إذا لم تضمن لنا القوّة والعظمة".

ما جعل إيطاليا تفسح المجال، وتمهد الطريق لذلك، متجهة أنظارها نحو الشمال الإفريقي،[5] وبهذا أيّد الساسة الإيطاليون بسمارك في أفكاره خوفاً على أمن بلادهم ولربّما

[1] الشركسي محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 08.

[2] صالح محمد محمد، تاريخ أُوربا الحديث 1870-1914م، كلية التربية، جامعة بغداد، 1961م، ص 100.

[3] عبد السلطان زليخة، جليلة عزاوي، عمر المختار ودوره في المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي في ليبيا (1911-1931م)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أدرار،2014، ص27.

[4] مكاوي أمال، مساهمة الجزائريين في مقاومة الاحتلال الإيطالي لليبيا "1911- 1931 " مذكرة نيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2014م، ص67.

[5] القروي مولود اسماعيل، المرجع السابق، ص 153.

تسبقهم الدول الأوروبية لمنطقة البحر المتوسط، والبلدان المجاورة له، من الشمال الأفريقي، والذي يمثل لهم المنطقة المناسبة لبسط نفوذهم. [1]

سعت إيطاليا لكسب مساندة بعض الدول وذلك بتفاهمها معهم[2]، لأنها لم تكن لها وسائل قد تنجح خطّتها وأطماعها الاستعمارية ضد ليبيا[3]، فقامت بما يسمى بالتسويات الدولية، والّتي ترجع إلى ما بعد "حرب القرم 1853-1856"م[4]، والّتي اندلعت بين روسيا والدولة العثمانية،[5] حيث وبعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس ازداد خوف الحكومة على طرابلس وذلك لخضوع بلدان الشّمال الإفريقي للاستعمار الأوروبي،[6] ولأنّ ولايتي برقة وطرابلس في تعداد دولة نامية خاصة من الناحية الاقتصادية، لم يبق سواها ولم يكن لإيطاليا بديل عن ذلك، [7] خاصة في أواخر القرن التّاسع عشر، وبهذا عملت إيطاليا على تهيئة الأمر لاحتلال ليبيا في إطار تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الضعيفة بين الدول الأوروبية، من خلال قيام فرنسا وإنجلترا بتنفيذ المخطط الاستعماري، ففرنسا تحتل تونس والجزائر، بريطانيا مصر وقبرص، وهو ما جعل إيطاليا تهيئ الأمر لاحتلال ليبيا.[8] إيطاليا كانت تريد الحصول على موقف سياسي مؤيد لها، يضمن لها السيطرة في ولاية طرابلس، كذلك دخول النزاع السياسي حول مناطق النفوذ، وكذا تعاملها مع العالم السياسي، حيث أُتيحت لها فرصة عقد اتفاقيات، ومعاهدات، ودخول أحلاف، والعمل في ميدان المصالح المتبادلة، رغم ضعف مكانتها[9].

---

[1] نيكولاي إليتش بروشين، المرجع السابق، ص 383.

[2] العقاد صلاح، المرجع السابق، ص 13.

[3] قطبي أحمد، عمر المختار ودوره في حركة النضال التّحرري الليبي (1277هـ-1862م) (1350هـ-1931م)، مذكرة نيل شهادة ماستر في تاريخ، جامعة تلمسان، 2016م، ص 11.

[4] حرب القرم: كانت في القرن التاسع عشر، سميت بهذا لوقوع معاركها في شبه جزيرة القرم، والّتي تقع شمال البحر الأسود، وهي من أهم الحروب الّتي أدّتها الدولة العثمانية، حيث اشتركت فيها بريطانيا مع فرنسا إلى جانب الدولة العثمانية، ويعدُّ سببها المباشر هو ما وقع من خصام عنيف في مدينة القدس، بين الرهبان الكاثوليك والأرثوذكس. للمزيد ينظر، الطائي حسن عبد علي، روسيا وحرب القرم (1813-1856م)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ص 163.

[5] عبد السلطان زليخة، المرجع السابق، ص 27.

[6] نيكولاي إليتش بروشين، المرجع نفسه، ص 383.

[7] العقاد صلاح، المرجع نفسه، ص 12.

[8] ياغي اسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 314.

[9] لزعر نبيل، المسألة اللّيبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية (1911-1969م)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2020م، ص 74.

استخدمت إيطاليا الوسائل الدبلوماسية السريّة كما قامت بزحزحة آراء الدول ووجهاتهم في صفّها، وكذا وجود مراسلات متبادلة من قبل سفراء وساسة الدول الأجنبية مع الحكومة الإيطالية، وقيامها بتقارير دبلوماسية الّتي تساهم في عقد الاتفاقيات السّرية من أجل الوصول إلى أطماعها.[1]حيث سمحت هذه التسويات الدّولية والّتي كانت بين إيطاليا والدّول الكبرى بسيطرتها وذلك بتوقيع معاهدات ثنائية وثلاثية بينهم، وجاءت لتعويض هزيمة إيطاليا أمام الحبشة.[2] كان خوف إيطاليا قائماً من جهة هذه الدول، والّتي قد تعارضها أو تخلق لها صعوبات في طريقها من شأنها أن تعرقل خططها الاستعمارية، وقد كانت مصممة على إيجاد وسائل تساعدها في تسهيل عمليتها وتغلغلها السلمي خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية وكذا خلق أعذار لبرهنة تدخلها في المنطقة، بهدف تقديمها للعالم،[3] وكان لها أن تحقق البعد القومي من وراء هذا الغزو.[4]

تعد صعوبة الظروف الّتي تمر بها الإيالة التابعة للدولة العثمانية والّتي هددت بالزوال، وتسابق الدول الأوروبية على بسط نفوذهم الاستعماري في إفريقيا وآسيا، جعل إيطاليا تختار ليبيا وأيضاً قربها الجغرافي لها.[5] وبذلك كانت إيطاليا قد أخذت تبرّر وتتخذ ذرائع لتقدمها للعالم، وإخبار الدول الأوروبية برغبتها في بسط النّفوذ، مستغلة بذلك الظروف الدولية الّتي كانت آنذاك.[6]

ساهمت الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الحكومات والّتي لا يمكن إلغائها، في تحقيق طموحات الحكومة الإيطالية الاقتصادية.[7]

أولا: التسويات الإيطالية الفرنسية:

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 180.
[2] عبد صالح محمد وليد، موقف الدولة العثمانية من الغزو الإيطالي لليبيا، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، ع 81، 2020، ص 123.
[3] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 27.
[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 13.
[5] مقلاتي عبد اللّه، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م، ص 81.
[6] مكاوي آمال، المرجع السابق، ص 06.
[7] الطاهر أحمد الزّاوي، جهاد الأبطال في طرابلس، المرجع السابق، ص 56.

انعكس احتلال تونس سنة 1881م، على الإيطاليين وذلك من خلال زعزعة مخاوفهم، كون فرنسا قد تذهب إلى طرابلس، وتضيفَها إلى تونس؛ خاصة بعد احتلال فرنسا لفاَشُودةَ في يوليو1898م، والتابعة للسودان المصري، والذي أحدث ضجة في الرأي العام الإيطالي لطَمع فرنسا في المنطقة. الأمر الذي جعل الإنجليز يتدخلون ويقومون بإنذارها بالحرب في حالة عدم تركها لفاشودة.[1] وهو ما كان يوم 11-12-1898م، حيث لولا تدخل الإنجليز لفازت فرنسا بالمنطقتين.[2]

انصبت أنظار إيطاليا نحو تونس لوجود أسباب استراتيجية وتاريخية واقتصادية ووجود العدد الأكبر من جاليتها هناك. لكنّ تصميمها في الحصول على وحدتها جعلها تترك فرصة الاحتلال لغيرها من منافسيها من الدول الأوروبية، على الشّمال الإفريقي. وهو ما اعتبرته ضربة موجعة لمصالح الإيطاليين في البحر الأبيض المتوسط.[3] حيث أنّ إيطاليا كانت تستهويها الأراضي التونسية وبدأت بحرب دعاية قويةّ ضد فرنسا، كما أنّها وقفت ضد تغلغل النّفوذ الغربي وعارضت ذلك. فقد نتج عن هذا ظهور اضطراب وتوتر في العلاقات الإيطالية الفرنسية منذ احتلال تونس[4] عام 1881م. كون إيطاليا لم ترض عن تصرف فرنسا.[5] حيث هذه الأخيرة كان همّها الوحيد هو معالجة مشكلة الحدود لصالح تونس التي قامت باحتلالها وليس احتلال ولاية طرابلس.[6]

كان موقف الإيطاليين على يقين بأنّهم لا يستطيعون تحقيق ما يرمون إليه إذا ظلوا على خلاف مع فرنسا، حيث رأوا أن هناك تنسيق بينهما في مجال المستعمرات في إفريقيا،

---

1 فاشودة: تقع بين الخرطوم وبحر الغزال هي بلدة أُبرم فيها الاتفاق الإنجليزي في 21 مارس 1899. حيث أوضح هذا الاتفاق الحدود الفرنسية. للمزيد يُنظر، لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 72.

2 الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 23.

3 عبد السلطان زليخة، المرجع السابق، ص 27.

4 البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 81.

5 فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات الجامعة،1997م. ص 30.

6 الأسدي سلام محمد علي حمزة، الغزو الإيطالي بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري (1878-1911م) دراسة تاريخية وثائقية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع 13، أفريل 2013م، ص 410.

باعتبارهما دولتين مسيحيتين. فقد انصب نشاط فرنسا في الجزء الغربي. واتّجهت إيطاليا في شرق إفريقيا[1] وهو ما جعل إيطاليا تبحث عن حليف يعترف بأطماع السياسة الإيطالية وما ترمي إليه[2]، وزادها قلقا، فأرادت الحصول على موافقة فرنسا لها على احتلال طرابلس، ما جعلها تدخل في مساومتها بأن لا تتدخل في سياسة المغرب الأقصى. [3]

حيث وجدت فرنسا في محاولة الإيطاليين سنة 1890م، الفرصة المناسبة لاعتراف فرنسا بوجودها في إثيوبيا والحصول على تأكيد تأييدها لها على حرية التصرف في ولاية طرابلس الغرب، ليحضر المفاوض المندوب كريسبي، ويقطع المفاوضات لطلب فرنسا أن تتنازل إيطاليا عن مطالبها في تونس. [4] وبمرور خمس سنوات، كانت تطورات إيجابية في العلاقات الفرنسية الإيطالية، كانت إيطاليا مقتنعة لوصول الطرفين لتسوية 1896م، بشأن مصالحها في تونس، وقد جاء العمل على استغلال عوامل بعث السلم مكان الخصام، وتقريب وجهات النظر بين الدولتين، كون الرأي العام الإيطالي كان يعمل على هذا التقارب والتخاصم مع الدولة الديمقراطية "اللاتينية الكاثوليكية"، ما جعل فرنسا تقوم بتسوية خلافاتها مع إيطاليا.[5]

كانت فرنسا تتوقع حدوث حرب قد تؤثر على تواجدها في تونس والجزائر، وخوفها من زيادة الأمور تفاقماً بينها وبين إيطاليا، خاصة فيما يتعلق بالحدود التونسية الليبية. فعملت على تهدئة الوضع والتقليل من حدّة التّوتر، وهو ما بينته رسالة رئيس وزراء فرنسا التي نقلها سفير إيطاليا "تُورنيلي" إلى وزير الخارجية الإيطالي، وجاء فيها تأكيد على عدم قيام فرنسا بأي مصلحة في ليبيا،[6] حيث التقى وزير الخارجية الإيطالي مع السفير الفرنسي في روما، وكان العمل بفكرة تعاون البلدين، كما نوقشت روابط الصداقة الفرنسية الإيطالية، وبهذا كانت كبداية للمفاوضات ومعالجة المشكلات القائمة بينهما،

[1] فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص 30.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 82.
[3] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 23.
[4] الأسدي سلام محمد علي حمزة، المرجع السابق، ص 17.
[5] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 32.
[6] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 79.

حيث سمحت فرنسا لإيطاليا ومنحتها حريّة التصرف في ولاية طرابلس، كما اعترفت الحكومة الإيطالية باحتلال فرنسا لتونس في 28 سبتمبر1896م. فقامت فرنسا بمنح امتيازات اجتماعية وقضائية للإيطاليين الموجودين في تونس، ووعدتهم بمعاملة أفضل من قبل السلطات الفرنسية.[1]

وقد ظهرت اتفاقية بريطانية في 31 مارس 1899م، وهذا الاتفاق كان في لندن من قبل اللورد سانيريوري، والسفير الفرنسي في لندن "بول كامبون Cambon Paul"، والذي زادت من آمال فرنسا، وفيه تخلت فرنسا عن بحر الغزال والامتناع عن إنشاء أي نفوذ سياسي في وادي النيل العالي في الوقت الذي حصلت فيه فرنسا على نفوذها في شرق تشاد وغيرها من بلدان إفريقيا الوسطى، ما زاد في توتر العلاقات من جديد بين فرنسا وإيطاليا.[2] وفي 21 نوفمبر1898م أُبرم اتفاق تجاري بين البلدين، ويدخل هذا في إطار تدعيم العلاقات بينهما؛ كما أبدى وزير الخارجية الإيطالي تمسكه بسياسة التفاهم مع فرنسا والهدف من ذلك هو الوصول معها إلى اتفاق يعترف بأطماع إيطاليا الاستعمارية في ولاية طرابلس.[3]

كما عقدت أيضا في عام 1900م اتفاقا مع فرنسا. تم فيه الإعلان عن وقوفها مع المصالح الإيطالية في ليبيا، مقابل الاعتراف الإيطالي بالمصالح الفرنسية في المغرب،[4] لكن بطبيعة الحال ظهر ما يؤثر على هذا التقارب وهي المصالح المادية. كون إيطاليا كانت تريد القيام بعمليات تجارية للحصول على الدخل، ولا يكون ذلك إلا بمساعدة السوق المالي في باريس؛ وهو ما لم تقم به الحكومة الفرنسية دون أن تحصل على ضمانات سياسية "أي طرح السندات"، حيث قامت فرنسا بزيادة رسومها الجمركية. ما جعل صادرات إيطاليا تتناقص.

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 223.
[2] الأسدي سلام محمد علي حمزة، المرجع السابق، ص 16.
[3] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 224.
[4] سالم فرج عبد القادر، دور بنك دي روما، المرجع السابق، ص 40.

وبهذا ظهرت أزمة اقتصادية إيطالية، ما جعل إيطاليا لا تسرع في اتخاذ موقف معاد. كونها كانت لا تريد التخلي عن الحلف الثّلاثي[1] وخوفها من تبعية فرنسا.[2]

وفي سنة1902، عُقدت اتفاقية سرية تشير إلى إطلاق يد فرنسا في مراكش. نظير حرية تصرف إيطاليا في ولايتي برقة وطرابلس،[3] وقد تضمنت أيضا إنهاء أي خلافات خاصة المتعلقة بمصالحها في البحر الأبيض المتوسط، ومنح حريّة البلدين في تطوير مناطق نفوذها خاصة فيما يتعلق بمصالحها في طرابلس والمغرب. واتّفقا على اتخاذ الحياد في حالة وجود عدوان مباشر من قبل دولة أو عدّة دول.[4]

وقد أعلن بعد هذا السفير الفرنسي في روما بقوله: "أن قيام صراع بين الأمتين اللاتينيتين قد صار مستحيلا". حيث أقيم اتفاق بين الطرفين يقتضي الحياد الدقيق. ونصت هذه الاتفاقية أن فزان تُضم إلى الحقوق الإيطالية في طرابلس المعترف بها من قبل فرنسا. وبهذا أزيلت أسباب التوتر بين الدولتين، وكان لإيطاليا اطمئنان على أطماعها في طرابلس[5] وتبقى العلاقات سارية بين البلدين في إطار دعم أواصر الصداقة بينهما قام ملك إيطاليا بزيارة فرنسا سنة 1903م، حيث استغل ذلك رئيس الوزراء الإيطالي الفرصة في الحصول على تأكيدات للوعود التي سبق أن أعطتها فرنسا لإيطاليا في اتفاقيتي 1900م و1902م[6]، وبعد معاهدة 1903م. والتي احتوت سماح فرنسا لإيطاليا بتواجدها في ليبيا. في حين تسمح الأخيرة بتواجد فرنسا في تونس، ظلّ تخوف إيطاليا من عدم وضع أقدامها على أطراف الشمال الإفريقي.[7] وفي سنة 1904م حصلت إيطاليا على وعد إطلاق يدها

[1] وقعت معاهدة الحلف الثّلاثي الثلاثي في 20 ماي 1882م، حيث أنّها تنصّ غلى تضامن الدول الثلاثة، جاءت لتقديم مساعدة للدول الحليفة في حالة تعرض أيّ واحدة منها لاصطدام فرنسي، انظر، لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 75.

[2] غربي الحواس، الاحتلال الإيطالي ليبيا (1911-1951)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر2، الجزائر، 2017م، ص 205.

[3] العقاد صلاح، المرجع السابق، ص 12.

[4] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 81.

[5] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 44.

[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 332.

[7] غربي الحواس، المرجع نفسه، ص 32.

في طرابلس في حالة تغاضيها عن إطلاق يد فرنسا في مراكش.[1] وبعد الاتفاق الودّي في أفريل 1904م، والذي حددت فيه الدول الأوروبية نصيب إيطاليا في الممتلكات العثمانية.

لقد تزامن التمهيد السلمي لاحتلال طرابلس مع سعيها للحصول على موافقة الدول الأوروبية بالسماح لها بالإقدام على تلك الخطوة. وكان لها ذلك بعد اتفاقيات مع تلك الدول.[2] وبعد مرور هذه الفترة تحسنت العلاقات بين البلدين. الأمر الذي جعل إيطاليا تقف موقفا إيجابيا مع فرنسا في مؤتمر الجزيرة لسنة 1906م. قابل هذا حصول إيطاليا على العديد من الضّمانات والتي تخدم مصالحها الاستعمارية.[3] وما زاد من حدة التوافق بين البلدين وأزال العديد من الخناقات، الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية الإيطالي والسفير الفرنسي في روما.[4] ولتضارب المصالح بين الدول الأوروبية، والتوقيع على العديد من الاتفاقيات والعمل على إيجاد تنسيق بينهما بشأن الأطماع الاستعمارية.[5] استطاعت إيطاليا من وراء هذا الحصول على تأييد كل من إنجلترا وفرنسا وتأمينها الحدود الشرقية والغربية لليبيا من أي خطر قد يحصل، ومن هذا المنبر وجهت الحكومة الإيطالية شكرها الخاص للدولتين.[6]

ثانيا: التّسويات الإيطالية الإنجليزية:

أرادت الحكومة الإيطالية وفي إطار التّسويات الّتي عملت بها، لأجل أطماعها التفاهم مع دولة خارج الحلف الثّلاثي، وزيادة على ذلك لها نفوذ،[7] وهذا في سبيل الوصول لطموحاتها وقد يكون بتعاملها مع إنجلترا كون لها نفوذ قويّ ولها تأثير عظيم على الولاة ولها مكانة لدى الدولة العثمانية،[8] لوجود تناقض في المصالح الفرنسية الإنجليزية، حيث

---

[1] زاهر رياض، المرجع السابق، ص 227.

[2] مج من الأساتذة والباحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، الدار الدولية في الاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008م. ص123.

[3] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 203.

[4] بوزبوجة سميرة، الطريقة السنوسية (1911-1951) ومواقفها من قضايا العصر، محليا إقليميا أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2018م، ص 78.

[5] فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص 201.

[6] الدسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ص263.

[7] العقاد صلاح، المرجع السابق، ص 13.

[8] الدّجاني احمد صدقي، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1967، ص 196.

التقت أهداف إنجلترا وإيطاليا ضد فرنسا المنافسة لكليهما منذ احتلالها تونس سنة 1881م، ومنذ الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882م، والتّوتر يسيطر على العلاقات البريطانية.[1]

بريطانيا كانت تهتم بولاية طرابلس الغرب بعد احتلالها لمصر، وتعتبر البلد الوحيد الفاصل بين الوجود الاستعماري البريطاني والفرنسي على الساحل الشمالي في إفريقيا ما جعل إيطاليا تعمل على تقريب بريطانيا.[2] وبهذا وصلت الدولتان بريطانيا وإيطاليا إلى عقد اتفاقية سرية في 12 فيفري 1883م، بهدف العمل على المحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط، والأدرياتيكي وإيجة والأسود، مع تجنب كل ما يمس مصالحهما، كما سمحت إيطاليا بتصرفات بريطانيا في مصر، ومساندة بريطانيا فيما تقوم به إيطاليا في سواحل الشمال الإفريقي وطرابلس الغرب[3].

وبحلول سنة 1885م، حتى تحسّنت العلاقات واستمرت إلى غاية توصّل الطرفين لتفاهم بينهما في 10جوان 1887م، بعدما اتضح لإيطاليا أنّ فرنسا تريد السّيطرة على ليبيا، وكان فيها تأكيد المحافظة على الوضع القائم قدر الإمكان، مع المحافظة على مصالح كل دولة، ويكون التّأييد متبادلا بين الطرفين.[4] حيث منحت إيطاليا بريطانيا حق امتلاك الولايات العثمانية، والّتي حرصت على ألا تضيع منها ليبيا مثلما ضاعت منها تونس، وبالتّالي لا يكون لها ما تطمع إليه[5]. حققت الدبلوماسية الإيطالية بحصولها على التّفاهم بينها وبين بريطانيا، وتأييدها لها نجاحاً كبيراً،[6] فقد رحبت بريطانيا بالاتفاقية لعدم وقوفها ضد مصالحها الاستعمارية خاصة في منطقة الشرق الإفريقي،[7] حيث حصل السفير الإيطالي من وزير الخارجية البريطاني على تصريح فيه:

- عدم وجود نيّة لتدخل بريطانيا في الصراع.

---

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 201.
[2] بوزبوجة سميرة، المرجع السابق، ص 75.
[3] دريسي ميمونة ورملي خضرة، ليبيا والحرب العامية الأولى في فترة (1911- 1918م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2021م، ص 33.
[4] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 27.
[5] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 34.
[6] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 199.
[7] هويدي مصطفي علي، المرجع السابق، ص 69.

- مدى أهمية مصالح إيطاليا في طرابلس لدى بريطانيا وفقاً للاتفاقيات المبرمة.
- رغبة بريطانيا في الحصول على ما ترضاه.
- تحمل إيطاليا مسؤولية هذا الاحتلال[1].

كان الهدف من وراء هذا أيضاً تنبيه فرنسا من خطورة أيّ عمل قد تقوم به، من شأنه أن يغيّر الأوضاع السائدة في البحر المتوسط.[2] وفي عام 1896م، رأت إيطاليا بأن ليس لها فائدة من مقاطعة فرنسا، وبهذا ذهب وزير الخارجية الإيطالي إلى عقد اتفاق مع الحكومة الفرنسية بهدف الحصول على عدّة مكاسب أولية.[3]وفي سنة 1899م، عقدت إنجلترا مع فرنسا اتفاقا يحدّد نفوذ كل منهما في شمال إفريقيا، ما جعل إيطاليا تستفسر عن ذلك.[4] ولتحسين العلاقات الدبلوماسية البريطانية، تمّ توقيع معاهدة 11 مارس 1902م، اعترفت فيها إيطاليا بحق احتلال ليبيا، والدّفاع عن المصالح الإيطالية في طرابلس، وتتعهد إيطاليا بالوقوف بجانب إنجلترا في المسألة المصرية[5]، وإضافة إلى هذا احتوى نص الاتفاقية، على أنّ إنجلترا لم تكتف بوقوف إيطاليا معها في المسألة المصرية فقط، بل أضافت عدم وقوف إيطاليا إلى جانب فرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا المجر، مقابل موافقة تامة على احتلال إيطاليا ولاية طرابلس متى سمح الوقت لها، وهذا ما جعل الاستمرار في العلاقات الجيّدة مع إنجلترا وإيطاليا.[6]

فقد كان هناك اتفاق ودّي، احتوى على أهمّ البنود فنصّ على عدم وضع عراقيل وعقبات في سبيل الأطماع الأوروبية، حيث مثّل مرحلة مهمة في سعي إيطاليا وراء الاستيلاء على ليبيا، ما جعل إيطاليا تهدف إلى التوسّع الاقتصادي في هذه السنة.[7] فقد

[1] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 199.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 208.
[3] هويدي مصطفى علي، المرجع السابق، ص 69.
[4] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص29.
[5] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 35.
[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 118.
[7] قطبي أحمد، المرجع السابق، ص 12.

نوقشت مسألة حدود مصر الغربية سنة 1907م، والّذي كان فيه اعتراف لإيطاليا بمصالحها في برقة القريبة لمصر، كما تحسنت العلاقات الاقتصادية بينهما سنة 1908م.[1]

طرأت بعض التّوترات في العلاقات الإنجليزية الإيطالية، للوضع الخطير الّذي كانت تأخذه المشكلة الطرابلسية، وأيضاً خوف حكومتها من تأزم الحال الراهن، و من حرب إيطاليا والدولة العثمانية، خاصة تهور إيطاليا الّتي في اعتقادها أنّ عملها لا يخلّ بالتوازن الدولي، وتمسكها بتحسن علاقاتها مع بريطانيا، ما جعل بريطانيا تفرض عليها حدوداً، حيث صرّحت بأنّها لا تستطيع تحمّل أيّ نتائج مما تقوم به إيطاليا من عمل لمخططها الاستعماري، كما أنّ موقفها من هذه الحرب لم يكن موقف صديق، بل موقف عدوّ شامت، كما أنّها لم تكن لتمارس حيادها التام بل المتعاطف مع إيطاليا.

ثالثا: التّحالف الإيطالي –الألماني:

كانت القوّتان الأوروبيتان، ألمانيا وإيطاليا؛ في النّصف الثّاني من القرن التاسع عشر، حقل تنافس استعماري في طرابلس، كما كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، فقد قامت ألمانيا بإرسال رحالتها لزيارة تلك البلاد "طرابلس الغرب" لمعرفتها، والتمهيد لتدخل حكومتهم وذلك بعد انتصار بلادهم على فرنسا في حرب السبعين، لكن إيطاليا سعت بتحالفها مع الدول الأخرى، لتأمين حرية العمل والنفوذ لها في طرابلس، ما أدّى بإيطاليا إلى الفشل، حيث عقدت سنة 1887م؛ اتفاقية مع بريطانيا لدراسة مسألة طرابلس.[2]

ومنذ عام 1888م، بدأت سياسة ألمانيا واهتمامها بالبلقان، خاصة في فترة وليم الثاني، حيث كانت تحسن في علاقتها مع الدولة العثمانية وهو ما ظهر في الجانب العسكري والتدريب، وزاد في توتر العلاقات الألمانية الإيطالية، تسلح الجنود العثمانيين بالأسلحة الألمانية.[3]ومن هذا نمى الشعور بالكراهية من جانب إيطاليا حتى شمل حليفتها، [4]فقد كانت إيطاليا تخاف الألمان، وتشكل رعباً لها بعد إرسال الحكومة الألمانية سفينة حربية إلى

[1] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص ص 35، 36.
[2] الدجاني أحمد صدقي، المرجع السابق، ص 196.
[3] خيالة سامي هاشم، المرجع نفسه، ص 45.
[4] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 25.

أغادير،[1] محاولة بذلك التّقرب من ألمانيا لكسب تعاونها قصد الحصول على منطقة طرابلس، فألمانيا كانت على علاقة وطيدة مع الدولة العثمانية، جعلها ترفض هذا التأييد في بادئ الأمر.[2] وبعد توثق العلاقات البريطانية مع الحكومة الإيطالية في منحى تقسيم مناطق النفوذ.[3]

عملت ألمانيا على اتخاذ إجراءات لوضع إيطاليا حليفاً لها، وضمها للحلف الثّلاثي، وإعلام الحكومة الإيطالية بأن ألمانيا لن تضع أيّة عراقيل أمام إيطاليا في إطار أطماعها الاستعمارية،[4] ما جعل إيطاليا تدخل رحلة الاتفاقيات وسياسة الأحلاف خدمة لمصلحتها في ليبيا، كذلك نقص تجارتها، وأيضاً ضعف خبرتها في محيط السياسة العالمية، وشعورها بصغر قيمتها الدّولية، وقد صرح بسمارك أيضاً أنّ "السلم الألماني يكون بالتحالف مع القوى الجديدة، ما جعل أنظارها كلّها تصب نحو إيطاليا، إدراكه أنّ إيطاليا ميالة ميلاً طبيعياً نحو ألمانيا بتحالف إلاّ إذا انضمت إليه النمسا-المجر.[5] استطاعت ألمانيا إقناع إيطاليا بالانضمام إلى الحلف الثّلاثي (ألمانيا –النمسا-المجر)، وإبعادها عن فرنسا وبريطانيا، حيث أصبح الحلف ثلاثياً سنة 1883م.[6]

دخلت إيطاليا الحلف الثلاثي في 20 ماي1882م ،[7] حيث كانت لها بين سنتي(1882–1887م)، مع ألمانيا اتفاقيات، الأولى بشأن مسائل البحر المتوسط وقعّها بسمارك، هذه الاتفاقية الثنائية تهدف لتقوية علاقة التّفاهم والتّحالف في البداية، دفاعية الأصل، أمّا الثانية كانت في فيفري 1887 في برلين بينهما، وإثارة الصدام بينها وبين فرنسا وتحذيرها من أن توسّع نشاطها في الشمال الإفريقي.[8]

[1] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 37.
[2] أُوكسل وحيدة، الجمهورية الطرابلسية التجربة والمآل (1918 -1922)م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي، أُم البواقي، الجزائر،2020م، ص 35.
[3] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 25.
[4] نيكولاي إليتش بروشين، المرجع السابق، ص 385.
[5] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 181.
[6] الأسدي سلام محمد علي حمزة، المرجع السابق، ص 408.
[7] خيالة سامي هاشم، المرجع نفسه، ص 34.
[8] الأسدي سلام محمد علي حمزة، المرجع نفسه، ص 408.

تضمنت سبع مواد، وقد نصّ البند الأوّل على الحفاظ على الوضع الراهن آنذاك في الشرق، وتقرر أن تكون مدّة توقيع المعاهدة خمس سنوات، في البند الثاني من المعاهدة الأولى 1882م، حيث نصت أن في حالة قيام فرنسا بالتّوسع في مراكش أو غيرها تعترف ألمانيا بحق إيطاليا في برقة وطرابلس.[1]بسمارك[2] كان منحازاً في صف إيطاليا كونها هي وألمانيا قوّتان متناسبتان في القدرة على تقسيم أوروبا لجزأين، وقد استغل فرصة العداء الألماني الفرنسي منذ سنة 1886م، العائد لمشكل الألزاس واللّورين، حيث عالج مشكلات التباين لكل طرف من أطراف الحلف، والسعي لتجديد معاهدات الحلف في عام 1887م.[3]

وبحلول عام1891م، جددت معاهدة الحلف الثّلاثي، ونصت على تعاون الدّول الحليفة المحافظة على الوضع الرّاهن في شمال إفريقيا، بهدف مساعدة ألمانيا لإيطاليا في أيّ عمل إيجابي أو احتلال تقوم به،[4] وأيضاً الحصول على التّوازن الدّولي، وهذا قصد حصول الأخيرة على امتيازات،[5]حيث أنّ وضع برقة وطرابلس والّتي سعت الدّول الحليفة في المحافظة عليه، الهادف إلى إبعاد فرنسا عن هذه المنطقة، وعدم تغيير الوضع في تونس في الواقع لا يخدم سوى مصلحة إيطاليا.[6]

شجع التعهد الألماني الحكومة الإيطالية، بعدم التدخل في شؤونها للتمهيد للغزو عن طريق التوغل السلمي.[7]وفي سنة 1907م، جدّدت معاهدة الحلف الثّلاثي، وأُعيدت من خلالها التعهدات الألمانية السابقة لإيطاليا للتمهيد للغزو عن طريق التعهد، حيث شهدت هذه الفترة بعض التوترات والخلافات بين أطراف الحلف، لوجود مصالح اقتصادية لألمانيا لدى الحكومة العثمانية جعلها بين الحفاظ على علاقتها الحسنة بإسطنبول، وكسب علاقتها مع النمسا – المجر أي سعت إلى تجنب التوتر بين برلين وفيينا من جهة وبين فيينا وإسطنبول

[1] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 44.

[2] بسمارك: سياسي ألماني جعل بلده قوّة أوربياً ودوليا، واستعمارية أيضاً أصبح مستشار للإمبراطورية بعد الانتصار على فرنسا سنة 1870م، حيث حقق الحلف الداخلي والوحدة الألمانية، وإقامة إمبراطورية ألمانية ثانية، للمزيد، قاضي أمين شريفة، الاحتلال الإيطالي والمقاومة 1911- 1951، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2015، ص 30.

[3] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 189.

[4] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 31.

[5] الأسدي سلام محمد علي حمزة، المرجع السابق، ص 195.

[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 190.

[7] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 196.

من ناحية أخرى ما جعل الوضع يهدأ بين أعضاء الحلف.[1] وبهذا جاءت إيطاليا لتبين أنّ عملها الحربي ينحصر في نطاق البحر الأبيض المتوسط، وهي تتجنب أيّ عمل قد يحدث انعكاسات في البلقان، وهذا لتطمئن كل من ألمانيا والنمسا، وأن تربط ما بين التأييد الألماني النمساوي لأطماعها، وبين موافقتها على تجديد الحلف معها، وذلك للحفاظ على مصالحها،[2] حيث عبّر جيوليتي[3] عن ذلك قائلاً: "كان ذلك كفيلاً لإيطاليا على موافقة ألمانيا والنمسا لاحتلال ليبيا ولإشعار فيينا وبرلين بأنّ أيّ اتجاه معاد، غير ودّي سيعرض الحلف للخطر الجدّي بيننا." ، حيث تمكن جيوليتي وبدون عوائق كسب التأييد الألماني، بعدم التدخل في حالة قيام بلاده بتنفيذ عملها الاستعماري ضد ليبيا.[4]

رابعا: التّحالف الإيطالي الروسي:

حصلت إيطاليا على موافقة بعض الدول الأوروبية، واستغلت في ذلك كل الفرص، وبقي لها من ذلك روسيا والّتي عملت على ضمها وبصفة متأخرة، وقد أفسح المجال لها لوجود عاملان قامت باستغلالهما، عداء النمسا المنافسة لها لكل من إيطاليا وروسيا، في منطقة البلقان وكذا الخلاف الروسي الإيطالي العثماني،[5]حيث اتجهت مساعي إيطاليا نحو روسيا، من أجل كسب تأييدها لها، والعمل على إيجاد تسوية لأطماعها[6]، كانت روسيا تخاف من زيادة أطماع النمسا على الحدود، ويكون لها النصيب الأكبر من البلقان وذلك بعد احتلالها لإقليمي البوسنة والهرسك، بعد الثورة العثمانية سنة 1908م، وهو ما يشكل خطراً على أطماع إيطاليا قبل أن يكون مخالفاً لما يتضمّنه الحلف الثلاثي.[7]

ولم تكن إيطاليا تواجه أيّة صعوبات في الحصول على مساندة تلك الدّول وذلك لتضارب المصالح، فقد كانت روسيا بحاجة إلى مساندة إيطاليا في أن تفتح المضايق

---

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 193.

[2] الأسدي سلام محمد علي حمزة، المرجع السابق، ص 410.

[3] جيوليتي: سياسي إيطالي، (1842-1928م) اشتغل موظفاً حكومياً حتّى 1882م وعضواً في البرلمان، وممثلاً عن الحزب الليبرالي، ووزير للمالية عام 1889م، تولى رئاسة الوزارة في إيطاليا خمس مرات، للمزيد يُنظر، نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 82.

[4] دريسي ميمونة رملي خضرة، المرجع السابق، ص 35.

[5] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 237.

[6] الأسدي سلام محمد علي حمزة، المرجع نفسه، ص 410.

[7] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 237.

التركية أمامها،[1]كما ساهم كريسبي في تمهيد الوضع للقيام بتسوية مع روسيا، وذلك بجعل أساس المفاوضات والّتي تخص المعاهدة هو مطالب بلاده الاستعمارية، وأن تصبح إيطاليا على خطى الدول الكبرى.[2]حيث كان يخشى التقارب النّمساوي –الرّوسي والّذي قد يؤدي إلى تقسيم البلقان بينهما ويقضي على أطماع إيطاليا. وفي زيارة قيصر روسيا نيقولا الثاني لإيطاليا سنة 1907م، استغل جيوليتي هذا وكانت رئاسته الثالثة للوزارة الإيطالية، قام بمناقشة موضوع الأطماع الإيطالية، وجعلها في طريق المداولات،[3]حيث اشتركت المصالح بين إيطاليا وروسيا، بسبب العداء للنمسا وكذا الخلاف مع الدولة العثمانية، في إطار الأطماع الاستعمارية، كلّ هذا سمح لعقد اتفاقية بينهم.[4]

و في أكتوبر1909م، أيّدت إيطاليا مطالب روسيا، في مقابل ذلك مساندة روسيا لإيطاليا، حيث اعترفت لها بحق سفنها في المرور بين مضيقي البوسفور والدردنيل، وذلك بدون قيود،[5]وقد سميت هذه الاتفاقية بـ: راكونيدجي، نسبةً للمدينة نفسها، واحتوى البند الخامس منها على مساندة روسيا لمطامع إيطاليا في إقليمي طرابلس وبرقة، وتأييد إيطاليا لمصلحة روسيا فيما يتعلق بالمضايق.[6]كانت هذه المعاهدة توضح النمسا-المجر، أنّها ليست القوّة الوحيدة في البلقان، وليس بإمكانها أن تتخذ أيّ إجراء بدون مراعاة المصالح الإيطالية، كما أنّها أثارت قلق كل من الحكومتين الألمانية والنمساوية.[7] كانت بإجماع حول مفاوضات بين جيوليتي، ووزير خارجيته تيتوني، مع وزير الخارجية الروسي، وتم الاتفاق على:

– المحافظة على الوضع القائم في البلقان، وذلك بتعهد الدولتين بذلك.

- الوقوف مع استقلال البلقان من أي سيطرة أجنبية.

- قبل الخضوع لأي اتفاق مع طرف ثالث، يكون هناك تشاور بين البلدين.

---

[1] محمد يونس حسن، المرجع السابق، ص 12.

[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 181.

[3] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 301.

[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 138.

[5] قطبي أحمد، المرجع السابق، ص 14.

[6] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 204.

[7] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 196.

ـ تطبيق هذه البنود بالعمل المشترك.

ـ التأييد المتبادل لمصالح البلدين، إيطاليا وروسيا فيما يخص طرابلس ومسألة المضايق.[1]

وبعد تعهد روسيا لإيطاليا بعدم وجود مطامع لها في هذه الولاية، أكّد جيوليتي في مذكراته "قد حصلت أثناء زيارة قيصر روسيا إلى راكونيجي على اعتراف بحقوقنا في تلك المنطقة من جانب روسيا".[2] وبعد هذا التعهد تكون إيطاليا قد ساهمت في إتاحة المجال لنفسها وذلك بهدف الخوض في الاستعدادات الدبلوماسية والشروع في عملية الغزو، بضبط الوقت المناسب لذلك مع مراعاة الظروف الّتي تسمع بذلك.[3]ونتيجة التقارب الإيطالي الروسي، كانت النمسا والمجر تخاف من خروجها يوما ما من منطقة البلقان، وألمانيا ترى بهذا ابتعاد إيطاليا عن الحلف الثلاثي، ما جعل ساسة الحكومتين الحليفتين، إيطاليا وروسيا يبرّرون، أنّ هذا الاتفاق لن يمسّ أيّا من التعهدات الّتي التزمت بها إيطاليا، من خلال معاهدة الحلف الثّلاثي، كما قام وزير الخارجية الروسي، بتوزيع بيان للسفارات الروسية، وذلك بهدف عدم إثارة الدول الأوروبية ضد الاتفاق الّذي بينها وبين إيطاليا.[4]

لم تجد إيطاليا حلاً لمشكلاتها سوى سياسة المساومة، وأن تتخذ ذلك لرسم قوّتها، تريد بذلك كسب صداقة بين روما وإسطنبول، واستمرارية قيام الحلف الثلاثي، ولابد من احتلال طرابلس، وهذا بسياسة متكاملة.[5]

ويشار إلى أنّ هناك تعارض للمصالح خاصة في البند الخامس للاتفاقية في 04 نوفمبر من نفس السنة، وهذا بتعهد الطرفين، والأخذ بعين الاعتبار كل من الطرفين مصالح روسيا، في مسألة المضايق، ومصالح إيطاليا في برقة وطرابلس، مع المحافظة على الوضع القائم، لكن تحقيق هذه المصالح سيوّلد تباين لهذا المبدأ.[6]وبهذا جاء قرار الغزو من طرف الحكومة الإيطالية، وحسب البلاغ السُّري لسفير إيطاليا إلى وزير

[1] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 84.
[2] دريسي ميمونة، المرجع السابق، ص 35.
[3] بوزبوجة سميرة، المرجع السابق، ص 82.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص ص 240، 241.
[5] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 197.
[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 241.

الخارجية الروسي في 26 أوت1911م، وهي على يقين بكافة الاحتمالات، وأن الدول الأوروبية الحليفة لا تبدي تعارضها وقابله هذا تأييد روسيا وتشجيعها لتنفيذ ذلك،[1] حيث طلب منه إمهاله وقت للنظر في هذا الموضوع قبل تقديمه لإيطاليا، وإبلاغ إيطاليا بالقرارات التّي تتخذها، كما طلب منه الابتعاد قدر الإمكان عن أيّ عمل يؤثر في البلقان، وذلك بحصر العمليات العسكرية في البحر المتوسط.[2]

خامسا: التسويات الإيطالية النمساوية:

كانت العلاقات الإيطالية مع النمسا- المجر، متوتّرة إلى حدّ ما، حيث كان يطرأ عليها خلاف وتباعد تارة ووجود تقارب تارة أخرى، ما جعل إيطاليا تجد صعوبة في تأييد النمسا لها بهدف الوصول إلى أطماعها. وليس كغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، وقد كان مصدر الخلاف بينهما هو وجود أراض إيطالية تحت سيطرة النمسا، رغم المحاولات الإيطالية في استرجاعها، الأمر الذي حتّم تعارض مصالحها في منطقة البلقان والأدرياتيك.[3]

في البداية كانت النمسا طامحة في الحصول على منطقة نفوذ في شرق البحر المتوسط لكنها لم تنجح في ذلك، وعملت على التوسع نحو شبه جزيرة البلقان. وفي سنة 1879م، تحالفت مع ألمانيا باحثة في ذلك عن سند لها، يقف بجانبها وسياستها البلقانية، خاصة وأنّها تخاف روسيا، وتريد تقليل نفوذها في الدولة العثمانية لمصالحها في البحر، كذلك تريد الحد من التوسّعات الصربية.[4]

وبعد إعلان رئيس الوزراء الإيطالي عن رغبته في إظهار نوايا حكومته نحو النمسا، والمتعلق بالأراضي الخاضعة للنمسا ـ المجر، وقطع الطريق أمام المطالبة بذلك. قامت ألمانيا بضم الدولتين وهذا بتوقيع معاهدة الحلف الثلاثي في 20 ماي 1882م، والتي تضمّنت عزل فرنسا وعملت على زيادة الخلاف بينها وبين العديد من الدول الأوروبية. تابعت إيطاليا مساعيها لكسب تأييد الدول الأوروبية لأطماعها في طرابلس وأيضا لكسب

[1] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 85.
[2] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 197.
[3] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 182.
[4] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 47.

التحالف الثلاثي،[1] وبهذا تمكن بسمارك من أن يجمع إيطاليا والنمسا والمجر في حلف واحد رغم تصادم مصالحها.[2]

وقد رأى ساسة إيطاليا أن أمور جديدة قد تحصل، حيث بدأت على تحسين العلاقات الإيطالية النمساوية نتيجة هذا الاتفاق، لكن الإيطاليين المتمركزين في الأراضي التابعة للنمسا- المجر عارضوا ذلك. وأصدروا في الصحف رفضهم لما فعلته حكومتهم مع ألمانيا، النمسا و المجر في اعتقادهم أنّ الحكومة تخلّت عنهم، ما جعلها تخاف من تفاقم الأمور خاصة بعد اغتيال إمبراطور النمسا – المجر، وما جعل رئيس الوزراء الإيطالي يستنكر هذا في مجلس النواب الإيطالي سنة 1883م،[3] خاصة وأنّهم لم تظهر لهم أن النمسا على استعداد لإخلاء هذه المناطق وتركها لإيطاليا،[4] حيث عمل "كريسبي Crispi"[5] كغيره من الساسة الإيطاليين على تحسين الأوضاع، وتحقيق ما تسعى إليه الدبلوماسية الإيطالية، كان يراعي علاقته بحكومته وفي الوقت ذاته لا يسمح بتوتر العلاقات الإيطالية ـ النمساوية، وقد قضى على كل من يعارض هذا التقارب،[6] وما جعل الوضع يأخذ مجراه كذلك التوتر الموجود بين ألمانيا وفرنسا.

واهتمام النمسا بمنطقة البلقان والتي كانت ترى في اعتقادها بأنها ستحصل على مساعدة إيطاليا في حالة نشوب نزاع بينها وبين روسيا.[7] ما جعل رئيس حكومة إيطاليا يستفيد من هذا الوضع كونه يخدم مصالحه عام1886م.

ضمّ الحلف الثلاثي بموجب المادتين التاسعة والعاشرة من عقده جميع التعهدات عند تجديده للمرة الثالثة، وكان أكبر تأييد لإيطاليا هو الموقف النمساوي مثل ما وقف معها

[1] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 31.
[2] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 32.
[3] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص ص 184، 188.
[4] منسي محمود حسن صالح، المرجع نفسه، ص 28.
[5] كريسبي: سياسي إيطالي اشترك في ثورة صقلية الفاشلة عام 1848م. أصبح عضو في البرلمان الإيطالي منذ سنة1861م، تسلّم رئاسة الوزارة سنة 1891م إلى غاية 1897م، وقدّم استقالته سنة 1896م إثر هزيمة إيطاليا في معركة عدوة في الحبشة، للمزيد يُنظر، نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 72.
[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 188.
[7] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 196.

الموقف الألماني،[1] فقد أخذت ألمانيا بتجديد معاهدة الحلف رغم تباين أطرافها سنة1887م. حيث عالجت الاتفاقية الثانية على أن إذا ما أخذت النمسا، المجر في احتلالهما بشكل دائم سيكون لإيطاليا تعويضها.[2]

وأثناء تجديد اتفاقية الحلف الثلاثي، وعدت النمسا إيطاليا موافقتها على حرية التّصرف الإيطالي اتجاه ليبيا. وكان ذلك في تصريح رسمي أعلن عنه وزير الخارجية الإيطالي، بأنّ النمسا ستتّصف بموقف متفرّج لما تقوم به إيطاليا. وما أدى إلى تحسين هذه العلاقات بين أطراف الحلف هو الرابط الذي كان يجمع الدولة العثمانية مع ألمانيا.[3] وفي سنة1891م، أُعيد تجديد معاهدة الحلف للمرة الثالثة، والّذي نصّ على ضرورة الحفاظ على الوضع في كل من برقة وطرابلس لأنّه يخدم مصالح كل من إيطاليا ألمانيا النمسا ـ المجر. وأيضا تقديم مساعدات لإيطاليا لتحقيق أطماعها، وقصد الحفاظ على التوازن الدولي دون ظهور تباين في ذلك.[4]

وبهذا أكدّت النمسا- المجر لإيطاليا أنّها ليست ضدّ ما ترمي إليه إيطاليا. وهي فقط بصدد المحافظة على الوضع الراهن، وليس لديها مصالح في تلك المنطقة[5]، وحصلت إيطاليا على تصريح من قبل النمسا وهو عبارة عن اعتراف فيّينا بأطماع الحكومة الإيطالية، بعد عناء طويل من إقناع ساسة فيّينا بذلك، وكان لها ذلك عند تجديد الحلف الثلاثي سنة1902 م، للمرة الخامسة. وصدر عنها اتّفاق نمساوي إيطالي في 30جويلية من نفس السنة.[6]

في هذه الفترة كانت إيطاليا تقترب من بريطانيا لعل وعسى تخدمها في استرجاع أقاليمها والتي كانت بحوزة النمسا. أما النمسا فكانت تحسن علاقتها مع ألبانيا. لكي تساعدها في مواجهة الصّرب وعملاء روسيا، وبدورها كانت مسرحاً رئيسيا بين الدولتين

[1] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 83
[2] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 196.
[3] لزعر نبيل، المرجع نفسه، ص 83.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 188.
[5] دريسي ميمونة، المرجع السابق، ص 30.
[6] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 196.

إيطاليا والنمسا،[1] وقد حازت إيطاليا على قرار رئيس وزراء النمسا بحرية احتجاجات حكومتها وشرعية مطالبها، وذلك خوفا من ضياع مصالحها في البلقان.[2] وفي تلك الفترة النمسا لم تكن لها رغبة في التدخل في مسائل البحر المتوسط،[3] وعدم الوقوف في وجه المصالح الإيطالية، إذا ما أخذت بإظهار المملكة الإيطالية اتخاذ تدابير حازمة عند تغيير حالة البلدان الشرقية، كما صرّحت النمسا أيضا على أنّها تريد المحافظة على الوضع الراهن في الأقطار الشرقية. وليس لديها مصالح في طرابلس وقبرص تريد الحصول عليها، وهو ما اعتبرته إيطاليا وعدا لها.[4]

ولتخوّف إيطاليا من مقاومة النمسا- المجر، أخذت بتحييدها وإبعادها لعدم المساس بمصالحها وذلك بتقديم تعهد بعدم معارضتها في البلقان، وبهذا فقد تم إعادة الحلف الثلاثي سنة1907 م، باتّفاق الدول الثلاث حيث تعهدوا بأن يقدموا الدعم الدبلوماسي في أطماعها،[5] حيث تم تجديده للمرة السادسة وأيضا أُعيدت التعهدات السابقة. لكن بحلول عام 1808م. استولت النمسا على إقليمي البوسنة والهرسك. والذي اعتبرته إيطاليا خلافا بالالتزامات، بعدما تعهدت فيينا بالمحافظة على الوضع الراهن في البلقان،[6] ثم جاءت بعد هذا اتفاقية راكونيجي في 24أكتوبر1909م، تنص على حياد النمسا اتجاه الأطماع الإيطالية حيث جاءت بمثابة أداة ضغط على النمسا والمجر.[7]

[1] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 30.
[2] دريسي ميمونة، المرجع السابق، ص 36.
[3] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 191.
[4] منسي محمود حسن صالح، المرجع نفسه، ص 31.
[5] نيكولاي إليتش بروشين، المرجع السابق، ص 385.
[6] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 196.
[7] سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 40.

الفصل الثالث: الاستعدادات العسكرية وردود الفعل الأولية 1911-1912م

1. الإنذار الإيطالي للدولة العثمانية
2. الرد العثماني على الإنذار
3. التدخل العسكري المباشر
4. ردود الفعل الأولية
5. نقل العمليات الحربية إلى البلقان
6. استسلام الدولة العثمانية وتوقيع معاهدة الصلح اوشي لوزان 18 اكتوبر 1912.

1. الإنذار الإيطالي للدولة العثمانية:

بعد ضمان إيطاليا ترحيب الدول الأوروبية الكبرى فكرة الغزو على ليبيا، وبعد تفطن الليبيين إلى البعثة الأخيرة الإيطالية وخطر بنك دي روما، تيقنت إيطاليا من يقظة الشعب الليبي، فلجأت إلى آخر خطوة لها قبل الغزو المباشر.

راحت تطالب بحماية مصالحها داخل ليبيا، وتأمين نفوذها[1] عن طريق مذكرة أرسلت للباب العالي بتاريخ 25 سبتمبر 1911م، تطالب فيها بالمطالب التالية:

- إخلاء مدينة طرابلس وبنغازي وبرقة من الجنود العثمانيين.
- استبدال الجنود العثمانيين بقوة من الدرك الإيطالي.
- السماح لها بوضع يدها على الجمارك بواسطة موظفين إيطاليين.
- أخذ رأيها في تعيين الحاكم الذي يعين بطرابلس[2].

لتقوم بعدها في اليوم الموالي 26 سبتمبر 1911م، بإرسال بيان إنذار نهائي إلى الحكومة العثمانية بالقسطنطينية عن طريق القائم بالأعمال الإيطالية بالأستانة[3] متحججة فيه بأنها تقف في وجه النشاط الإيطالي في طرابلس وبنغازي[4] وعرقلة المساعي لتحضير سكان ليبيا[5] مستغلة نشوب الأزمة المراكشية الواقعة أحداثها منذ ربيع سنة 1911م، والهجوم على مدينة فاس المغربية[6]، وكان في صالح إيطاليا الوقوف موقف الحياد تجاه هذه المسألة وعدم الميول لأي طرف منها، لعلاقاتها المبنية على الاتفاقيات السابقة مع كل من ألمانيا وفرنسا، وكان من صالحها أيضا تسريع الغزو قبل الوصول إلى حل للنزاع الفرنسي الألماني، لانشغال الرأي العام الأوروبي بالمسألة، وأنها قد لا تجد عراقيل في ظل هذه الظروف، وإذا تأخرت عملية الغزو لحين حل النزاع، قد يجعل فرنسا تتراجع عن التزامها مع إيطاليا في مسألة طرابلس خوفا من قرب مستعمراتها من إيطاليا في الشمال الإفريقي[7].

---

[1] السعداوي بشير، المرجع السابق، ص 16.
[2] نفسه، ص 17
[3] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 55.
[4] زاهر رياض، المرجع السابق، ص 227.
[5] شاكر محمود، التاريخ الإسلامي العهد العثماني، ج8، المكتب الإسلامي، ط4، د.ب.ن، 2000، ص 211.
[6] شارل فيرو، المرجع السابق، ص 531.
[7] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 279.

وقد جاء في بيان الإنذار ما يلي:

- تذكير إيطاليا المستمر للباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لتلك الفوضى والإهمال، الذي تركت فيه طرابلس وبرقة من قبل الحكم العثماني، وهو وضع ترى فيه ضرورة التدخل إيطاليا.
- مساندة الحكومة الإيطالية الدائمة للإمبراطورية العثمانية في كثير من المسائل السياسية، حتى في الفترة الأخيرة قوبلت بتجاهل رغبات إيطاليا في ولاية طرابلس، ومعارضة أنشطة الإيطاليين فيها.
- رفض الحكومة الإيطالية لاقتراح إسطنبول بإجراء مفاوضات تمنح بمقتضاها إيطاليا امتيازات اقتصادية في الولاية، وتحفظ لإسطنبول شرفها، لأن هذا قد يحدث احتكاك أو نزاع جديد[1].
- الادعاء بأن قناصل إيطاليا في طرابلس وبرقة تصور خطورة الحركة السائدة ضد الإيطاليين، التي خلفتها السلطات المحلية، وهي خطر على جميع الأجانب، مما دفعهم لمغادرة البلاد.
- إن الحكومة العثمانية ترسل الناقلات العسكرية لتزيد من تأزم الموقف في البلاد، الأمر الذي يدفع إيطاليا لاتخاذ التدابير اللازمة ضد هذا العمل.
- قررت الحكومة الإيطالية الإقدام على الاحتلال عسكريا لطرابلس، لأنه الحل الوحيد الذي تقبله إيطاليا.
- تطلب الحكومة الإيطالية إصدار الأوامر للممثلين والسلطات العثمانية في الولاية بعدم مقاومة الغزو، ومن الممكن الاتفاق على تنفيذه دون أية عراقيل، وستتخذ بعده القرارات اللازمة لتسوية الحالة التي ستنتج عنها[2].

وطالب وزير الخارجية الإيطالي سان جوليانو ردا على الإنذار في خلال 24 ساعة[3] بعد إرساله إلى حقي باشا هذا الذي بدوره أخذه إلى السلطان العثماني محمد الخامس وأبلغه

[1] الصلابي محمد علي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج 1، مكتبة التابعين، ط1، القاهرة، 2001، ص 298.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 283.
[3] الشنيطي محمد، المرجع السابق، ص 48.

به، وسرعان ما قرأه حتى بدت عليه علامات الغضب والانفعال، وقام بتوبيخ حقي باشا بهذه العبارة ﴿ لقد خربت الدولة في سنتين﴾ . ثم قام بطرده من مجلسه[1].

إن هذه الأسباب غير كافية بل غير مقنعة وقد اتخذتها إيطاليا كمبرر لا غير لعمل عسكري قد خططت له مسبقا، والمدة التي حددتها للرد غير كافية لا للرد ولا لدراسة ما جاء في مذكرة الإنذار، وتحديد هذه المدة القصيرة يهدف إلى دفع الدولة العثمانية إلى فخ الارتباك وعدم التركيز واستيعاب ما يحدث، وشلها أمام القيام بأي معارضة لما قد تقوم به إيطاليا، وجرها إلى الاستسلام والقبول بالغزو.

أيضا هذا الإنذار حررته إيطاليا ليكون مبررا لشرعية عملها، في حال اعتراض الدول الأوروبية الكبرى، كما نجد أنها نصبت نفسها للدفاع عن حقوق الولاية وتخليصها من التخلف الذي يمس مصالحها داخلها[2].

ومن المفارقات السياسية وعلى سبيل الصداقة، في أواخر أوت من سنة 1911م، وقبل شهر فقط أو أقل أرسلت الدولة العثمانية وفدا رفيعا إلى روما برئاسة ولي العهد العثماني، وقد علق وزير خارجية انجلترا "اللورد جراي" عن الحادثة بقوله ﴿ لقد أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا مع أن ولي العهد العثماني كان قبل ذلك بأسبوعين يعانق ملك إيطاليا في محطة روما﴾ [3].

2. الرد العثماني على الإنذار:

بعد قراءة السلطان للإنذار وبعد مشاوراته كان الرد في النقاط التالية:

- إلقاء مسؤولية التخلف الذي شهدته الولاية على حكومات العهد السابق.
- نفي أي عراقيل تحول دون النشاط الإيطالي في الولاية[4].
- تسامح الحكومة العثمانية باستمرار دون المساس بما تنص عليه العقود والاتفاقيات مع الدول الأخرى.

[1] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص 27.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 284.
[3] هويدي مصطفى علي، المرجع السابق، ص 66.
[4] الصلابي محمد علي، المرجع السابق، ص 299.

- حرص الحكومة العثمانية التام على الأمن والنظام داخل الولاية، وعلى مصالح الرعايا الإيطاليين.
- إنكار قيام إسطنبول بإرسال ناقلات عسكرية إلى طرابلس ماعدا ناقلة صغيرة خالية من الجنود.
- استعداد الحكومة العثمانية لتقديم ضمانات مرضية لإيطاليا داخل طرابلس، في الجانب الاقتصادي شرط عدم الإقدام على الغزو.
- تعهد الحكومة العثمانية بعدم تغيير الأوضاع العسكرية في طرابلس[1].

أحست الدولة العثمانية أنها عاجزة أمام تلبية طلبات إيطاليا، التي كانت دائما حريصة على تنفيذ كل مطالبها، ولم تجد أي عذر لتسوية الوضع[2]. وإذا قرأنا نص الرد العثماني نجد أنه رد حرر تحت ضغط الخوف، رد ضعيف وفيه كثير من المسكنة وخال من الوضوح[3]. يتجلى الضعف في الرد في آخره عندما رجت الدولة العثمانية إيطاليا بالوثوق في حسن نواياها.

كانت الحكومة العثمانية أمام اختيار صعب فأمامها آخر جزء من امبراطوريتها في شمال إفريقيا الذي تحارب على عدم ضياعه بعدما فقدت الجزائر ومصر وتونس، إما تفقده وبالتالي الاحتلال الإيطالي يتجسد فعلا ومباشرة في طرابلس، أو تقاتل لعدم خسارة ما تبقى لها، وهي تعي جيدا أنها غير مستعدة للحرب في طرابلس لعدة أسباب منها الحروب الداخلية التي أجهدت حكومتها، والوضع الاقتصادي المتأزم جراء الديون، ولقوة إيطاليا التي تسعى لفرض سيطرتها بين الدول الكبرى في شمال البحر المتوسط[4].

ادعت إيطاليا أن الرد جاء متأخرا رغم أنه كان قبل انقضاء المدة المطلوبة، بإرساله إلى سفير إيطاليا بإسطنبول، وهذا ما دفعها بالمضي في خطتها وأعادت إرسال إنذار بإعلان الحرب[5].

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص ص 287، 288.
[2] الصلابي محمد علي، المرجع السابق، ص 299.
[3] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص 30.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 288.
[5] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع نفسه، ص 30.

سعى سعيد باشا إلى إيجاد حل أمام هذا الموقف تمثل في تقديم تنازلات تتمثل في امتيازات اقتصادية واسعة لإيطاليا مقابل تخليها عن الحرب[1]. وأرسل السلطان تلغرافا إلى كل من ملك انجلترا وإمبراطور ألمانيا "غليوم Wilhelm" يطلب الوساطة لحل النزاع بينه وبين إيطاليا وإيقاف هذه الحرب، التي كانت تعزم على خوضها إيطاليا، فكانت إجابة ملك انجلترا بالرفض، وكان رد الإمبراطور الألماني بأن ألمانيا لا تستطيع التوسط لوحدها في غياب باقي الدول الكبرى - يقصد ألمانيا لا شأن لها-[2] .

بعد رفض تدخل الدول الكبرى تأكدت الدولة العثمانية من إصرار إيطاليا على تنفيذ مخططها في غزو ليبيا، ولصيانة كرامتها أمام العالم الإسلامي، قامت بإرسال باخرة من درنة إلى طرابلس مشحونة بالسلاح والذخيرة، مستبدلة العلم التركي بالعلم الألماني، خوفا من اعتراض إيطاليا لها، لكن إيطاليا كانت متفطنة لهذا الفعل ولم تعترض الباخرة فمرورها كان عشية يوم تسليم الإنذار الإيطالي يوم 26 سبتمبر 1911م، ولسبب عدم انقضاء مدة الإنذار المحددة ب 24 ساعة استكملت الباخرة مسارها تحت قيادة القبطان حسن فهمي. قدرت هذه الشحنة ب عشرون ألف بندقية موزر سعة عشر طلقات و10000 صندوق من الذخيرة، بها حوالي مليوني طلقة. وزعت هذه الشحنة بالكامل قبل الهجوم وتسلح بها رجال القبائل الليبية[3].ومن الواضح أن إيطاليا كانت مصممة على الغزو والاحتلال، أما الإنذار سواء رده كان إيجابيا أو سلبيا لن يغير في القرار.

ففي يوم 29 سبتمبر 1911م، أصدر ملك إيطاليا المرسوم التالي: ﴿ بما أن الحكومة العثمانية لم تقبل المطالب التي احتواها الإنذار الإيطالي، فإن إيطاليا الإمبراطورية العثمانية ابتداء من يوم 29 سبتمبر 1911م، ومن الساعة الرابعة عشر والدقيقة الثلاثون تصبحان في حالة حرب وتتكفل الحكومة الملكية بحماية جميع الجاليات في طرابلس وبرقة، أيا كانت جنسيتها بما تحت يدها من إمكانيات، وتحاط الدول المحايدة سريعا بأمر

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 286.
[2] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 32.
[3] هويدي مصطفى علي، المرجع السابق، ص 66.

حصار سواحل طرابلس وبرقة» [1]. مع العلم أن بوارجها الحربية تحاصر الشواطئ الطرابلسية منذ منتصف شهر سبتمبر أي قبل إرسال الإنذار[2].

3. التدخل العسكري المباشر:

أ- الاستعدادات

بعدما أنهى جيوليتي حملته الدبلوماسية خارجيا وبنجاح كبير، تفرغ إلى مرحلة الاستعدادات العسكرية السريعة، وكانت هذه الاستعدادات مبنية على هذه الأسس:

- عدم توفر التحصينات القوية في السواحل الليبية.
- ضعف الحاميات التركية وقلة عددها.
- وضع السكان ذوو النزعة الحربية.
- ضعف الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط.
- خوف التأجيل الذي قد يؤدي إلى تعزيز القوات العثمانية.
- الخوف من تسليح الليبيين ويكون استعداد حربي مضاد.
- ضرورة إنهاء الاحتلال في أقصر الأوقات، بالاستيلاء على النقاط الرئيسية في الساحل.
- تقدير الفصل المناسب للغزو وإعلان الحرب.
- تشكيل قوات الحملة من أفواج وأعداد كبيرة مقارنة بالحاميات التركية، لإنهاء الغزو في وقت وجيز[3].

لقد عملت الحكومة الإيطالية على إبقاء عملية الاستعدادات في سرية تامة، وقد شرعت في عقد الاجتماعات مع قادة الجيش منذ بداية شهر سبتمبر 1911م[4].

ونظرا لذكاء جيوليتي وحنكته في الأمور السياسية، قرر التمهيد للغزو سياسيا وبطريقة دبلوماسية كحيطة منه لضمان عدم تدخل أي دولة أوروبية في تنفيذ مخططه[5]، بالرغم من التسويات والاتفاقيات التي حصل عليها قبلا، خوفا من التحجج بها كموافقة على التغلغل

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 290.
[2] الصلابي محمد علي، المرجع السابق، ص 299.
[3] جيوليتي، المرجع السابق، ص 31.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 281.
[5] جيوليتي، المرجع نفسه، ص 60.

السلمي فقط، فانتهز كل فرصة لإعادة هذه الاتفاقيات وعلى مبدأ الغزو[1]، وردود الفعل كانت كلها مشجعة ومساندة لجيوليتي، باستثناء النمسا والمجر فكان موقفهما التردد، وهذا لم يغير شيئا مادام الموقف عدم إدانة الغزو[2].

وقد وقع اختيار جيوليتي على الجنرال "بوليو Pollio" الذي يعتبر من أكفإ القواد الإيطاليين باعتبار أن جيوليتي رجل سياسي أكثر مما هو عسكري، كان بوليو الركيزة التي اعتمد عليها جيوليتي في تحضيراته العسكرية، ووضع الخطة الأخيرة، فاستدعاه يوم 4 ماي 1911م، إلى مكتبه وقام بتزويده بكل الأسرار وأعطاه تحصيل الرحالة الاستكشافين من معلومات، خرائط، وصور تخص ليبيا، وكان التركيز الأكبر على التوغل المباشر لإنزال القوات[3]، وقبل أن يتدخل جيوليتي عسكريا في طرابلس، كان "سان جوليانوdi San Giuliano" قد حاول إقناعه بضرورة الإسراع في الغزو، لكن جيوليتي لم يأبه لمحاولاته وكان يرى أنه يجب التريث أمام مسألة مراكش، فاستدعى سفير فرنسا "بارير" وتباحث معه في الموضوع فأكد له السفير رسميا أن فرنسا موقفها واضح في مسألة طرابلس وليس لها أي مساعي لاحتلالها، وأنها تحترم وعودها مع إيطاليا في هذا الشأن، وكان جيوليتي يتوقع حل النزاع الألماني الفرنسي سلميا، وهذا ما حصل[4]. وقد جندت إيطاليا ضعف ما كان قد خطط له الجنرال بوليو من قبل، وتمثلت الحملة في: 34000 جندي من المشاة، 48 مدفع ميدان، 24 مدفع جبلي[5]، 6300 حصان، 1050 عجلة. كان طريق البحر مفتوحا لنقل الاحتياطي من عتاد وسلاح ومؤن عند الحاجة[6]. وذكر جيوليتي أن الحملة كانت مقسمة إلى قسمين: فيلق وفرقتين وقوات إضافية مع خدمات تجهيزية بشكل وافر، أما الجنود فيتألفون من مجندي دفعة 1890م، ممن أتموا تدريبهم العام، ودفعة 1888م، ورجال من دفعة 1889م كمتطوعين. قسمت إلى فوجين، الأول موجه للدخول الفوري المباشر في العمل الحربي يتكون من، فرقتي مشاة وفصيلتي فرسان تسع بطاريات ميدان بالإضافة إلى قوات إضافية 22500 رجل و6000 حصان

[1] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع السابق، ص 60.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 46.
[3] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع نفسه، ص 85.
[4] نفسه، ص 82.
[5] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 375.
[6] شاكر محمود، ليبية، المرجع السابق، ص 42.

72 قطعة مدفعية و800 عربة. والفوج الثاني بنفس التوزيع بنحو أقل أي 13200 رجل، 309 قطعة مدفعية والمجموع حوالي 36000 رجل، وزودت ألوية المشاة والهدافين بمدافع رشاشة جبلية. أما الوسائل الجوية تمثلت في أربع طائرات، وكانت قد استعملت للمرة الأولى كوسائل عسكرية، وكانت نابولي قاعدة عامة للحملة، أما القواعد الثانوية فقد أقيمت بمواقع الإنزال[1]. وذكرت المصادر التركية أن إيطاليا استأجرت لهذه الحملة مجموعة من سفن النقل منها،21 سفينة لنقل الفحم، وثمان ناقلات أخرى، وسفينتان كمستشفى، و45 ناقلة للقوات الإيطالية. وبلغ المجموع 106 قطعة حربية.

أما عدد القوات الإيطالية التي جلت بالشواطئ الليبية وانتشرت على مسافة تزيد عن 700 ميل بحري بهدف الإنزال في خمس مدن بحرية: طرابلس الخمس بنغازي طبرق ودرنة بحوالي 42000 بين ضابط وجندي، جلهم من مواليد الفترة من 1888- 1890م[2].

وفي المقابل لهذا التعداد الهائل، كانت القوات العثمانية لم تتجاوز 5000 رجل في طرابلس و200 في برقة[3]، مع تطوع الأهالي الليبيين للصمود في وجه الغزو[4]. ورغم كل محاولات الإغاثة من الدولة العثمانية، إلا أن تفوق الإيطاليين كان واضحا[5]، وإذا رأينا فيما بعد هذه القوات الضئيلة صامدة في وجه القوات الإيطالية، فيرجع إلى صمود ومشاركة الأهالي الفعالة للتصدي، ووجود بعض الضباط الأكفاء العثمانيين من أمثال أنور بك، مصطفى كمال وعزيز المصري[6].

ب ـ عمليات الغزو وسقوط المدن الساحلية:

كانت من أهم خطط إيطاليا هو الاحتلال السريع عند الغزو للمدن الساحلية الطرابلسية (طرابلس، بنغازي، درنة، طبرق، الخمس)، حتى يسهل عليها الانطلاق إلى المدن الداخلية الأخرى، أو بمعنى أصح حتى تتخذها قواعدا للانطلاق[7].

---

[1] جيوليتي، المرجع السابق، ص 70.

[2] مدلل أحمد عطية، قوات الغزو الإيطالية وقوات المقاومة التركية في الحرب الليبية الإيطالية 1911، د.ط، جامعة الفاتح، د.ت، ص 9.

[3] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 376.

[4] الشنقيطي محمد، المرجع السابق، ص 49.

[5] شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص 135.

[6] العقاد صلاح، المرجع السابق، ص 14.

[7] التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911 – 1931، د.ط، الدار العربية للكتاب، 1983، ص 24.

أصدرت الأوامر إلى الأسطول الإيطالي الذي كانت بوارجه تتجول على طول الساحل الليبي منذ يوم 17 سبتمبر 1911م، بأن يتوجه فورا إلى طرابلس وينتظر الأوامر[1]. في هذه الأثناء كان عمل الصحافة قد بدأ في الإعلان عن الغزو المباشر عن طريق وكالات الأنباء[2].

وفي صبيحة أول أكتوبر 1911م استيقظ سكان طرابلس على وقع اقتراب مدمرات إيطالية من الشواطئ، كان تفسير البعض لهذا الموقف أنها تقترب لنقل الرعايا الإيطاليين بإشاعة من اليهود[3].

وفي يوم 3 أكتوبر 1911م بدأ الضرب رسميا من مدافع الأسطول الإيطالي على المدينة بعد الظهر مباشرة، بأمر من الجنرال "فرافللي Fravilla"

قائد عام البحرية المحاصرة للميناء[4]، وفي هذا اليوم كان نشأت بك قد انتهى من نقل الجنود من المدينة، تاركا بعض المدفعيين المكلفين بإشغال الأسطول الإيطالي عن ضرب الجنود المنسحبة عن طريق استعمال المدافع الصالحة من القلاع، وقد تم ذلك ووصل الجنود إلى منطقة سواني بنيادم وعين زارة في سلام[5]. وأمام هذا القصف المخيف وأصوات انفجارات القنابل لعدة ساعات متواصلة، فر السكان مسارعين من أجل النجاة من هذا الوضع[6].

تغلب الأسطول على القلعة السلطانية في اليوم الأول، والقلعة الحميدية في اليوم الثاني-4 أكتوبر 1911م-، وبسقوط القلعتين انسحب من بقي حيا من الجنود للحاق ببقية الجند في الداخل وكان هذا نتيجة إهمال الحكومة العثمانية للقلاع ومدافعها التي كانت قديمة، فلم تقاوم كثيرا لأن قذائفها لا تتجاوز خمسة أميال ونصف، مقابل الأسطول الإيطالي الذي كان يضربها على بعد سبعة أميال وبعد تقدم البوارج، كان يضربها على مسافة ثلاثة أميال فقط[7].

---

[1] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع السابق، ص 122.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 46.
[3] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع نفسه، ص 122.
[4] المصري ابراهيم لطفي، تاريخ حرب طرابلس، مطبعة مؤسسة الأمير فاروق ط1، بنها، مصر، 1946، ص 31.
[5] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 48.
[6] المنتصر عبد المجيد خليفة، المرجع نفسه، ص 122.
[7] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع نفسه، ص 48.

وهكذا بعد محاصرة لثلاثة أيام، وقتال غير متكافئ سقطت المدينة[1].

كان نزول القوات البحرية للحملة بمدينة طرابلس يوم 11 أكتوبر 1911م، دون أي مقاومة من قبل العثمانيين أو الليبيين، كانت الحملة بقيادة الجنرال "كانيفا Carlo Caneva" الذي قام بحملة بمجرد أن لامست قدمه طرابلس، بهدف الاستيلاء على آبار أبو مليانة، لتأمين مصدر المياه لقواته فيما بعد[2]. يذكر أيضا في بعض المصادر أن النزول كان يوم 4 أكتوبر[3].

وفي يوم 4 أكتوبر، اتجهت قوة بحرية إيطالية إلى ميناء طبرق بأمر من جيوليتي، لأن السيطرة على الميناء كانت من الأولويات على الساحل[4]، وكانت المقاومة من قائد الحامية العثمانية رفقة خمسة وعشرين من الجنود الذين قاوموا الأسطول الإيطالي لغاية تفوق هذا الأخير، مما ألزمهم التراجع لخارج المدينة، وبذلك احتلال المدينة، وكانت أول بقعة ليبية تطؤها قدم المحتل[5]، لتقع بعدها طرابلس بعد قصف مساكنها ومبانيها بالمدافع دون أي مقاومة[6]. ونعود بالقارئ عند احتلال طرابلس وإنزال القوات بها، التي قدرت ب 44 ألف، تتابع انزالها على أيام متتالية، وكان الأهالي ينظرون إلى هذا الكم من العساكر ينزلون بأرضهم مذهولين من وقع ما يحصل، ودون أي مقاومة منهم[7].

وفي يوم 9 أكتوبر، أصدر نائب الأميرال "لويجي فارافيلي" أول منشور إلى أهالي طرابلس، بعد احتلال المدينة باسم ملك إيطاليا، وتعيين "رافائيلي بوريا ريتشي" حاكما عاما عليها ووعدهم بحياة أفضل ومستقبل زاهر، بعيدا عن تركيا التي كان لزوم إخراجها بالسلاح من طرابلس ليعيش الأهالي الطرابلسيون في ظل الحكم الملكي الإيطالي الجديد[8].

وفي يوم 13 أكتوبر 1911م، تم احتلال درنة بعد معركة طاحنة مع البوارج الإيطالية، وكانت درنة تتوفر على قيادة تركية عسكرية مخلصة، وبكفاءة عالية، كما كانت درنة

---

[1] ياغي اسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 315.
[2] التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد، المرجع السابق، ص 26.
[3] المصري ابراهيم لطفي، المرجع السابق، ص 31.
[4] جيوليتي، المرجع السابق، ص 81.
[5] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 76.
[6] بازامة محمد مصطفى، العدوان الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، ج1، مكتبة الفرجاني، ط1، طرابلس، 1965، ص 78.
[7] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 50.
[8] بازامة محمد مصطفى، المرجع نفسه، ص 80.

مركز للعمليات الحربية الهامة. ورغم احتلالها فجنودها لم يستسلموا للعدو إلا بعد توقيع معاهدة الصلح[1].

وفي يوم 19 أكتوبر فوجئ سكان بنغازي بمدينتهم الآمنة العزلاء تهاجم من قبل الأسطول الإيطالي بوابل من القنابل[2]، فتصدى لها الجنود بعمليات بطولية على شاطئ جوليانة، وفي اليوم الموالي 20 من الشهر، تم احتلالها بإنزال قوات من البحرية لتليها الجيوش البرية، وكان هذا الاحتلال مهما لإيطاليا بإسقاطها لواحدة من أهم المدن الرئيسية الساحلية[3]. أما مدينة الخمس، فقد حاصرتها قوات الأسطول الإيطالي من يوم 17 أكتوبر، وقد رفضت الرضوخ عند إنزال الايطاليين بمعركة دامية أجبرت الإيطاليين على التراجع لسفنهم، لتقصف المدينة يومي 19 و20 أكتوبر بقصف ناري شديد دفع المقاومين الليبيين إلى الانسحاب، فتم احتلال المدينة بإنزال الجيش الإيطالي[4].

وبهذا تكون إيطاليا قد فرضت سيطرتها على أهم المدن الساحلية (طرابلس، طبرق، درنة، بنغازي، والخمس) وفي مدة قصيرة لتفوقها العسكري[5].

وبعد تحقيق هذا النصر قام القائد الأعلى للقوات الإيطالية "كارلو كانيفا" بإصدار منشور موجه إلى العرب يدعوهم إلى الاستسلام والخضوع، وقد وصفت الصحافة العربية هذا النوع من المناشير الإيطالية، عقب الخطوات الأولى للغزو بأنها أشبه بخطابات تتلى على مسامع أطفال يصدقون كل ما يسمعونه[6]، فكارلو كانيفا خاطب الطرابلسيين بلغتهم العربية قائلا:" ماذا يصدكم عن القدوم إلينا؟ أما يهمكم رعي مواشيكم وتعاطي تجارتكم آمنين؟ نحن أصحاب دين من أهل الكتاب وأحرار واعلموا أن دولة إيطاليا المعظمة، قد أصبحت لكم بمقام الوالد بعد أن أخذت أمكم، وهي طرابلس الغرب فأقدموا إلينا بلا خوف وبكمال الأمان، ونحن نؤكد أنه ليس يؤذيكم وما يسيء إليكم أو يضركم بأدنى شيء، فإن المال لا يذكر، واعلموا أن كل من يأتي إلينا بباروده مع المهمات إليه بعشرين فرنكا مع كيس قمح أو شعير كيف ما شاء. أما رؤساؤكم الدينيون والسياسيون فإن الحكومة الإيطالية

[1] التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد، المرجع السابق، ص 27.
[2] الأشهب محمد الطيب، برقة العربية أمس واليوم، مطبعة الهواري، د.ط، مصر، 1947، ص 255.
[3] التليسي محمد خليفة، المرجع نفسه، ص 27.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 292.
[5] المصري محمد ابراهيم لطفي، المرجع السابق، ص 31.
[6] رشيد رضا، مجلة المنار، مج 14، ج 10، سنة 22 أكتوبر 1911، ص 964.

تقبلهم وتؤيدهم بالصفة التي كانوا عليها قبلا، بل يعين لهم رواتب ومعاشات، وناهيكم أن الكلام واحد والله سبحانه وتعالى كريم فاطلبوا إليه عز وجل أن يفتح عيون عقولكم لتعرفوا الحق وهو يخلصكم". لم يكن هذا فقط الخطاب الوحيد، بل كانت هناك عدة خطابات أخرى استدل فيها بالقران الكريم، خطابات تخفي الكثير من المآسي والدسائس المعروفة عن الاستعمار الأوروبي. فقد استعانوا بالكذب والنفاق والتضليل من أجل إرضاع السكان لهم[1].

وفي يوم 5 نوفمبر، أصدرت إيطاليا مرسوما بضم طرابلس وبرقة إلى المملكة الإيطالية، في محاولة منها لإقناع الجميع أنها قد سيطرت على البلاد بعد الحملة الإعلامية التي شنت ضدها في انجلترا، بأنها عاجزة عن التقدم باحتلالها مدن الساحل، وهذا المرسوم كان أيضا يعتبر طرابلس وبرقة مدن إيطالية داخلية لا يحق التدخل الأجنبي فيها.

وكان للدولة العثمانية ردها الرافض لهذا المرسوم معتبرة أنه يتناقض مع القانون الدولي، وأن الدولة العثمانية مازالت مستعدة للدفاع عن مصالحها في الولاية عن طريق الحرب، كما أنها خرق لاتفاقيات دولية، ومنها اتفاقيتي باريس وبرلين، اللتان تعهدت فيهما إيطاليا بالمحافظة على السيادة الإقليمية للإمبراطورية العثمانية[2].

إن ما وقع من اعتداء إيطالي على طرابلس، ترك الأهالي في حيرة أمام إيجاد الأسباب الكافية، وعجزوا عن تفسير ما يقع لوطنهم من عدوان، رغم أن الدولة العثمانية لم يصدر منها ما يدفع بإيطاليا لقطع علاقاتها معها وخلق النزاعات[3]. لكن الغزو العسكري للولاية تأثر بدخول إيطاليا في الحرب العالمية الأولى في صف بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى المقاومة الليبية للغزو، وهذا ما أعطى بعض الاستقلال للمقاومة خاصة بين عامي 1914 و1922م[4]، عندما وقع عبء المقاومة في الداخل على السنوسيين على هذا الوطن الذي دنسه الإيطاليون[5].

4. ردود الفعل الأولية:

[1] الصلابي محمد علي، المرجع السابق، ص 300.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص ص 294، 295.
[3] شكري محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1948، ص 102.
[4] حميدة علي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 149.
[5] شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص 175.

أولا: الداخلية

رغم صدمة الليبيين بعد العدوان الإيطالي على وطنهم ورغم بساطة عدتهم وسلاحهم قاوموا العدو دفاعا عن أرضهم. فعندما أعلنت إيطاليا الحرب في سبتمبر 1911م، ضد الدولة العثمانية للسيطرة على ليبيا، وفي اعتقادها أن أساس العلاقة بين العثمانيين والليبيين هي العداوة، وانطلاقا من هنا أرسلت جنودها للاحتلال، وفي اعتقادها أنه عند النزول بالأرض الطرابلسية سيهب الناس لنصرتهم والترحيب بهم، من أجل التخلص من العثمانيين، وقد أخطأت[1]، فكان الليبيون يعلمون جيدا أن وطنهم ليبيا لن يتسع لشعبين مختلفين - الليبيون والايطاليون- في وقت واحد، والوجود الإيطالي في طرابلس يعيق عيش الليبي كإنسان[2]. وبمجرد وصول الإيطاليين، تعددت ردود فعل القبائل الفلاحين والأعيان، حسب تعدد الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية في كل منطقة، ويمكن تلخيص رد الفعل الليبي من خلال المعارك التي خاضها ضد قوات الغزو الإيطالي، حتى بعد أن اضطرت تركيا المتهالكة إلى استجداء الصلح مع إيطاليا[3]. ومن أهم هذه المعارك نذكر:

1. **اصطدام بوملیانة 10 أكتوبر1911م:**

كان في 10 أكتوبر1911م، وهي أول معركة أطلق فيها الطرابلسيون رصاصهم على الإيطاليين. تتلخص أحداثها في أن الأهالي لم يتحملوا مراقبة العدو من بعيد دون أن يكون لهم رد فعل، فاجتمعوا ليلا بقيادة ضابط تركي، وتسللوا إلى أسوار المدينة حتى وصلوا بوملیانة، وفاجؤوا العدو بإطلاق الرصاص، الذي أفزع الإيطاليين، وكانت بداية الحرب من هذه النقطة ومن هذه المنطقة[4]، وأمام ارتباك الإيطاليين بالهجوم، بادر أحد الضباط الإيطاليين بإرسال إشارة إلى الأسطول، عن طريق إشارة مضيئة في السماء، لتنطلق القذائف من السفن الحربية ومدفعية الأسطول، فسقط منهم ثلاثة شهداء وجريح، وكانوا أول شهداء طرابلس[5].

[1] العماري عباس، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، معهد الدراسات الدبلوماسية، د.ط، د.ت، ص 59.
[2] هيئة تحرير ليبيا، المرجع السابق، ص 13.
[3] الشيخ رأفت، المرجع السابق، ص 116.
[4] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 93.
[5] بازامة محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 83.

2. معركة شارع الشط[1] 23 أكتوبر1911م:

سميت أيضا بواقعة المنشية، جرت أحداثها في 23 أكتوبر1911م، بعد تنظيم محكم من قبل المجاهدين على الخطة التالية: في قلب الكتيبة الثالثة من اللواء 126، بقيادة محمد فائق بوشويري. كتيبة مجاهدي الزاوية الغربية، بقيادة اليوزباش محسن. كتيبة مجاهدي زوارة والنوائل، بقيادة الملازم زكي مقين. كتيبة مجاهدي العلالقة والعجيلات، بقيادة اليوزباش حكمت. الجناح الأيمن يضم: كتيبتين من اللواء 127، بقيادة اليوزباش رشدي. 24 متطوعا من أولاد الأرض. كتيبة مجاهدي ترهونة، مصراتة، الجبل الغربي وغريان، بقيادة الملازم الأول السيد حسن الشريف، والملازم حامد النوي، والملازم محمود فهمي، مهمتها الهجوم على الجنود الرماة الايطاليين.

الجناح الأيسر يضم: كتيبة من اللواء 125، بقيادة النقيب محمود أفندي. كتيبة الزاوية، بقيادة الملازم عبد الله. كتيبة مجاهدي جنزور والمابة وصياد، بقياده الملازم محسن علي. وكان المجموع: الميمنة 1564. الميسرة 1386. القلب 1382. والمجموع الكلي: 4332 مقاتلا. مقابل 20000 من الجنود الإيطاليين بقيادة كانيفا[2].

بدأت المعركة عندما هاجم المجاهدون فرقة البرساللييري التي كانت متموقعة في الجهة الشرقية من أجل حماية الفرقتين الرابعة والخامسة للقوات الإيطالية. وعند الهجوم لم يكن أمام هذه الفرقة إلا الانسحاب، جراء التنظيم المحكم للمجاهدين، وعند انسحابها تتبعها المجاهدون لتقوم المعركة الدامية بقرب شارع الشط، أين أظهر المجاهدون شجاعتهم، مما أربك الجيش الإيطالي، ودفع بهم إلى الهزيمة، واشتدت ضربات المجاهدين من كل ناحية من البساتين التي كانت تحيط بالشارع.

وبعد هذا الانتصار، عاد المجاهدون أدراجهم إلى مواقعهم مع بعض أهل المنشية المتطوعين، ليبقى الأطفال والنساء في المنشية ليدفعوا ضرائب انتصار المجاهدين وهزيمة الطليان بأبشع الطرق، حيث أقدم الإيطاليون على قتل وذبح وحرق الأهالي من نساء وأطفال وشيوخ ونكلوا بجثتهم أبشع تنكيل، لا يشرف الجنود الإيطاليين في حربهم

[1] شارع الشط، يمتد من قرب سيدي الشعاب وينتهي في الجهة الشرقية بالسور الذي بناها لطليان حيث كشلة بوستة، وكل هذه المسافة في أرض النوفليين، وليس هو شارع الشط الذي يقع على البحر مباشرة، ينظر، الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 98.

[2] غربي الحواس، المرجع السابق، ص ص 62، 63.

غير المتكافئة أمام الرأي العام[1]، حيث نشرت جريدة "الدالي كرونيكل" ما يلي:" ظل الجيش الإيطالي ثلاثة أيام يطلق الرصاص على كل من يلقاه في طريقه بدون محاكمة، فقتلوا البريء والمجرم على السواء، وقتل عدد كبير من النساء والأطفال، وقد بلغ مجموع من قتلوهم من العرب من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة 4000 عربي، وصدرت الأوامر بإعدام كل عربي يوجد في الواحة - المنشية- وأن يدخلوا المنازل واحدا واحدا"[2].

إن هذه الواقعة غيرت تفكير وخطط الإيطاليين تماما، ورأوا أمامهم من الطرابلسيين ما يدفعهم إلى إعادة حساباتهم مع هذا الشعب الذي يستهين بالموت دفاعا عن شرف وطنه، وأيقنوا أن هذه المعركة الصغيرة، قد ألحقت الهزيمة بجيش قوي، وإذا تعرضوا لمثلها مرتين أو أكثر يدفعهم الموقف إلى الانسحاب من طرابلس.

لقد أحيت المعركة روح القتال لدى الطرابلسيين، وكانت دافعا قويا لمواصلة الجهاد وكسب ثقة جديدة في قدراتهم، وأيقنوا أنه من دخل البلاد بقوة السلاح، سيخرج بقوة السلاح[3].

3. معركة الهاني 26 أكتوبر1911م:

جرت أحداثها يوم 26 أكتوبر1911م، وكانت استكمالا لمعركة الهاني بشارع الشط السابقة، فبعد عودة المجاهدين إلى مواقعهم بعد نصرهم على الجنود الإيطاليين، قرروا مواصلة المعركة يوم 26 أكتوبر، مستغلين ظلام الليل ودرايتهم الكافية بطبيعة الأرض والتضاريس بالمنطقة، وكانوا قد اكتسبوا الخبرة من المعركة السابقة[4].

كان الاستعداد للهجوم على قصر الهاني بالسير من وقت المغرب حتى بزوغ الفجر. وكان في اعتقاد المجاهدين أن رصاص المدفع والرشاش لا يخترق الجسم، فقط يسقط المصاب به على الأرض، ما شجعهم للاندفاع للقتال مع حلول الفجر[5]، بشن هجوم عنيف على مقر الجبهة الإيطالية ببيت جميل بك، لعلم المجاهدين بضعف هذا الموقع لتمركزه فوق أرضية رملية، وباعتراف من الجنرال كانيفا الهجوم كان قويا. انتقل المجاهدون بعدها إلى تطويق

---

[1] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 99.

[2] لوتروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، تر، عجاج نويهض، تع، شكيب ارسلان، ج2، دار الفكر، ط3، بيروت، 1971، ص 75.

[3] نفسه، ص 101.

[4] التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد، المرجع السابق، ص 487.

[5] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع نفسه، ص 102.

الجيش الإيطالي المتواجد هناك، وتغلبوا عليه فيما تقدمت كتيبة أخرى من المجاهدين لمهاجمة الخنادق ومواقع البطاريات، بينما رد الجنود الايطاليين كان محدودا[1]، وأثناء الاشتباك، كانت تسمع أصوات المجاهدين يأمر بعضهم بعضا بالتقدم، وبهذا الحماس استمر تقدم المجاهدين محتمين بأسوار البساتين وجذوع النخيل إلى أن أشرفوا على المدينة، أين سمعت فيها أصوات التهليل والتكبير بين أوساط السكان، واستمر القتال إلى غاية الظهر من ذلك اليوم، لتهدأ شيئا فشيئا مخلفة الكثير من الشهداء[2].

إن لهذه المعركة وسابقتها نتائج سلبية دونها التاريخ، فقد زرعت الحقد والغل في نفوس الطرابلسيين تجاه الإيطاليين، بعد المذابح التي خلفتها فعند رجوع المجاهدين إلى منازلهم وجدوا أفراد عائلاتهم قتلى ومذبوحين بأبشع الطرق، وبمشاهد تقشعر لها الأبدان، تعارض تماما نزال الشرف من قبل إيطاليا، وتترجم مدى بشاعة المستعمر الغاشم[3].

- **المقاومة في إقليم برقة:**

إن إقليم برقة كان خاضعا للسنوسية، التي قادت لواء الجهاد بعد استسلام الدولة العثمانية في طرابلس[4]، فلما هاجم الأسطول الإيطالي مدينة بنغازي يوم الأربعاء 19 أكتوبر 1911م، تلاحم البرقاويون للدفاع عن وطنهم بقيادة حامية تركية ضعيفة، ولم تطل هذه المقاومة طويلا، لعدم تكافؤ الطرفين فيها. وكان عمر المختار[5] غائبا عن المدينة في زيارة إلى مقر السنوسية، وعند عودته صدم بخبر الغزو، وقد كان رجلا غيورا على وطنه، قام بتنظيم وحدات للمجاهدين عن طريق معسكر أنشأه بالخروبة لمراقبه تحركات العدو[6].

ومن أهم معارك الإقليم:

4. واقعة جوليانة 19 أكتوبر1911م:

كانت هذه الواقعة أولى خطوات الحرب الايطالية مع البرقاويين، وكانت يوم نزولهم بها يوم 19 أكتوبر1911م، كان فيها الجنود العثمانيون بقيادة شاكر بك، ويضم الجيش أهالي

---

[1] التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد، المرجع السابق، ص 487.
[2] الزاوي أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص 103.
[3] نفسه، ص 106.
[4] المصري محمد ابراهيم لطفي، المرجع السابق، ص 33.
[5] عمر المختار: مجاهد كبير، من مواليد منطقة البطنان ببرقة سنة 1277ه، حكم عليه بالإعدام شنقا أثناء الاستعمار الإيطالي، انظر، الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، دار المدار الإسلامي، ط3، بيروت، 2004، ص 291.
[6] الزاوي أحمد الطاهر، عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، دار المدار الإسلامي، ط2، بيروت، 2004، ص 58.

بنغازي المتطوعين للحرب[1]، بمكان يسمى جوليانة، وعند شروع القوات الإيطالية بالنزول كانت المقاومة متهيئة لمواجهتها بالرصاص[2]، ونشب بينهما اشتباك عنيف[3]، احتمى فيه العدو الإيطالي بكثبان الرمال لإنزال الجنود من الأسطول[4].

وعند الساعة العاشرة حاول الجنود الإيطاليون التقدم نحو المقبرة المسيحية، عن طريق مدفعية فتتبعها الجنود بوابل من الرصاص بعد نصب كمين لها، ما دفع بالجنود الإيطاليين الباقيين إلى التراجع ولم يتمكنوا من استرداد مدفعيهم إلا بعد أن تدعموا ببطاريات جديدة، وازداد عددهم ولكن استرجعوها بعد أن تم إتلافها برصاص بنادق المجاهدين. واستمرت هذه المعركة بين الطرفين يوما كاملا انتصر فيه الأتراك والمجاهدون الليبيون[5]، وبعد هذا النصر انسحبوا إلى موقع البركة[6]. وانتهت بعد نزال قوي باستشهاد خمسمائة من أبناء المدينة في سبيل الوطن[7].

5. معركة سيدي حسين 18 نوفمبر 1911م:

لم تكن بالمعركة المستقلة عن سابقتها، فهي امتداد لها، فقد انزاح المجاهدون بعد تحقيق النصر في جوليانة إلى سيدي حسين وأعاقوا زحف الجيش الإيطالي إلى المدينة، ولكن مقاومتهم بدأت تتراجع قليلا جراء تواصل القتال والانقطاع عن الأكل طيلة اليوم، أيضا نفاذ الذخيرة بالإضافة إلى أضواء الأسطول الكاشفة[8]، بعد أن استهدفوا المواقع والحاميات الإيطالية في منطقة سيدي حسين[9]، وما كان من الجنود الإيطاليين إلا استخدام مدافعهم لقصف المدينة والقضاء عليها دون مراعاة سكانها العزل، ولا مبانيها الدينية، ولا القنصلية، فبفعلهم هذا دمروا صومعة الجامع الكبير، وركن من القنصلية الإنجليزية، ما دفع بالمجاهدين إلى التراجع، حفاظا على سلامة ما تبقى من سكان عزل. لتنتهي المعركة

[1] الشنيطي محمد، المرجع السابق، ص 50.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 81.
[3] التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد، المرجع السابق، ص 207.
[4] منسي محمود حسن صالح، المرجع نفسه، ص 81.
[5] بازامة محمد مصطفى، المرجع السابق، ص ص 122، 123.
[6] الأشهب محمد الطيب، المرجع السابق، ص 257.
[7] المصري محمد ابراهيم لطفي، المرجع السابق، ص 31.
[8] بازامة محمد مصطفى، المرجع نفسه، ص 123.
[9] التليسي محمد خليفة، المرجع نفسه، ص 297.

بعد نزال دام وعنيف من الطرفين. وقد اختلفت المصادر العربية والإيطالية عن مجموع الضحايا فيها، والأكيد أن العدد لم يكن بالقليل[1].

6. معركة الكويفية 27 نوفمبر 1911م:

يوم 27 نوفمبر 1911م، أقام بها المجاهدون خطوط دفاع للوقوف في وجه التوسع الإيطالي ومواجهة قواعده العسكرية في بنغازي، وكانت الكويفية من أهم قواعد المجاهدين، حتى إلى ما بعد الاحتلال. ولم يستطع الإيطاليون التفوق في هذه المعركة، لولا استعانتهم كعادتهم بمدفعياتهم على كامل المدينة، الأمر الذي ألزم المجاهدين بالتراجع والانسحاب للعودة إلى بنغازي، دون تحقيق أي انتصار في السيطرة على الموقع، ولكن القوات الإيطالية لم تتمكن من احتلال الكويفية إلا في نهاية أفريل 1913م[2].

كانت في المنطقة أيضا معركة الفويهات التي مني فيها المجاهدون بالخسارة، إذ فقدوا نحو 120 من رجالهم، وأثبتت هذه المعركة أن العرب يقاومون ولا يفرون، كما اعتبرتها إيطاليا رغم النصر، خسارة معنوية. جرت أحداثها في مارس 1912م[3]. ومن المعارك التي انتصر فيها المجاهدون معركة الضبط قرب درنة، حيث خسر فيها الإيطاليون مئات القتلى ومئات الجرحى، وحصل المجاهدون على سلاحهم وزادهم واستشهد نحو 40 رجلا، جرت وقائعها في 31 ديسمبر 1911م[4].

وهذا الجدول لمعارك الإنزال وما بعدها في الفترة الممتدة من بداية الغزو إلى توقيع معاهدة الصلح 1911- 1912م[5].

تاريخ المعركة	اسم المعركة المدينة	تاريخ المعركة	اسم المعركة المدينة
4 أكتوبر 1911	معركة طبرق	12مارس1912	سواني عبد الغني
10.9.8أكتوبر 1911	معارك طرابلس	10أفريل1912	معركة أبي كماش
16 أكتوبر 1911	معركة درنة	11أفريل1912	معركة فروة

[1] بازامة محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 125.
[2] التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد، المرجع السابق، ص 445.
[3] زيادة نقولا، برقة الدولة العربية الثامنة، د.ط، د.د.ن، ليبيا، 1948، ص 55.
[4] نفسه، ص 56.
[5] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 293.

20.19أكتوبر 1911	معارك بنغازي	17أفريل1912	معركة تاجوراء
21.17أكتوبر 1911	معارك الخمس	2ماي1912	معركة لبدة
23أكتوبر 1911	معركة المرقب	8جوان1912	سيدي عبد الجليل
23أكتوبر 1911	معركة الهاني1	16جوان1912	معركة قصر حمد
26نوفمبر 1911	معركة الهاني2	16جوان1912	معركة مصراتة
26نوفمبر 1911	معركة الهاني3	28.27.26جوان1912	معارك سيدي سعيد
27نوفمبر 1911	معركة الكويفية	13جويلية1912	معركة سيدي علي
9ديسمبر 1911	معركة بئر طبراز	20جويلية1912	معركة الغيران
18جانفي1912	معركة قرقاش	15أوت1912	سيدي عبد الصمد
18جانفي1912	معركة ازوارة	17سبتمبر1912	معركة مقر اللبن
22.21جانفي1912	صواني عصمان	20سبتمبر1912	م. سيدي عبد الله
4مارس1912	معركة بئر التركي	18أكتوبر1912	م. سيدي عبد الله

7. **موقف السنوسية:**

كان السنوسيون يتوقعون حدوث الغزو الإيطالي قبل عدة سنوات من تاريخ الغزو الفعلي، وقد قام محمد بن علي السنوسي[1] بتحذير الليبيين من أعمال الإيطاليين داخل ليبيا، وتوقع مقاصدهم المخفية. ففي إحدى اجتماعاته قال للشيخ الكاسح وهو أحد زعماء قبيلة العواقير بليبيا:" ماذا أعددت يا شيخ الكاسح للنابوليتان - يقصد ايطاليا- إذا غزوا بلادك؟"، فرد الشيخ: "أعددت جرابا من البارود، وشيئا من الرصاص"، وقد أخبره ابن السنوسي أن الإيطاليين قادمون لا محالة، ويجب قتالهم وعدم الاستسلام لهم، وكان قد طلب من شيوخ الزوايا تنبيه الناس لهذا الخطر القادم، عن طريق إلقاء الدروس على الصبيان لتوعيتهم مستقبلا[2].

[1] محمد بن علي السنوسي: هو مؤسس الحركة السنوسية في ليبيا، من مواليد مدينة مستغانم الجزائرية، أسس عدة زوايا، واستقر في برقة لحين وفاته، انظر، الزاوي أحمد الطاهر، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص 345.
[2] الصلابي محمد علي، المرجع السابق، ص 135.

وفي عشية الاحتلال، سارع ممثل السنوسية في برقة إلى إرسال المراسلات إلى شيوخ الزوايا القريبة، من أجل الدعوة إلى الجهاد، وهو الباب الذي هب إليه المجاهدون، ملبيين النداء دفاعا عن أرضهم ودينهم، وخاضعين للقوات التركية، فقد أدانوا جميعا هذا الغزو على أرضهم[1]، وعندما عاد القائد الوطني للجهاد الليبي أحمد الشريف[2]، الذي كان غائبا وقد تأخر في جهاده إلى غاية نهاية سنة 1911م، لبعد المسافة بين الكفرة وهي مقر إقامته في الصحراء، وبين الساحل الذي تعرض للغزو، وهي مسافة شهر كامل ذهابا، وشهر آخر إيابا. فقد أدان هذا الاعتداء، ودعا جميع المسلمين من كل الدول للقتال والجهاد، ونظم معسكراته، ووضع لكل فرقة قائد للقتال، وقائم مقام للأمور المدنية، وقاض شرعي، ومساعدين وبعض الضباط[3]. وكانت لهم اشتباكات عديدة مع العدو، وكللت أغلبها بالانتصار كما سبق ذكره[4].

وقد اعترف السلطان العثماني بجهود أحمد الشريف السنوسي المبذولة، بهديته المبعوثة له في شهر مارس سنة 1912م، المتمثلة في سيف مرصع بالجواهر، ووسام عثماني جراء مساندته للحامية العثمانية[5]. وبقي السنوسيون على حالهم من النضال، وإخلاصهم لوطنهم، حتى بعد استسلام الدولة العثمانية، ويتلخص هذا العداء في قول أحمد الشريف " نحن والصلح على طرفي نقيض، ولا نقبل صلحا بوجه من الوجوه إذا كان ثمن هذا الصلح تسليم البلاد للعدو"[6]. وكانت ترى إيطاليا بأن العقبة الوحيدة التي قد تعيق توسعها في ليبيا، هي السنوسية، فسارعت لزرع الفتنة بينها وبين الأهالي، وقد فشلت لالتفافهم التام حول السنوسية، وقبولها ممثلهم الوحيد في الجهاد بعد استسلام الدولة العثمانية[7].

ثانيا: الخارجية

1- الموقف العثماني:

[1] شاكر محمود، ليبية، المرجع السابق، ص 42.
[2] أحمد الشريف: هو قائد الجهاد وزعيم السنوسية خلال الاحتلال الإيطالي لليبيا، انظر، الزاوي الطاهر، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص 79.
[3] هويدي علي مصطفى، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، مركز دراسة جهاد الليبيين، د.ط، طرابلس، 1988، ص 22.
[4] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة د.ط، د.ب.ن، 2000، ص 66.
[5] هويدي علي مصطفى، الحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص 23.
[6] زيادة نقولا، المرجع السابق، ص 56.
[7] نيكولاي ايليش بروشين، المرجع السابق، ص 391.

بقيت الدولة العثمانية عاجزة أمام إيجاد حل لوقف الحرب، وكثرت المقترحات، إما ترك المدن الساحلية لإيطاليا، والاحتفاظ بالأقسام الباقية، أو ترك طرابلس الغرب لإيطاليا والاحتفاظ ببنغازي، أو مبادلة طرابلس بأريتيريا وإبقاء بنغازي تابعة لها، وغيرها من الحلول[1].

وبعد رفض الدول الأوروبية الوساطة، قررت مواصلة القتال، بواسطة قواتها المرابطة في ليبيا، فكانت قبل ذلك، قد أمرت بعدم التصدي للقوات العسكرية الإيطالية على الشواطئ الليبية، وقد كان القرار بمواصلة الحرب متأخرا قليلا[2]، وكانت قد أرسلت ضباطا عثمانيين بملابسهم المدنية إلى طرابلس، خفية عن طريق الحدود الغربية -تونس - ، والحدود الشرقية -مصر-، وبعد وصولهم تم تزويدهم بالسلاح عن طريق التهريب، كان منهم فتحي بك، الذي دخل طرابلس عن طريق تونس، وأنور بك الذي التحق ببنغازي بعدما كان ملحقا عسكريا في برلين، فالتحق هو الآخر عبر الحدود الغربية.

وفور وصولهم عملوا على تكوين جيوش، بتطوع الأهالي الليبيين، الذين سارعوا لمساندتهم، بحكم الرابطة الدينية، وباعتبار الدولة العثمانية وحكمها في ليبيا أقل ضررا مم تواجد الإيطاليين، الذي قد يحارب عروبتهم ودينهم ووجودهم على أرضهم[3].

فسلمت القيادة العامة لأنور باشا، وقسمت الجبهة إلى ثلاث مناطق:

- الأولى: في بنغازي بقيادة عزيز المصري.
- الثانية: في درنة بقيادة مصطفى كمال -أتاتورك-.
- الثالثة: في طبرق بقيادة ناظم بك[4].

وبعد إعلان إلحاق طرابلس بالمملكة الإيطالية، الإعلان الذي خلف العديد من المجازر والاعتداءات رميا بالرصاص على الطرابلسيين، بتهمة التمرد والعصيان، بموجب هذا الإعلان الذي يعتبر طرابلس جزءا من إيطاليا، وعلى شعبها إتباع قوانين إيطاليا[5]. وما كان من الباب العالي إلا رفض هذا الإعلان عن طريق بيان عاجل جاء فيه النقاط التالية:

---

[1] الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1960، ص 183.
[2] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 69.
[3] الحصري ساطع، المرجع نفسه، ص 181.
[4] شاكر محمود، ليبية، المرجع السابق، ص 43.
[5] الحصري ساطع، المرجع نفسه، ص 182.

- رفض الباب العالي للمرسوم على المستويين الواقعي والقانوني، لأنه يرى فيه تناقضا مع القانون الدولي، وحالة الحرب القائمة بين إيطاليا والإمبراطورية العثمانية، التي تنوي الدفاع عن ولايتها.

- تعتبر الحكومة العثمانية مرسوم الضم خرقا لمعاهدات، واتفاقيات دولية عقدت بين الأمم، ومنها اتفاقيتي برلين وباريس[1]، اللتان تعهدت فيهما إيطاليا بالمحافظة على السيادة الإقليمية للدولة العثمانية.

- استنادا على هذه الاتفاقيات، فإن الباب العالي يعتبر المرسوم لا مفعول له[2].

وظلت الدولة العثمانية على مقاومتها لحين توقيع معاهدة الصلح في أكتوبر 1912م، فانسحبت مكرهة، أمام اقتراب الحروب البلقانية، وأمام مساندة الدول الأوروبية لإيطاليا[3]، ليتولى بعدها السنوسية الزعامة في البلاد، ولواء الجهاد، معتبرين استسلام الدولة العثمانية بتوقيعها الصلح، هو استقلال للإمارة السنوسية[4].

ومن المواقف العثمانية المشرفة نجد موقف المشير فؤاد باشا الذي رفض هذا الاعتداء أول ما استقبلت الدولة العثمانية إنذار إيطاليا، وتجسد رفضه في إرجاعه لهديتين أهدتهما إليه حكومة إيطاليا تمثلتا في وسامين، عن طريق سفارة إيطاليا بالأستانة، ورافقهما بخطاب مكتوب جاء فيه: "إنني يا حضرة السفير أعيد إليك الوسامين الذين أخذتهما من حكومتك، لأنني أرى أنه من العار على جندي عثماني أن يحمل وسامات دولة تعتدي اعتداءات اللصوص مثل إيطاليا"[5].

أما الليبيون بإسطنبول طالبوا بمحاكمة حقي باشا أمام الديوان العالي، واتهامه بأنه السبب الرئيسي لما وصلت إليه البلاد[6]، لتجريد الإيالة من جنودها قبيل الغزو وتعريضها للعدوان المباشر[7].

---

[1] اتفاقية باريس في 1856، اتفاقية برلين في 1878، تتمحور حول مناطق توسيع الاستعمار للدول الكبرى، انظر، البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص297.

[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 295.

[3] زيادة نقولا، المرجع السابق، ص 56.

[4] الشلق أحمد زكريا، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516 – 1916، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002، ص 244.

[5] الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 33.

[6] نفسه، ص 34.

[7] رشيد رضا، مجلة المنار، المرجع السابق، ص 876.

2- موقف العالم الإسلامي:

لقد رفض العالم الإسلامي الغزو المفاجئ للأراضي الليبية منذ البداية، وساند المقاومة خاصة في مصر، فقد طالب المصريون بفتح الحدود وتسخير الأراضي المصرية لاستقبال الإمدادات من الشام وتحويلها إلى ليبيا، كما سارع المصريون إلى التطوع للجهاد في سبيل الله. وقاموا بإنشاء جمعية الهلال الأحمر المصري، الذي تطوع فيه عدد من الأطباء والممرضين لغاية إسعاف الجرحى من الحرب. وكانت مصر قد وقفت موقفا سياسيا محايدا تحت ضغط بريطانيا المستعمرة، مما أساء غضب المصريين، ولكن هذا الوضع لم يكن عائقا أمام التآزر بين الشعبين، فواصلوا مساندتهم لإخوانهم[1]. وقد ساندت مجلة المنار الإسلامية قضية ليبيا من مصر، وخصصت ركنا للمسألة الطرابلسية الإيطالية، فقد ذكرت المجلة الدعم العربي لليبيا الذي جدد الآمال في نفوس الأهالي الليبيين بشجاعتهم رغم تفوق العدو بسلاحه وجنده، وزادهم هذا التلاحم العربي والإسلامي عزما وإصرارا، وكان أغلب الجنود الأوائل في ليبيا تحت القيادة العثمانية من سورية وفلسطين.

وكان كرم أهل مصر وسورية واضحا في إعانة الجنود على الحدود[2]. وتقبل الجزائريون كغيرهم خبر الغزو بأسف، وسارعوا إلى التجنيد والمساعدة فدخلوا ليبيا مشيا على الأقدام عبر حدودها الغربية والجنوبية، ولم يبخلوا بمساهماتهم المادية، ومن لم يستطع كان قلمه خير مترجم، فساند عن طريق كتابات وأشعار ككتابات عمر بن قدور(1887-1930م)، رغم كل ما يعيشونه تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي[3]. كما كان لإمام اليمن يحيى حميد الدين موقف مشرف في استعداده لإرسال مائة ألف جندي من محاربين ومتطوعين.

وأيد أمير نجد عبد العزيز بن سعود قيادة الدولة العثمانية، ووضع جنوده تحت تصرفها[4]، وقد هب المسلمون في مظاهرات منددة بالغزو الإيطالي في كل بقاع العالم حتى في الصين والهند[5]، وانتشرت التبرعات في جميع الأقطار العربية لجمع ما يمكن وإمداد

[1] العقاد صلاح، المرجع السابق، ص 14.
[2] رشيد رضا، مجلة المنار، المرجع السابق، ص 876.
[3] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 152.
[4] شكري محمد فؤاد، المرجع السابق، ص 118.
[5] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 83.

المجاهدين به[1].وظل عدد المتطوعين المسلمين يزداد يوميا حتى بلغ في نهاية العام التالي 1912م حوالي 16 ألفا، وكان دافعهم للتطوع دافع ديني مشترك[2]، وبهذا التلاحم تأكدت إيطاليا أن مسألة احتلال ليبيا ليست بالأمر السهل، بعدما كانت تعتقد أن احتلالها سيتم في خمسة عشر يوما[3].

3- موقف الدول الأوروبية:

ولى ردود فعل ساسة الدول الأوروبية كانت الحياد بمجرد إعلان الغزو الإيطالي على ليبيا[4]، ومنهم من وقع في موقف محرج جراء مصالحه مع الطرفين[5]. أما الرأي العام الأوروبي أمام ضعفه تجاه ساسته المؤيدين للاستعمار فلم يستطع إظهار عطفه على تركيا وسخطه على ايطاليا فلزم الصمت أولى أيام الغزو، إلا بعض الكتاب الذين كان لهم موقف مؤيد ليبيا ضد العدوان. وأمام هذا السكوت والتشجيع السياسي واصلت إيطاليا عدوانها بكل وحشية[6]، بعدما تقدمت بشكر الدول المؤيدة لها، وإيهامهم أنها تخدم السلام الدولي[7].

أ- موقف بريطانيا:

كانت إيطاليا تعي جيدا أهمية بريطانيا في وقوفها إلى جانبها عند إقدامها على هذه الخطوة، والدولة العثمانية كانت ترى أنه لا جدوى من طلب مساعدة بريطانيا، لأن تنفيذ إيطاليا لخطتها في غزو ليبيا يخدم مصالح بريطانيا التي لا تريد مجاورة فرنسا لمستعمراتها في شمال إفريقيا، فتواجد إيطاليا على الأراضي الليبية يكون بمثابة الحاجز بين المستعمرات البريطانية -مصر- والمستعمرات الفرنسية -تونس والجزائر-.

هذه الفكرة التي أيدتها صحيفة "جورنالي ديتاليا" الإيطالية التي كانت ترى أن إقدام إيطاليا على غزو ليبيا هو خدمة جليلة لبريطانيا، ويتجلى هذا في رد وزير الخارجية البريطانية "جراي Edward Grey" عند طلب الدولة العثمانية تدخله لحل النزاع، فكان رده واضحا لصالح إيطاليا حيث قال: "إذا فعلنا ذلك - يقصد التوسط- فإن إيطاليا ستعتبر

---

[1] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 84.
[2] شكري محمد فؤاد، المرجع السابق، ص 118.
[3] لوتروب ستودارد، المرجع السابق، ص 117.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 303.
[5] الحصري ساطع، المرجع السابق، ص 185.
[6] بازامة محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 158.
[7] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 84.

تصرفنا عملا غير ودي"[1]كما أدلى بتصريح أمام مجلس النواب قائلا: " تبنت الحكومة البريطانية سياسة الحياد في موضوع النزاع الإيطالي العثماني، وسوف لن تتخلى عن حيادها إلا في حالة المساس الخطير بالمصالح البريطانية".

وكان هذا الموقف بدافع كسب مودة إيطاليا، من أجل تخليها عن مركزها في الحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا، دون ظهورها أمام العالم بمظهر المؤيد[2].

ويتضح لنا أيضا وجليا موقف بريطانيا في عدم مساعدة الدولة العثمانية في إرغام مصر على الحياد، ووضعت العراقيل أمام تطوع الضباط المصريين في صفوف الدولة العثمانية، وكذلك منع وصول الإمدادات عبر الحدود الشرقية لليبيا[3].

وأمام هذا التأييد غير المباشر لإيطاليا من طرف إنجلترا، فإن موقف بعض الصحف الإنجليزية كان مغايرا تماما، فقد ذمت العدوان الإيطالي على ليبيا ووصفته بالقرصنة واللصوصية[4]، ما أثار استياء الحكومة الإيطالية معتبرة وقوف الصحافة موقفا غير ودي، حيث قدم وزير خارجية إيطاليا إلى السفير البريطاني في روما مذكرة منددة بالموقف، وقد علقت الصحافة الإيطالية على هذا الموقف باختيار مقتطفات صحفية والرد عليها، وكان رد صحيفة "تربيونا" الإيطالية بهذا المقال "... إننا لا يجب أن نشعر بالأسى كثيرا لهذه الحملات في الصحافة، فبريطانيا فيها طبقة حكام من الساسة الذين يملكون غريزة سياسية تحكم على الشؤون الدولية بهدوء وبدون انفعال عاطفي وتمييز وإدراك، وهذه الطبقة هي التي توجه سياسة الحكومة، أما جمهور الشعب فهو يتأثر باعتبارات عاطفية، لذلك فهو يؤثر إلى حد ما في لهجة الصحف....".

كما عبرت الحكومة الإيطالية في برقية مبعوثة إلى وزير الخارجية البريطانية "جراي" منددة بهذا الموقف الصحفي، ومعتبرة أن هذا راجع إلى نقص المعلومات عن حالة

[1] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 60.
[2] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 141.
[3] العقاد صلاح، المرجع السابق، ص 14.
[4] كيلاني محمد سيد، الغزو الإيطالي على ليبيا والمقالات التي كتبت في الصحف المصرية ما بين عامي 1911 و1917، دار الفرجاني، ط1، القاهرة، 1996، ص 26.

طرابلس قبيل الغزو، وأن الإيطاليين حساسون تجاه الموقف البريطاني، وتمنت ألا يؤثر موقف الصحف البريطانية على الصداقة الإيطالية الإنجليزية[1].

كما عبر "فرانس ماكولا" وهو إنجليزي رافق الجيش الإيطالي في طرابلس خاصة بعد فظائع معركة الهاني حيث قال: " أبيت البقاء مع جيش لا هم له إلا ارتكاب جرائم القتل، وإن ما رأيته من المذابح وترك النساء المريضات العربيات وأولادهن، يعالجون سكرات الموت على قارعة الطريق، جعلني أكتب للجنرال كانيفا كتابا شديد اللهجة قلت له أني أرفض البقاء مع جيش لا أعده جيشا بل عصابة من قطاع الطرق والقتلة"[2].

ب- موقف ألمانيا:

طلب السلطان العثماني في برقية مرسلة إلى الإمبراطور الألماني التدخل من أجل الوساطة لحل النزاع، فكان رد الإمبراطور الألماني كما يلي:" الحكومة الألمانية قامت بالاتصال أكثر من مرة بالحكومة الإيطالية من أجل اتخاذ موقف أكثر ليونة، ولكن دون جدوى، والآن أعلنت الحرب ونظرا لوجود محالفة مع إيطاليا فإن التوسط صار مستحيلا، وأفضل طريق هو قبول الإنذار وإغلاق باب النزاع، وتحتفظ ألمانيا لنفسها بتقديم وبذل مساعيها الحميدة في اللحظة المناسبة"، وكان رأي وزير الخارجية ضرورة عدم التدخل والأخذ بموقف الحياد إلى غاية توقف الأعمال العسكرية واحتلال طرابلس، وستكون ألمانيا مستعدة للتدخل[3]. وبدافع الصداقة التي تجمع الدولة العثمانية بألمانيا، لجأت الصحافة الألمانية إلى الانحياز لصالح الدولة العثمانية، وراحت تذكر إيطاليا بموقفها في مؤتمر الجزيرة الذي كان معارضا لألمانيا وفي صالح فرنسا، لذلك لا تنصحها بانتظار الدعم والتأييد من ألمانيا، والصحافة الألمانية تتخذ نفس الموقف اليوم، وإذا سعت إيطاليا في الأيام الماضية إلى المحافظة على علاقتها مع فرنسا في أزمة مراكش، فإن ألمانيا تتبع نفس الطريق للحفاظ على علاقتها مع الدولة العثمانية[4].

وعند صدور مرسوم بيان الضم -طرابلس لإيطاليا- عبرت ألمانيا عن استيائها من التسرع في اتخاذ هذا القرار، وطلبت من إيطاليا التراجع عنه، خوفا من تفاقم الأمور وخلق

[1] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 62.
[2] لوتروب ستودارد، المرجع السابق، ص 72.
[3] منسي محمود حسن صالح، المرجع نفسه، ص 65.
[4] نفسه ص .64

نزاعات جديدة في حال إصرارها على الضم الكامل والنهائي ورفض الدولة العثمانية لهذا القرار[1].

كما كان لبرقية "وولف" -وهو مكتب للأنباء- صدى كبير في الأوساط الألمانية لما فيه من توبيخ للدولة العثمانية، وتحميل مسؤولية الوضع لولاتها، وأن عمل إيطاليا بإقدامها على الغزو المباشر والسريع، كان خوفا من تقدم دول أخرى للقيام بالمهمة وهو الأمر الذي لن تتقبله أبدا[2].

ومن المقالات الصحفية، علقت صحيفة ألمانية بأن ألمانيا في موقف محرج، بمقال جاء منه:" إن الترك يعولون على تأييد ألمانيا ومساندتها، وإذا خاب رجاؤهم فسيكون شعور بالمرارة نتيجة لذلك، ومن ناحية أخرى فإن أقل تعبير من جانب ألمانيا عن النوايا الطيبة نحو تركيا، معناه تصدع المحالفة الثلاثية"[3].

وفي الأشهر الأولى من الغزو، عبر الكاتب الألماني "فون غوتبرغ" عن وحشية الجيش الإيطالي أثناء معارك الغزو قائلا: " لم يفعل جيش بعدوه من أنواع الغدر والخيانة، ما فعله الطليان في طرابلس، فقد كان الجنرال كانيفا يستهين بكل قانون حربي، ويأمر بقتل جميع الأسرى سواء قبض عليهم في الحرب أو في بيوتهم، ويوجد الآن الكثير من الأسرى الذين لم يؤسر واحد منهم في الحرب، وأكثرهم من الجنود الذين تركوا في مستشفى طرابلس"[4].

ت- موقف فرنسا:

لم يكن خافيا على أية دولة موقف فرنسا المؤيد لإيطاليا منذ إرسالها الإنذار، فقد كانت تؤيد مخططات إيطاليا الاستعمارية دائما، وكان التأييد مبني على اتفاقيات منفعية متبادلة، مراكش لفرنسا وليبيا لإيطاليا، غير أن الدبلوماسية الفرنسية كانت حذرة باستمرار تجاه الموقف، فأمام تأييدها لم تدل بأي مساعدة لإيطاليا، حفاظا على موقفها مع الدول الأخرى،

[1] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 144.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 66.
[3] نفسه، ص 65.
[4] لوتروب ستودارد، المرجع السابق، ص 73.

فكانت تعلن الحياد وتخفي تأييدها[1]. وقالت الحكومة في تصريح لها بتاريخ أول أكتوبر 1911م" إن حكومة الجمهورية تصرح وتؤكد إلى من يهمه الأمر أنها قررت التزام الحياد التام في الحرب التي نشبت بين الدولتين العثمانية وإيطاليا، وتصرح الحكومة من جهة أخرى أنه سوف لن تسمح لأي سفينة حربية لهذا المتخاصم أو ذاك بالدخول والإقامة في موانئ فرنسا ومستعمراتها والبلدان المحمية أكثر من 24 ساعة، خارج الظروف الطارئة أو الظروف المبررة"[2].

وكان ردها على الوساطة مثل رد بريطانيا" لا يوجد في الوقت الحاضر مجالا للتدخل". كما فرضت على تونس موقف الحياد ومنعت تنقل العسكريين نحو طرابلس من الحدود التونسية، قامت أيضا بمنع مرور الإعانات والأسلحة بمراقبة الحدود[3].

أما موقفها من الضم فلم يكن لها موقف واضح، ففي مذكرة مرسلة إلى السفير البريطاني في باريس، اعترفت أن الضم سيضر بمصداقية اتفاقيتي باريس وبرلين، المتضمنتين سلامة الكيان العثماني[4]. وفي الصحافة فجريدة الماتان الفرنسية، كانت من المؤيدين للغزو، فلم تخفي سرورها بإعلان الحرب على الدولة العثمانية، فنشرت مقالا بتاريخ 26 مارس 1912م، جاء فيه ما يلي:" إن الحرب التي أعلنتها إيطاليا في طرابلس ليست حربا خاصة ولكنها حرب المدنية على الهمجية، وصولة النصرانية على الإسلام، ولهاتين الصفتين صارت إيطاليا جديرة بعطف الدول الأوروبية عليها"[5].

فيما أجمعت باقي الصحف الفرنسية على بشاعة ما يحدث لليبيا، وراحت تذم إيطاليا محملة المسؤولية لها إذا خرجت الحرب عن السيطرة[6].

وكتب مراسل جريدة اكسيلسيور الباريسية الفرنسية "المسيو كوسيرا" من بشاعة إيطاليا في غزوها لليبيا في الأشهر الأولى من العمليات العسكرية، وما نتج عنها من مقاومة " لا يخطر ببال أحد ما رأيناه بأعيننا من مشاهد القتل العام، ومن أكوام جثث الشيوخ والنساء والأطفال يتصاعد منها الدخان تحت ملابسهم الصوفية كالبخور يحرق أمام مذبح من

[1] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 71.
[2] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 69.
[3] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 147.
[4] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 72.
[5] الزاوي احمد الطاهر، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص 59.
[6] كيلاني محمد السيد، المرجع السابق، ص 373.

مذابح النصر الباهر، ومررت بمائة جثة بجانب حائط قضي عليهم بأشكال مختلفة. ما فررت من هذا المنظر حتى تمثلت أمام عيني عائلة عربية قتلت عن آخرها، وهي تستعد للطعام، ورأيت طفلة صغيرة أدخلت رأسها في صندوق حتى لا ترى ما يحل بها وبأهلها. إن الإيطاليين فقدوا عقولهم وإنسانيتهم من كل وجه"[1].

ث- الموقف النمساوي:

إن دولة النمسا برغم تواجدها مع ايطاليا وألمانيا ضمن المحالفة الثلاثية، فقد كانت بينها وبين ايطاليا الكثير من المشاكل المعلقة في أقاليم إيطاليا التي لم تتحرر، وفي ألبانيا، وبسبب تواجد النمسا، سعت إيطاليا إلى التحرر من المحالفة الثلاثية، مفضلة الوفاق الثلاثي[2].

وقد أثارت الصحف الإيطالية بنشر بنود الإنذار الإيطالي الموجه إلى تركيا قلق وزير الخارجية النمساوي الكونت هرنتال خوفا من أن تصل العمليات العسكرية للغزو إلى شبه جزيرة البلقان، مما قد يضر مشاريع النمسا التي تعتبر البلقان منطقة نفوذ لها[3].

أما بعد إعلان الضم، لم تصدر النمسا أي بيان علني[4]، غير أنها عبرت عن استيائها من المرسوم واعتبرته قرارا متسرعا وقد يؤثر سلبا على علاقات الدولة العثمانية مع الحلف الثلاثي، وهذا سيزيد من تأزم الأوضاع[5].

أما موقف الصحافة، فلم تؤيد سياسة التقتيل والتعذيب التي انتهجتها إيطاليا عند غزوها لليبيا، ونجد هذا التنديد في مقالات المراسل الصحفي النمساوي "هرمان رنول" حيث قال" لقد قتل الطليان في غير ميدان الحرب كل عربي زاد عمره عن الأربعة عشر سنة، ومنهم من اكتفوا بنفيه وأحرق الطليان في 26 أكتوبر سنة 1911م، حيّا خلف بنك روما، بعد أن ذبحوا أكثر سكانه بينهم النساء والشيوخ والأطفال"، وقال: " رجوت طبيبين عسكريين من أطباء المستشفى أن ينقلوا بعض المرضى والمصابين المطروحين على الأرض تحت حرارة الشمس، فلم يفعل فلجأت إلى راهب من كبار جمعية الصليب الأحمر

[1] لوتروب ستودارد، المرجع السابق، ص 75.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 68.
[3] نفسه، ص 69.
[4] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 146.
[5] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 72.

وهو الأب "يوسف بافيلاكو" وعرضت عليه الأمر لكن رفضه، فكان الجندي الايطالي يرفس جثة العربي برجله، وفي صباح اليوم التالي وجدت الجرحى والمرضى الذين رجوت الراهب من أجلهم قد ماتوا"[1].

ج- الموقف الروسي:

باعتبار العلاقات المتوترة بين روسيا والأستانة، ومصالح روسيا الواضحة في المضايق تدفع الدولة العثمانية إلى التفكير في أن روسيا وحدها قادرة على تأييد إيطاليا وعلنا، غير أن روسيا كانت أولى المبادرين لحل المشكل، فقام "سازونوف Serguei Sazonov" وزير خارجية روسيا بالتحدث إلى الحكومات الأوروبية بغرض الوصول إلى حل للأزمة الإيطالية العثمانية، يتمثل في إرغام الدولة العثمانية على قبول الهدنة، غير أن الحكومات قابلت هذا الاقتراح بالرفض بسبب الغيرة والتنافس بين الدول، فالنمسا مثلا كان تخوفها من أن يعود فضل نجاح المفاوضات إلى روسيا بدلا من حليفات إيطاليا[2].

وحاولت روسيا استغلال الأوضاع لصالحها، فحاولت عقد معاهدة مع الدولة العثمانية في أكتوبر 1911م تتعهد فيه بالمحافظة على أملاك الدولة العثمانية مقابل الحصول على إذن منها بمرور سفنها الحربية عبر الدردنيل والبوسفور، وهو ما رفضته الدولة العثمانية، ورفضته أيضا بريطانيا التي كانت تنتظر روسيا منها التوسط لصالحها، ولكن رفضها جاء بعد أن ساءت العلاقة بينها وبين روسيا ورأت أنه يمكن أن توافق على مرور السفن الحربية في المضيق ولكن في حالة السلم[3].

أما موقف روسيا من قرار الضم، لم يكن مخالفا لباقي الدول، ورأت أنه لن تكون له انعكاسات قانونية[4]، وكان من الأفضل إعلانه بعد التوصل إلى اتفاق بين الجهتين المتحاربتين، في هذه الحالة تستحسنه الدول الكبرى، ورأى وزير الشؤون الخارجية الروسي أن هذا المرسوم قد يعقد الأمور وليس له أي فائدة في ظل الأوضاع الراهنة[5].

كانت هكذا ردود الأفعال من الغزو: المواقف السياسية الحياد مراعاة لمصالحها، ومن

[1] لوتروب ستودارد، المرجع السابق، ص 73.
[2] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 148.
[3] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 68.
[4] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 71.
[5] خيالة سامي هاشم، المرجع نفسه، ص 75.

الضم رأت أن إيطاليا تسرعت في إصدار هذا القرار، أما موقف الصحافة فكان الحياد أولا، وبعدما رأت فظاعة الاستعمار والجيش الإيطالي، فقد نددت بهذه الأفعال الوحشية.

5- نقل العمليات الحربية خارج ليبيا:

وكرد من إيطاليا على عدم استسلام الدولة العثمانية لها، وردود الأفعال الأوروبية من وراء ضم طرابلس، قامت بخطوتين:

الأولى نقل العمليات الحربية إلى البلقان استعدادا منها لعمليات حربية شرق البحر المتوسط، ومحاصرة الجزء الآسيوي للدولة العثمانية متحججة بحماية سواحل إيطاليا والمدن الإيطالية، وتأمين الحملة العسكرية على طرابلس وسفنها التجارية في الأدرياتيك ضد الغارات التركية[1].

وأمام صمت الدول الأوروبية الكبرى قامت بتهديد الدولة العثمانية عن طريق محاوله قصف الدردنيل أين كان الأسطول العثماني، ما دفع بتركيا إلى إغلاق المضيق يوم 5 أفريل 1912م، ولمدة شهر، حيث أعادت فتحه بعد ضغط الدول المتضررة من هذا الغلق[2]. وأقدمت إيطاليا بعدها على احتلال جزر بحر ايجة التابعة للدولة العثمانية من أجل إرغامها على الاستسلام وتوقيع عقد الصلح، وحتى تقول للدول الأوروبية أنها قوية وحرة في تحركاتها[3].

أما الخطوة الثانية تمثلت في نقل العمليات الحربية إلى البحر الأحمر والميت، متخذة حماية جاليتها في اريتريا، ومنع تسريب الأسلحة إلى برقة كأعذار. وكان هدفها خلق مشاكل للدولة العثمانية. وقامت بمحاصرة الساحل العثماني في البحر الأحمر أين تحالفت مع حاكم منطقة عسير بالجنوب الغربي للسعودية محمد علي الإدريسي ضد العثمانيين، وقامت بتموين ثورته عن طريق السلاح والمال، وبهذا إشغال الدولة العثمانية[4].

أما مواقف الدول الأوروبية فكان الصمت أمام هذه التحولات، وحيث لم تكن لها مصالح فيها كروسيا ألمانيا والنمسا، أما بريطانيا وفرنسا فقد طالبتا إيطاليا بإيقاف العمليات

[1] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 85.
[2] نفسه، ص 90.
[3] نفسه، ص 91.
[4] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 91.

الحربية التي تسبب خطرا على مستعمراتهما، وحذرتا إيطاليا من الانفجار الإسلامي في المنطقة، ما دفع بإيطاليا إلى توقيف العمليات إرضاء لبريطانيا[1].

6- استسلام الدولة العثمانية وتوقيع معاهدة الصلح أوشي لوزان:

بعد انسحاب إيطاليا من البحر الأحمر بعملياتها العسكرية، عملت على تنشيط عساكرها في طرابلس وبرقة في ربيع سنة 1912م، وعززت قواتها إلى أن وصلت إلى 110 ألف جندي. وكانت قد استخدمت جنودا كانوا بأريتريا لقدرتهم على تحمل الجو الإفريقي، وقامت بإنشاء خط سكة حديدية من شمال طرابلس إلى جنوبها، ووفرت عددا من السيارات للنقل، وعززت قواتها البحرية، وتفرغت لنشر الدعاية في أوساط الطرابلسيين، بأن الدولة العثمانية عاجزة على إمدادهم وعليهم الاهتمام بحياتهم ومواصلة أعمالهم اليومية تحت ظل الحكم الجديد[2].

وكانت الدولة العثمانية حقا عاجزة حربيا عن مواجهة قوة إيطاليا المتفوقة عددا وعدة على الأراضي الطرابلسية. وأمام قيام الشعوب البلقانية في جنوب أوروبا، التي تخضع للحكم العثماني بالثورة والمطالبة بالاستقلال، واتسعت هذه الثورة حتى هددت تركيا بفقدانها لإسطنبول عاصمتها، وهو الوضع الذي لا تريد الوصول إليه الدولة العثمانية قطعا[3]. فرضخت لمطالب إيطاليا الرامية إلى توقيع الصلح، وكان هذا الحل الأمثل لها لإنقاذ الموقف وتفادي الكثير من الخسائر التي تؤدي إلى زوالها من مناطق نفوذها[4].

أولا: المبادرات الدولية للتسوية

قام وزير الخارجية البريطانية باقتراح حل من أجل التسوية وإيقاف الحرب، دون المزيد من الدماء وحفاظا على السياسة العثمانية خارجيا تمثل في اعتراف الدولة العثمانية بسيادة إيطاليا مدنيا، مقابل اعتراف إيطاليا بالسيادة الروحية للسلطان، ومع السماح للمسلمين بممارسة عباداتهم الدينية بدون أي عراقيل، والإبقاء على القوانين والعادات داخل ليبيا دون المساس بها، وتدفع إيطاليا مبالغ سنوية عن طريق شيخ الإسلام اعترافا بالخلافة

[1] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 92.
[2] يحي جلال، المرجع السابق، ص 473.
[3] فشيكة محمد مسعود، رمضان السويحلي البطل الليبي الشهير بكفاحه للطاليان، دار الفرجاني، ط1، طرابلس، 1974، ص 63.
[4] المصري محمد ابراهيم لطفي، المرجع السابق، ص 40.

الروحية، جاء هذا الاقتراح بناء على تمسك الدولة العثمانية بولاية طرابلس وبنغازي[1]. وافقت إيطاليا مبدئيا عليه، غير أن الدولة العثمانية لم تر في هذا الصلح شروطا مناسبة لها ولم يحصل التوافق.

بعد هذا الاقتراح المرفوض بادرت فرنسا بدورها إلى تقديم اقتراح تمثل في عقد مؤتمر أوروبي بشروط مناسبة، مع تقديم تنازلات من الطرفين كإلزامية سحب الحامية العثمانية من ولاية طرابلس -طرف الدولة العثمانية- والتنازل الإيطالي في إعادة الجزر المحتلة في بحر ايجة إلى الدولة العثمانية، مع تأجيل تحديد النظام السياسي لطرابلس لغاية تنازل حكومة تركيا عن ممتلكاتها بصورة رسمية[2].

إن المقترح الفرنسي يهدف إلى عدم تحقيق أي تفوق لأي طرف قد يضر بمصالحها مستقبلا، هذا ما يؤكده تصريح السفير الفرنسي في إسطنبول يوم 7 يونيو 1912م حيث قال:" يبدو لي أنه من أجل إنهاء الحرب العثمانية الإيطالية، يجب على فرنسا أن تسعى لعقد صلح ودي، بحيث لا يعطي أيا من الجهتين المتحاربين نجاحا تاما، ففشل إيطاليا الصريح سيشكل خطرا حقيقيا على ممتلكاتنا الإسلامية في إفريقيا، ولكن انتصارها لن يكون أقل خطرا على وضعنا في إسطنبول"[3]. لكن هذا المقترح قوبل بالرفض من بعض الدول الأوروبية -ألمانيا والنمسا-.

أما الاقتراح النمساوي فكان مشروعا من مرحلتين في المرحلة الأولى، تسليم طرابلس إلى باي تونس، وبرقة إلى خديوي مصر، وتلتزم إيطاليا بضمان حقوق الخليفة الدينية في هذه المناطق، وإعلان العفو العام للأهالي، وبعد ترحيل الجيش العثماني تنتهي المرحلة الأولى من المشروع. في المرحلة الثانية تصبح فرنسا وبريطانيا قانونيا القوتين الحاميتين لطرابلس وبرقة، وعلى هذا الأساس يتم التفاوض مع إيطاليا تحت رعاية النمسا، وتسليم المقاطعتين لها -لإيطاليا-. وكانت النمسا تسعى من وراء هذا الاقتراح إصلاح علاقتها مع إيطاليا.

[1] الصلابي محمد علي، المرجع السابق، ص 339.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 323.
[3] نفسه، ص 324.

هذا المشروع اعتبرته إيطاليا إهانة للقوات الإيطالية، وعارضته مما أدى إلى فشله[1].

وقدم البارون مارشال في التدخل الألماني لحل النزاع باقتراح في أول جوان 1912م، عند لقائه مع سفير إيطاليا في برلين "بانشا" وقد اقترح عليه أن يكون التدخل جماعيا للدول الكبرى بزعامة روسيا، والحل الوحيد الذي تقبله الدولة العثمانية هو إعادة برقة ودواخل منطقة طرابلس مقابل التخلي عن طرابلس لإيطاليا[2].

وكان هذا المقترح قد قدمه وزير الحربية العثماني شوكت بك فهو يهدف إلى التخلي عن الشريط الساحلي لإيطاليا، وتبقى برقة ودواخلها للدولة العثمانية مع فزان.

وبعد المحاولة الألمانية اقترح سعيد باشا الوزير الأكبر حلا بقوله:" بما أن السلطان لا يمكنه التنازل بشكل مباشر عن منطقة طرابلس وبرقة لصالح إيطاليا، فإنه من رأي منح هذه المقاطعات أو تحويل السيادة العثمانية إلى الشيخ السنوسي الذي يبقى تحت سلطة خليفة إسطنبول الروحانية"، وبهذا يمكنه التفاوض مع إيطاليا بحرية دون تحمل الدولة العثمانية لأي مسؤولية[3]. توالت الاقتراحات دون الوصول إلى حل يرضي الطرفين.

ثانيا: المفاوضات الثنائية وتوقيع الصلح

إن تفاقم الوضع في البلقان وداخل ليبيا، وعجز إيطاليا عن توسيع سيطرتها في الدواخل، دفع بالجانبين إلى الإسراع في حل النزاع وإيقاف الحرب بينهما، دون تدخل الدول الأخرى[4]. وبادر جيوليتي بالاتصال بالطرف الثاني لاختيار بلد محايد من أجل الالتقاء للحوار، واستقر الاختيار على سويسرا[5].

تمثلت الشروط العثمانية للصلح فيما يلي:

- إعلان الحكم الذاتي على المقاطعتين وتحويلهما إلى دولة أو دولتين تقومان على مواثيق دولية.
- كل نشاط اقتصادي وصناعي هو حكر على إيطاليا وحدها.
- تعيين حرس وطني بضباط مختلطون عثمانيين وايطاليين كسيادة مشتركة.

[1] خيالة سامي هاشم، المرجع السابق، ص 98.
[2] لزعر نبيل، المرجع السابق ص 157.
[3] خيالة سامي هاشم، المرجع نفسه، ص 96.
[4] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 330.
[5] خيالة سامي هاشم، المرجع نفسه، ص 100.

- بقاء القوات الإيطالية بالمناطق التي احتلتها[1].

وتمثلت الشروط الإيطالية في:

- وقف القتال وسحب تركيا لقواتها العسكرية من ليبيا.
- اعتراف الدول باستحواذ إيطاليا عليها، مع عدم الإشارة إلى السيادة العثمانية على ليبيا[2].

وتغيرت هذه المطالب حسب متطورات المناقشات الثنائية.

بدأت المحادثات في مدينة لوزان بسويسرا في شهر جوان من عام 1912م، كان الجانب العثماني ممثلا في الأمير سعيد حليم، رئيس مجلس الدولة بالأستانة، عرضت فيه إعلان استقلال طرابلس تحت رئاسة أمير مسلم تابع للسلطان، وأنه صعب على تركيا الاعتراف بسيادة إيطاليا على طرابلس التي كانت ولاية لها، حفاظا لماء وجهها أمام العالم الإسلامي. أما إيطاليا فكانت لا تريد أي حل يتعارض مع مرسومها المعلن سابقا -مرسوم الضم-. وبقي كل جانب على رأيه دون التوصل إلى حل بينهما[3].

تجددت المفاوضات يوم 12 جويلية 1912م، أين قدمت الدولة العثمانية ممثلة في وفدها، الكثير من التنازلات تمثلت في:

منح إيطاليا قاعدتين بحريتين على الساحل.

منحها امتيازات اقتصادية هامة.

منح الاستقلال الذاتي لطرابلس.

وقد رفضت إيطاليا هذا الحل[4]، ولجأت إلى فرض ضغط عسكري عليها، فوجهت بعض قطع الأسطول يوم 18 و19 جويلية 1912م، لمحاولة اختراق مضيق الدردنيل، وتراجعت بعد تبادل القصف مع مدفعية عثمانية، لتقوم بعدها الحكومة العثمانية باستدعاء وفدها المفاوض من سويسرا كرد منها على الأعمال الحربية لإيطاليا في مناطق نفوذها[5]. لتستأنف المفاوضات يوم 13 أوت 1912م.

---

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 331.
[2] منسي محمود حسن صالح، المرجع السابق، ص 156.
[3] يحي جلال، المرجع السابق، ص 475.
[4] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 159.
[5] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع نفسه، ص 337.

وقد أعلن الوفد العثماني برئاسة نابي بك عن خمسة اقتراحات:

- تخلي إيطاليا عن ولاية طرابلس.
- حصولها على امتيازات في المقابل.
- إقامة حكم في الولاية شبيه بحكم فرنسا في تونس.
- منح الحكم الذاتي مع التنازل عن السيادة الكاملة على ميناءين يقع اختيارهما في الوقت الحاضر في الأماكن غير المأهولة.
- منح الحكم الذاتي لإقليم برقة والتنازل التام عن طرابلس للحكومة الإيطالية.

قوبلت هذه المقترحات برفض إيطاليا لها[1].

ولم يكن أمام إيطاليا سوى التهديد كحل أخير مع تركيا، فسلمت مذكرة إلى وفدها في مدينة أوشي على لسان جيوليتي جاء فيها:" إن صبرنا وانتظارنا لهما حد وإننا غير مستعدين لنكون أداة لألاعيبكم إلى أجل غير مسمى"، وهددت تركيا بأنها إن لم توقع الصلح في ثمانية أيام قبل يوم 10 أكتوبر 1912م، ستوسع عملياتها الحربية وستقطع المفاوضات[2].

وقد جاء في الاتفاق السري الذي تراه إيطاليا الحل الأنسب للنزاع وعلى الدولة العثمانية التوقيع عليه ما يلي:

- توقيف تركيا وإيطاليا القتال، وسحب الجنود والضباط الأتراك من ميدان القتال في طرابلس وبرقه.
- إصدار السلطان العثماني محمد الخامس فرمان بتنازله عن حقوقه في طرابلس وبرقة لأهلها، ومنحهم الاستقلال الداخلي المطلق والتام، مع تعيين ممثل له بلقب نائب السلطان يقوم بحماية المصالح العثمانية.
- إصدار إيطاليا منشورا إلى أهالي ليبيا يذكر فيه أن بلادهم أصبحت خاضعة خضوعا تاما السيادة الملكية الإيطالية.
- ويعفو فيه عن الليبيين الذين يخلدون للهدوء، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية[3].

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 339.
[2] المنتصر عبد المجيد خليفة، المرجع السابق، ص 183.
[3] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 377.

- يشترط انسحاب القوات التركية من ليبيا قبل أن تنسحب القوات الإيطالية من جزر الدوديكانيز المحتلة.
- يمنع على تركيا منعا باتا إرسال أسلحة أو مساعدات إلى العرب في ليبيا[1].

وفي اجتماع مجلس الوزراء العثماني يوم 8 أكتوبر 1912م، لإقرار معاهدة الصلح، انفجرت مظاهرات أمام الباب العالي مطالبة بإسقاط الحكومة ومواصلة الحرب، ماذا دفع بالمجلس إلى التراجع عن إجراءات إقرار الصلح لأسباب منها:

- رفض المقاومة في طرابلس للصلح.
- اشتداد المعارضة في البرلمان العثماني.
- وتذمر الرأي العام العثماني.

ونتيجة تزايد الضغوط الإيطالية، أبرقت الحكومة العثمانية أمرا إلى وفدها في مدينة أوشي بالتوقيع على الاتفاقية يوم 15 أكتوبر 1912م[2]، ليكون التوقيع رسميا يوم 18 أكتوبر 1912م بأوشي لوزان، بعد أن أمر جيوليتي جيشه بإيقاف العمليات الحربية[3].

أما ما جاء في وثيقة الصلح المعلنة ما يلي:

- انتهاء الحرب وتقرر السلم.
- انسحاب الجيش العثماني من طرابلس وبعده الجيش الإيطالي من جزر ايجة.
- إطلاق سراح الأسرى، وإعلان العفو الشامل، وعودة سريان الاتفاقيات السابقة بين الدولتين.
- موافقة الحكومة الإيطالية على إلغاء الامتيازات الأجنبية عند موافقة سائر الدول على الإلغاء.
- عودة الإيطاليين الذين أخرجوا من العمل إلى الخدمة في مختلف الممالك العثمانية وتعويضهم مدة العزل.
- تعيين حصة طرابلس الغرب وبنغازي من الديون العمومية العثمانية[4].

[1] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع السابق، ص 184.
[2] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 347.
[3] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع نفسه، ص 186.
[4] الحصري ساطع، المرجع السابق، ص 192.

وهكذا توصل الطرفان إلى التوقيع على الصلح، بعد استسلام الدولة العثمانية تحت ضغوط الوضع في البلقان، والوضع في طرابلس الذي حال دون الظفر بالنصر لإيطاليا[1]. سارعت الدول الأوروبية بعد توقيع الصلح بالاعتراف بسيادة إيطاليا على ليبيا رسميا، وأولها كانت روسيا يوم 16 أكتوبر 1912م، وبعدها النمسا وألمانيا وبعدها فرنسا يوم 20 أكتوبر 1912م. وقد انتهت الحرب رسميا بين إيطاليا وتركيا في طرابلس وبرقة بتجريد القوات العثمانية المتواجدة في معسكر الأتراك دون أي مقاومة منهم، من طرف القائد الإيطالي "كاميرا Camera" يوم 22 أكتوبر 1912م[2].

وهذا لا يعني استسلام وخضوع الإقليمين طرابلس وبرقة لإيطاليا خاصة بوجود مقاومة شديدة للمجاهدين[3]. وقد خلفت معاهدة الصلح آثار سلبية خاصة في نفوس المقاومين العرب، الذين كانت آمالهم مرهونة على وجود القوات التركية كمساندة لهم، وبانسحابها أدرك الأهالي أن الدولة العثمانية قد تخلت عنهم، ما دفعهم إلى التلاحم بقوتهم الذاتية للتغلب على المغتصب الإيطالي[4].

[1] الشنيطي محمد، المرجع السابق، ص 53.
[2] المنتصر خليفة عبد المجيد، المرجع السابق، ص 186.
[3] يحي جلال، المرجع السابق، ص 845.
[4] الجمل شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص 378.

الخاتمة

تبين لنا من خلال بحثنا لموضوع الغزو الإيطالي لليبيا بين التحالفات الدولية والاستعدادات العسكرية 1878- 1912م، جملة من الاستنتاجات كالآتي:

حكمت الأسرة القرمانلية إيالة طرابلس مدة 124 سنة، بتبعية اسمية للدولة العثمانية.

وفي أواخر حكم الأسرة خاصة أواخر عهد يوسف باشا، تدهور الحكم القرمانلي لعدة أسباب منها:

اعتمادها على القرصنة كمصدر رئيسي لدخل الولاية، مما أوقعها في الديون.

ازدياد التدخل الأجنبي من أجل تسوية مشكلة الديون بين الرعايا الأجانب والباشا.

لجوء الباشا إلى فرض الضرائب على الأهالي من أجل تسديد الديون، مما سبب التمرد والثورات.

الصراع الأسري نحو السلطة، الذي خلف حوادث مؤلمة في تاريخ حكم الأسرة.

سارعت الدولة العثمانية إلى استرجاع حكمها المباشر بعد هذه الأوضاع، بإرسال أسطول لإلقاء القبض على آخر باشا قرمانلي-علي باشا-. وبعودة الحكم العثماني المباشر، لم تهدأ الولاية بسبب سوء تسيير الولاة لها، وهو ما سبب الثورات ضد الحكم العثماني التي أدت إلى إضعافه.

وبما أن إيطاليا كانت تطمح إلى مكانة بين الدول العظمى الأوروبية، عملت على عدم تضييع الفرصة المتبقية في شمال أفريقيا، واستغلت ضعف الولاة العثمانيين، فلجأت إلى كل السبل الممكنة لجعل ليبيا تحت سيطرتها، فاتجهت أولا إلى سياسة التغلغل السلمي، وكانت قد حصلت على موافقة الدول عن طريق معاهدات على أساس التبادل والتنازل، طرابلس لإيطاليا مقابل مصر لبريطانيا ومراكش لفرنسا والمضايق لروسيا، ومعاهدات بين ألمانيا وأيضا النمسا على أساس منفعة الطرفين.

تمثلت سياستها السلمية في أساليب ثقافية من أجل محو الهوية العربية والانتماء الديني، عن طريق التنصير والبعثات التعليمية.

حاولت مد جذورها الاقتصادية لتكوين شبكة في ليبيا تمثلت في بنك روما، الذي نشط خارج مهامه لتكوين هذه القاعدة، وكان ينشط تحت أوامر من الحكومة الإيطالية، لأنه

جزء هام من المخطط الاستعماري. غير أن هذه السياسة واجهت فطنة ونباهة شعب عربي رافض للتواجد الصليبي على أرضه. وبعد فشل السياسة السلمية لجأت إلى استخدام الصحافة لتعبئة الرأي العام وتهيئته لتقبل فكرة الغزو العسكري لليبيا.

وقد ازدادت حدتها مما دفع بصانعي القرار ساسة إيطاليا بتسريع عملية الغزو، فمهدت عن طريق إنذار للدولة العثمانية بتعرض رعاياها للخطر، ويجب عليها حماية مصالحها داخل ليبيا. كانت قد استعدت عسكريا عن طريق حملة مجهزة عدة وعتادا، تفوق القوة العثمانية بعشرات المرات، ووضعت آخر خططها حيز التنفيذ بتوجيه أسطولها إلى سواحل كل من: طرابلس، بنغازي، درنة، الخمس وطبرق، وقامت بقصفها ابتداء من أول أكتوبر 1911م.

لتعلن في اليوم الخامس من الشهر الموالي ضمها لمدينة طرابلس تحت اسم المملكة الإيطالية.

إن هذه الهجمة الشرسة دفعت بالليبيين والعرب المتطوعين إلى الالتفاف والتمسك بروابطهم مع الدولة العثمانية، لأنها في نظرهم قوة إسلامية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة القوى الأوروبية الاستعمارية.

وأمام هذه المقاومة الليبية، تبخرت فكرة احتلال ليبيا بنزهة عسكرية، وبقيت القوات الإيطالية متمركزة في السواحل، ولم تستطع التوغل في الدواخل إلا بعد أعوام.

وقد انسحبت الدولة العثمانية مرغمة من ساحة النزال، بعد تفاقم مشاكل البلقان وأمام تهديد إيطاليا لها بمهاجمة الدردنيل. أقدمت على هذه الخطوة حفاظا على ممتلكاتها في تلك المناطق، ووقعت على معاهدة الصلح دون الاعتراف بسيادة إيطاليا على ليبيا، حفاظا على ماء وجهها أمام الدول الإسلامية.

كانت معاهدة الصلح بعد عدة محاولات خارجية فاشلة، حيث اتفق الطرفان المتنازعان على تسوية الوضع دون تدخل خارجي، وهو ما حصل يوم 18 أكتوبر 1912م بمدينة لوزان السويسرية، وبموجب المعاهدة اعترف السلطان باستقلال طرابلس وبرقة الذاتي. واستقدمت الدولة العثمانية جيشها من طرابلس. وهذه لم تكن النهاية لأن المقاومة الليبية ظلت مستمرة ورافضة للاستعمار الأوروبي الصليبي.

الملاحق

ملحق رقم 1: شجرة الأسرة القرمانلية[1]

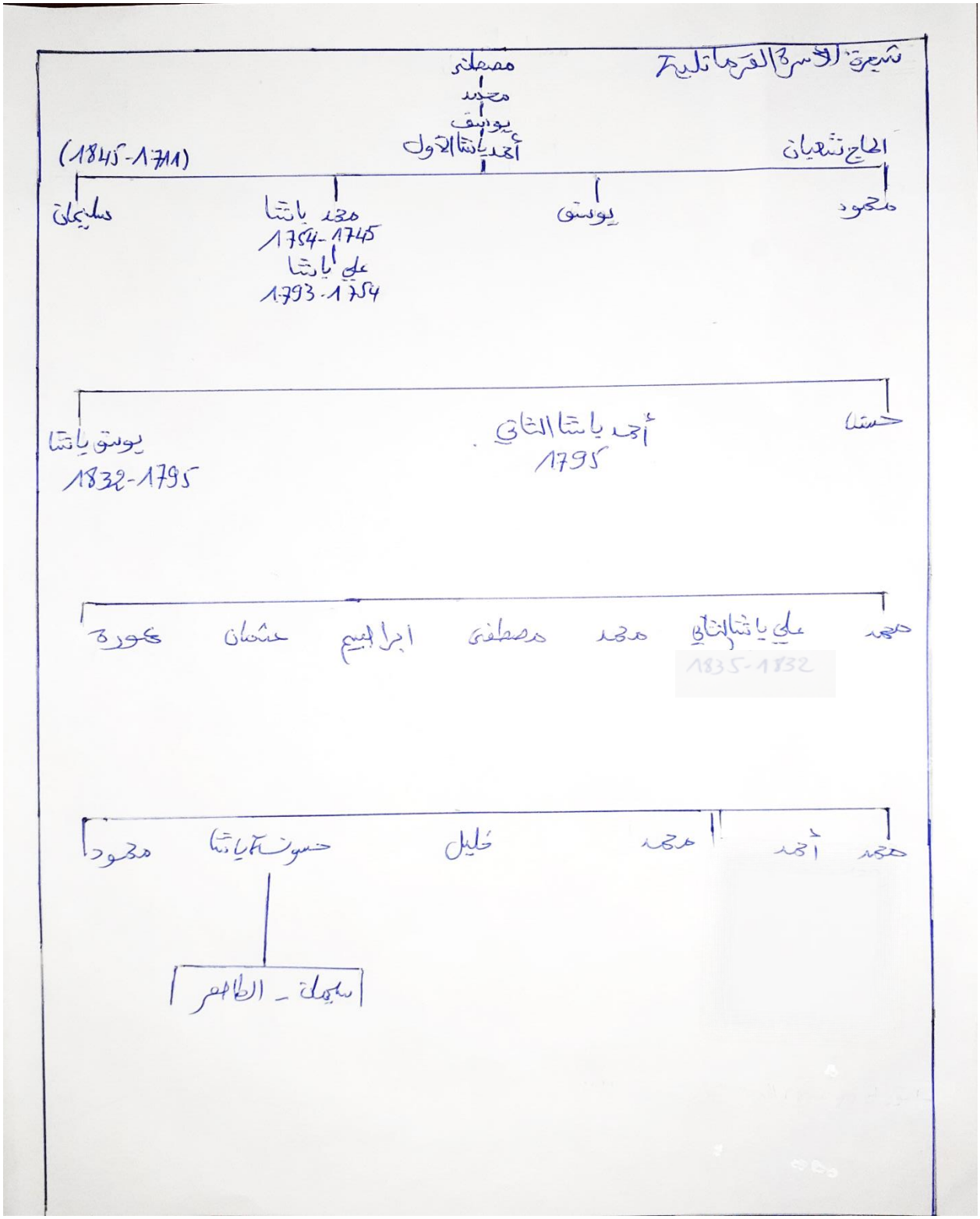

[1] اتوري روسي، المرجع السابق، ص 418.

ملحق رقم 2: ولاة طرابلس في العهد العثماني الثاني[1]

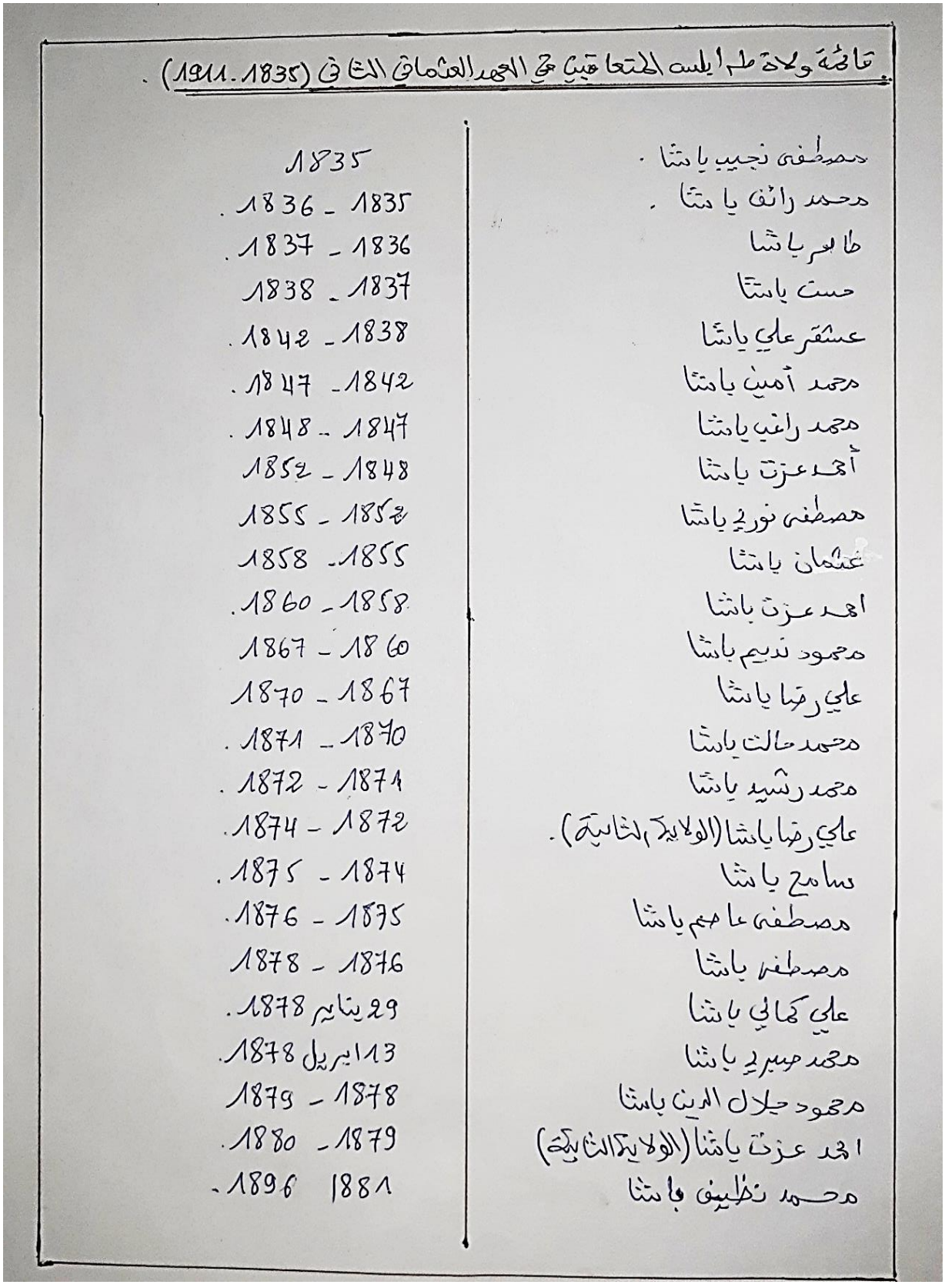

قائمة ولاة طرابلس الحتعاقبين في العهد العثماني الثاني (1835-1911).

مصطفى نجيب باشا	1835
محمد رائف باشا	1835 - 1836
طاهر باشا	1836 - 1837
حسن باشا	1837 - 1838
عسكر علي باشا	1838 - 1842
محمد أمين باشا	1842 - 1847
محمد راغب باشا	1847 - 1848
أحمد عزت باشا	1848 - 1852
مصطفى نوري باشا	1852 - 1855
عثمان باشا	1855 - 1858
احمد عزت باشا	1858 - 1860
محمود ندیم باشا	1860 - 1867
علي رضا باشا	1867 - 1870
محمد صالح باشا	1870 - 1871
محمد رشيد باشا	1871 - 1872
علي رضا باشا (الولاية الثانية)	1872 - 1874
سامح باشا	1874 - 1875
مصطفى عاصم باشا	1875 - 1876
مصطفى باشا	1876 - 1878
علي كمالي باشا	29 يناير 1878
محمد مبيريو باشا	13 ابريل 1878
محمود جلال الدين باشا	1878 - 1879
احمد عزت باشا (الولاية الثالثة)	1879 - 1880
محمد ظليف باشا	1881 - 1896

[1] اتوري روسي، المرجع السابق، ص ص 492، 493.

ناصف باشا	1896 - 1898
هاشم باشا	1899 - 1900
حافظ محمد باشا	1900 - 1902
حسن حسني باشا	1902 - 1904
راجي باشا	1904 - 1908
احمد فوزي وحسن حسني باشا	1908 - 1910
ابراهيم ادهم باشا	1910 - 1911
احمد بسيم بك (قائمقام أعمال الوالي)	1911

ملحق رقم 3: قناصل ايطاليا بطرابلس من 1861 إلى 1911م[1]

قناصل إيطاليا

1864 — 1861	Ansaldi	أنسالدي
1868 — 1864	Certari	شيرتاري
1875 — 1868	Bosio	بوزيو
1882 — 1879	A. De Coysuela	أ. دي جوزيويلا
1884 — 1882	Lambertenghi	لمبرتنجي
1884	Castrino	كاسترينو
1895 — 1885	P. Grande	ب. جراندي
1900 — 1896	Motta	موتا
1902 — 1900	F. Chicco	ف. كيكو
1902 — 1901	Scaniglia	سكانيليا
1907 — 1902	Medana	ميدانيا
1911 — 1907	Pestalossa	بستالوتزا

[1] كوستانزيو برنيا، المرجع السابق، ص 316.

ملحق رقم 4: خريطة أقاليم ليبيا.[1]

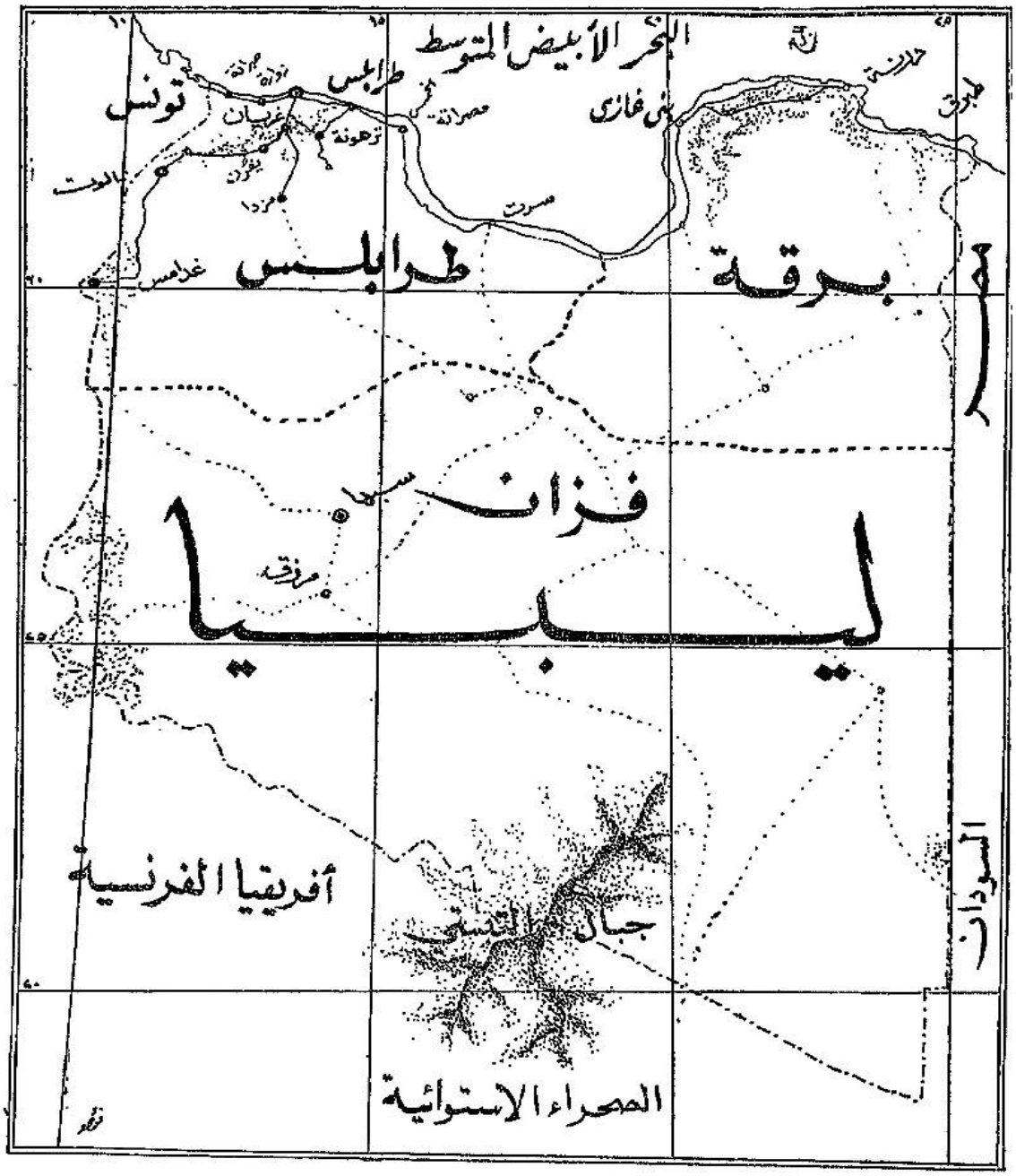

[1] رشدي راسم، المرجع السابق، ص 269.

ملحق رقم 5: أهم المناطق والقبائل في ليبيا[1]

خريطة رقم (١ - ١) أهم المدن، مناطق القبائل والأقاليم (١٩١٠ - ١٩١١)

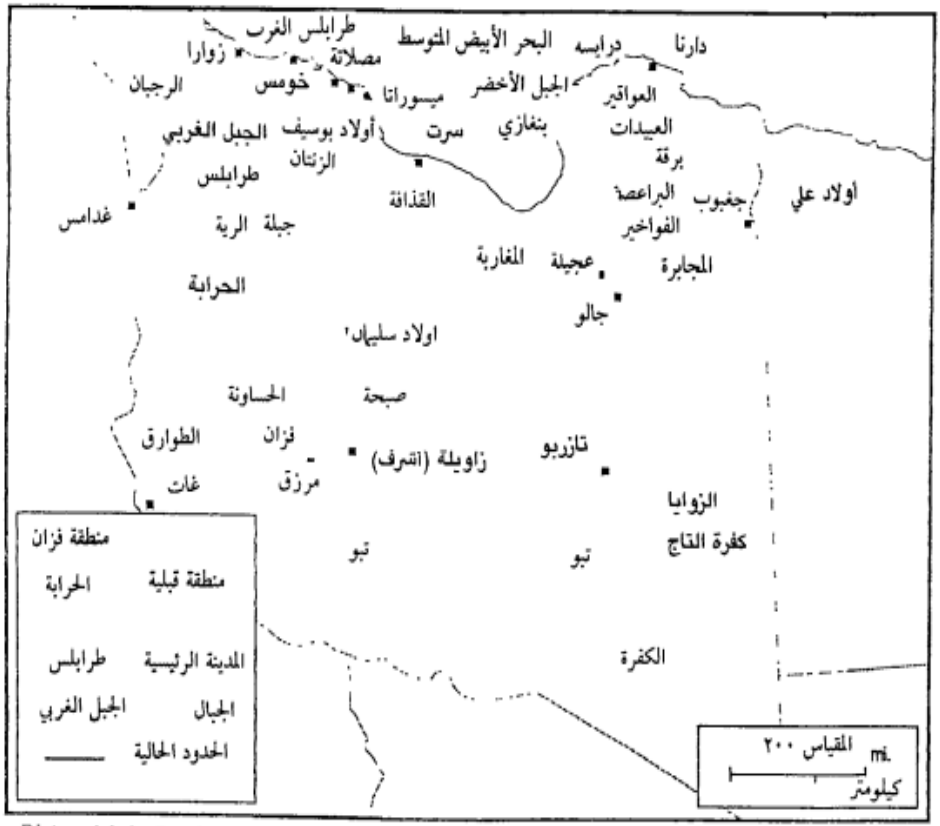

المصادر: Enrico Di Agostini, *Le Populazioni Della Tripolitania* (Tripoli, Uffico Politico Militare, 1917), p. 39; *Handbook of Libya*, p 97, and Aghil M. Barbar, «Tarabulus (Libyan Resistance to Italian Invasion, 1911-1920),» (Ph. D. Dissertation, History, Madison, University of Wisconsin, 1980), p. 98.

[1] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 428.

ملحق رقم 6: صورة جيوليتي[1]

جوفانى جوليتى الداعية الاول للاستعمار الايطـــالى لليبيـــــا

[1] المنتصر عبد المجيد خليفة، المرجع السابق، ص 53.

ملحق رقم 7: اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا بشأن طرابلس[1]

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES

LES ACCORDS FRANCO-ITALIENS

DE 1900-1902

PARIS

IMPRIMERIE NATIONALE

MDCCCCXX

ANNEXE I.

M. BARRÈRE, Ambassadeur de la République française à Rome,
à S. E. M. le Marquis VISCONTI VENOSTA, Ministre des Affaires étrangères d'Italie.

Rome, 14 décembre 1900.

A la suite de la conclusion entre la France et la Grande-Bretagne de la Convention du 21 mars 1899 (1), mon Gouvernement, répondant à votre honorable prédécesseur, eut l'occasion de lui donner, par mon intermédiaire, des éclaircissements de nature à dissiper toute équivoque sur la portée de cet instrument.

Depuis, Votre Excellence a exprimé l'avis que ces assurances, réitérées d'une manière plus explicite, contribueraient à affermir les bons rapports entre nos deux pays.

J'ai été, en conséquence, autorisé par le Ministre des Affaires étrangères à faire connaître à Votre Excellence, en raison des relations amicales qui ont été établies entre la France et l'Italie, et dans la pensée que cette explication conduira à les améliorer encore, que la Convention du 21 mars 1899, en laissant en dehors du partage d'influence qu'elle sanctionne le vilayet de Tripoli, marque pour la sphère d'influence française, par rapport à la Tripolitaine Cyrénaïque, une limite que le Gouvernement de la République n'a pas l'intention de dépasser et qu'il n'entre pas dans ses projets d'intercepter les communications caravanières de Tripoli avec les régions visées par la susdite convention.

Ces explications, que nous sommes convenus de tenir secrètes, contribueront, je n'en doute pas, à consolider, sur ce point comme sur d'autres, les relations amicales entre nos deux pays.

BARRÈRE.

ANNEXE II.

M. le Marquis VISCONTI VENOSTA, Ministre des Affaires étrangères d'Italie,
à M. BARRÈRE, Ambassadeur de la République française à Rome.

Rome, le 16 décembre 1900.

La situation actuelle dans la Méditerranée et les éventualités qui s'y pourraient produire ont formé entre nous l'objet d'un échange amical d'idées, nos deux gouvernements étant également animés du désir d'écarter, à cet égard aussi, tout ce qui serait susceptible de compromettre, dans le présent et dans l'avenir, la bonne entente mutuelle.

En ce qui concerne plus particulièrement le Maroc, il est ressorti de nos entretiens que l'action de la France a pour but d'exercer et de sauvegarder les droits qui résultent pour elle du voisinage de son territoire avec cet Empire.

Ainsi définie, j'ai reconnu qu'une pareille action n'est pas à nos yeux de nature à porter atteinte aux intérêts de l'Italie comme puissance méditerranéenne.

Il a été entendu également que, s'il en devait résulter une modification de l'état politique ou territorial du Maroc, l'Italie se réserverait, par mesure de réciprocité, le droit de développer éventuellement son influence par rapport à la Tripolitaine Cyrénaïque.

Ces explications, que nous sommes convenus de tenir secrètes, contribueront, je n'en doute pas, à consolider les relations amicales entre nos deux pays.

VISCONTI VENOSTA.

[1] غربي الحواس، المرجع السابق، ص 269.

ترجمة للملحق

الاتفاق الموقع في روما أيام 14-16 ديسمبر 1900م بين فرنسا و ايطاليا بشأن المغرب ومنطقة طرابلس الغرب

1. من السيد باريز سفير الجمهورية الفرنسية بروما إلى معالي الماركيز فيسكونتي فينوستا وزير إيطاليا للشؤون الخارجية

روما في 14 ديسمبر 1900م

كانت لحكومتي على إثر اتفاقية 21مارس 1899م بين فرنسا وبريطانيا العظمى، لما أجابت على سلفكم الموقر، فرصة لتقدم له بواسطتي توضيحات من شأنها أن تبدد أي التباس بخصوص أهمية تلك الوثيقة.

وأعربت سعادتكم من حينها عن الرأي بأن إعادة تلك التأكيدات مجددا بكيفية أكثر وضوحا من شأنه أن يوثق الروابط الطيبة بين بلدينا.

وعليه، فقد أذن لي من طرف وزير الشؤون الخارجية، أن أفيد سعادتكم نظار لعلاقات الصداقة التي أقيمت بين فرنسا و إيطاليا واعتقادا بأن هذا الإيضاح يقود إلى زيادة تحسينها، بأن اتفاقية 21مارس 1899م، حيث إبقاء ولاية طرابلس خارج تقسيم النفوذ الذي قررته، رسمت لدائرة النفوذ الفرنسي، بالنسبة لطرابلس . برقة، حدا ليس لحكومة الجمهورية النية في تجاوزه ولا يدخل في مقاصدها أن تعترض مواصلات قوافل طرابلس مع المناطق المشار إليها بالاتفاقية المذكورة أعلاه.

إن هذه الإيضاحات التي وافقنا على إبقائها سرية ستسهم دون شك في توطيد عرى الصداقة بين بلدينا في هذا المجال كما في غيره.

باريز.

2 . من السيد الماركيز فيسكونتي فينوستا وزير إيطاليا للشؤون الخارجية إلى السيد م.باريز سفير الجمهورية الفرنسية في روما.

روما في 16 ديسمبر 1900م.

أن الوضع الحالي في البحر المتوسط والاحتمالات التي قد تحدث فيه، شكلت بيننا موضوع تبادل آ راء وديا، كما أن حكومتينا تحركهما في هذا الخصوص أيضا، رغبات باستبعاد كل ما من شأنه أن يكدر في الحاضر وفي المستقبل سلامة التفاهم المتبادل.

وفي شأن المغرب بوجه أخص، فقد تبين من محادثاتنا أن عمل فرنسا هدفه ممارسة وصيانة الحقوق التي تتراءى لها من جوار ترابها مع هذه الإمبراطورية.

وإن مثل ذلك العمل، انطلاقا من تعريفه على هذا النحو، ليس من طبيعته في نظرنا أن يلحق ضررا بمصالح إيطاليا كقوة متوسطية.

كما تم التفاهم على أنه فيما لو توجب حصول تغيير لحالة المغرب السياسية أو السياسية أو الترابية فإن إيطاليا تحتفظ كإجراء تبادلي بحق احتمال تنمية نفوذها بالنسبة إلى طرابلس وبرقة إن هذه التوضيحات التي اتفقنا على إبقائها سرية ستسهم دون شك في توطيد علاقات الصداقة بين بلدينا.

فيسكونتي فينوستا.

ملحق رقم 8: صورة الجنرال الايطالي كارلوو كانيفا. [1]

الجنرال كارلو كانيفا أول وال عام ايطالى فى ليبيا

[1] المنتصر عبد المجيد خليفة، المرجع السابق، ص 139.

الملحق رقم 09: الإنذار الإيطالي للباب العالي 26 سبتمبر 1911 م.

إلى الكوموندانتور دي مارتينو الوزير المفوّض والقائم بأعمال السفارة الإيطالية في الآستانة

المرجو من سيادتكم تقديم المذكرة التالية إلى الباب العالي:

لم تكف الحكومة الإيطالية أبدا خلال سلسلة طويلة من السنين عن تذكير الباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لحالة الارتباك والإهمال الذين تركت فيهما الدولة العثمانية كل من طرابلس وبرقة وأن تتمكن هاتان المنطقتان من التمتع بنفس التقدم الذي تحقق في أجزاء أخرى من إفريقيا الشمالية.

وإن هذا التغيير الذي تفرضه المقتضيات العامة للمدنية يكون بالنسبة لإيطاليا مصلحة حيوية من الدرجة الأولى وذلك لقرب هذه المناطق من الشواطئ الإيطالية.

وبالرغم من سلوك الحكومة الإيطالية التي قدمت دوما تأييدها لحكومة الإمبراطورية العثمانية في مختلف المسائل السياسية وحتى في الأوقات الأخيرة وبالرغم من الاعتدال والصبر الذين برهنت عليهما حتى الآن الحكومة الإيطالية فإن الحكومة الإمبراطورية لم تتجاهل رغباتنا المتعلقة بطرابلس فحسب بل وهذا أدهى وأمر فإن كل مبادرة إيطالية في تلك المناطق كانت تواجه دائما بمعارضة عاتية منظمة لا مبرر لها.

وان الحكومة الإمبراطورية التي برهنت حتى الآن على عدائها الراسخ ضد أي نشاط إيطالي مشروع في طرابلس وبرقة قد تقدمت مؤخرا بخطوة اللحظة الأخيرة مقترحة على الحكومة الملكية التوصل إلى تفاهم معلنة عن استعدادها لمنح إيطاليا أي امتياز اقتصادي يتفق والمعاهدات السارية وكرامة الدولة العثمانية ومصالحها العلياء ولكن الحكومة الإيطالية لم تعد تعتقد أنما في وضع يمكنها من الدخول في مثل هذه المفاوضات التي بدلا من أن تكون ضمانا للمستقبل لا يمكنها إلا أن تكون سببا دائما في نزاعات وصراعات.

ومن جهة أخرى فإن المعلومات التي تتلقاها الحكومة الملكية من وكلائها القنصليين في طرابلس وبرقة تصور الحالة هناك بأنها في غاية الخطورة بسبب الميجان السائد ضد الإيطاليين والذي يحرض عليه بصورة واضحة جدا الضباط وأجهزة السلطة الأخرى. وهذا الميجان لا يكون خطرا قريبا على الإيطاليين فحسب بل وعلى الأجانب من جميع الجنسيات الذين دفعهم تأثرهم وقلقهم المشروع على سلامتهم إلى الشروع في السفر تاركين طرابلس دون تردد.

إن وصول ناقلات عثمانية عسكرية إلى طرابلس الذي لم يفوت على الحكومة الملكية لفت نظر الحكومة العثمانية إلى نتائجه الخطيرة لا يمكنه إلا أن يزيد من خطورة الحالة ويفرض على الحكومة الملكية الواجب الملح والمطلق في تدبر الأخطار الناتجة عنه.

إن الحكومة الايطالية ترى نفسها - والحالة هذه - مجبرة على التفكير في حماية كرامتها

ومصالحها ولذا قررت القيام باحتلال طرابلس وبرقة عسكريا.

إن هذا هو الحل الوحيد الذي تستطيع ايطاليا اتخاذه وتنتظر الحكومة الايطالية من حكومة الإمبراطورية إصدار الأوامر اللازمة بحيث لا تواجهها أية مقاومة من قبل الممثلين العثمانيين المحليين وأن تتم التدابير الناتجة بالضرورة عن ذلك بدون صعوبة.

إن اتفاقات لاحقة ستتخذ ما بين الحكومتين من أحل تنظيم الحالة النهائية الناتجة عن هذا الأمر.

إن السفارة الملكية بإسطنبول لديها الأمر في طلب رد قاطع في هذا الصدد من الحكومة

العثمانية داخل مدة أربعة وعشرين ساعة منذ تقدم هذه الوثيقة إلى الباب العالي» وفي حالة عدم الرد فإن الحكومة الإيطالية ستكون مضطرة إلى القيام في الحال بتطبيق التدابير الرامية إلى الاحتلال.

يترك لحضرتكم أن تضيفوا أن رد الباب العالي في الأربعة والعشرين ساعة المذكور من الممكن أن يصلنا عن طريق السفارة التركية بروما.[1]

أ. دي سان جوليانو

[1] رشيد رضا، مجلة المنار، المرجع السابق، ص 784.

الملحق رقم 10: الرد العثماني على الإنذار الإيطالي 29 سبتمبر 1911م.

إن السفارة الملكية (الإيطالية) على علم بالصعوبات المتعددة والظروف التي لم تسمح لطرابلسوبرقة من الاشتراك بالقدر المرغوب في فوائد التقدم. ويكفي عرض الأمور للتحقق من أن الحكومةالدستورية العثمانية لا يمكن اعتبارها مسؤولة عن وضع أوجده النظام القديم.فإذا سلمنا بهذا - فإن الباب العالي إذا ما استعرضنا ما حدث في السنوات الثلاثة الأخيرة - يبحث دون جدوى عن الظروف التي أظهر فيها مقاومته للأعمال الإيطالية في طرابلس وبرقة. بل بالعكس لقد رأى الباب العالي دوما أنه من المفهوم والمعقول مساهمة إيطاليا برؤوس أموالها ونشاطها الصناعي في النهضة الاقتصادية لهذا الجزء من الإمبراطورية.

وتشعر حكومة الإمبراطورية بأنها أيدت استعدادها للاستجابة في كل مرة وحدت نفسها أمام اقتراحات من هذا النوع. كما أنها قد درست وحللت بصورة عامة بروح الصداقة كل شكوى تقدمت من السفارة الملكية.

ومن الضروري أن نضيف أن حكومة الإمبراطورية كانت تخضع بذلك إلى إرادتها التي طالما عبرت عنها في الرعاية والمحافظة على علاقات ثقة وصداقة مع الحكومة الإيطالية.

ومن هذا الشعوروحده استوحت حكمة الإمبراطورية اقتراحها الحديث جدا على السفارة

الملكية في إيجاد تفاهم قائم على منح امتيازات اقتصادية من أحل إعطاء النشاط الإيطالي ميدانا فسيحا في الولايتين المذكورتين. وقد وضعت شرطا وحيدا لهذه الامتيازات في ألا تمس بكرامتها وبالمصالح العليا للإمبراطورية وبالمعاهدات السارية وبذلك فإن الحكومة العثمانية أظهرت مدى شعورها بالرغبة في التفاهم دون أن تغرب عنها رؤية المعاهدات والاتفاقيات التي تلتزم بما أمام الدول الأخرى والتي لا تسقط قيمتها الدولية بإرادة طرف واحد.

وفيما يتعلق بالأمن والنظام سواء في طرابلس أو في برقة فإن الحكومة العثمانية وهي القادرة على التحكم على الحالة لا يسعها إلا أن تلاحظ كما سبق لها شرف الإعراب عن ذلك من قبل – عدم وجود بصورة مطلقة أي سبب يبرز القلق على مصير الرعايا الايطاليين وغيرهم من الأجانب المقيمين هناك.

فلا توحد في هذا الوقت قلائل في تلك المناطق فحسب ولا دعاية محرضة بل أن الضباط وأجهزة السلطة العثمانية الأخرى لديهم الأوامر بالمحافظة على النظام وهي رسالة يؤدونها بكل إخلاص.

أما فيما يتعلق بوصول ناقلات عسكرية عثمانية إلى طرابلس والذي اتخذت منه السفارة الملكية سببا لاستخلاص نتائج خطيرة فإن الباب العالي يود أن يلاحظ أن الأمر يتعلق بباخرة صغيرة كان إبحارها سابقا لمذكرة 27 سبتمبر. وبغض النظر عن أن الناقلة لم تحمل جنودا فإنما لم تحدث في النفوس إلا تأثيرا مطمئنا.

أما وقد انحصر جوهر الخلاف في عدم وجود ضمانات تطمئن الحكومة الايطالية حيال التوسع الاقتصادي لمصالحها في طرابلس وبرقة. فإن الحكومة الملكية - إذا لم تقدم على عمل بهذه الخطورة كالاحتلال العسكري - ستجد الرغبة الأكيدة لدى الباب العالي لتسوية هذا الخلاف.

وعليه فإن الحكومة الإمبراطورية تطلب من الحكومة الملكية معرفة طبيعة هذه الضمانات وهي على استعداد لقبولها عن طيب خاطر ما لم تمس بسلامة أراضيها. وهي تتعهد في هذا الصدد بعدم تغيير أي شيء على الحالة الحاضرة في طرابلس وبرقة خلال المفاوضات وخاصة من الناحية العسكرية

وتأمل في أن تستجيب الحكومة الملكية لاستعدادات الباب العالي المخلصة فتقبل هذا الاقتراح".[1]

[1] رشيد رضا، مجلة المنار، المرجع السابق، ص 782.

ملحق رقم 11: منشور كانيفا إلى سكان طرابلس أولى أيام الغزو.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على كافة الأنبياء والمرسلين، صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

بأمر ملك إيطاليا المعظم فيكتور عمانويل الثالث، نصره الله، وزاد مجده

و أنا الجنرال كارلو كانيفا قائد الجيوش الإيطالية، الموكل إليها إنهاء حكم الأتراك في طرابلس والقيروان " والمناطق التابعة لها؛ إلى جميع السكان الذين لهم في المناطق المذكورة مقر، من شاطئ البحر إلى آخر المناطق الداخلية ممن لهم مساكن في المدن أو مزارع وحقول ومراعي حول المدن ذاتها أو بعيدا في دواخل الإقليم [إلى هؤلاء جميعا] أعلن :

إن العساكر الخاضعة لأمري لم يرسلها جلالة ملك إيطاليا، حماه الله، لإضعاف واستعباد سكان طرابلس والقيروان وفزان والبلاد الأخرى التابعة لها التي توجد الآن تحت سيادة الأتراك بل لتعيد إليهم حقوقهم وتقتص [لهم] من المعتدين عليهم ، سواء أكان الأتراك أو أي شخص كان ، يريد استرقاقهم. وعليه فأنتم يا سكان طرابلس والقيروان وفزان والبلاد الأخرى التابعة لها من الآن سيحكمكم رؤساء منكم موكل إليهم أن يقضوا بينكم بالعدل والرأفة عملا بقوله تعالى: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، وستكون هذه الأحكام تحت حماية ورعاية ملك ايطاليا السامي حرسه الله

واعلموا أنه ستبقى الشرائع الدينية والمدنية محترمة، ويحترم الأشخاص، والممتلكات، والنساء، والحقوق وجميع الامتيازات المختصة بأماكن العبادة والبر؛ لأن غاية أعمال الرؤساء يجب أن تكون واحدة وهي تحسين حالتكم، والعمل على استتباب أمنكم وراحتكم، ويجب أن يكون ذلك مطابقاً للشريعة الغراء والسنة المحمدية السمحاء. وسيقضى بينكم بالعدل طبق للشريعة وحسب أوامرها بواسطة قضاة قد اشتهروا بتفقههم في الشرع ذووا استقامة وسيرة حميدة كما أننا لا نغض الطرف عمن يظلم من الرؤساء، ولا نغتفر غشا أو خداعاً من أحد القضاة، فالكتاب والقانون والسنة فقط تقضي وتحكم بينكم.

واعلموا جيداً أنه لا يدعى أحد منكم للخدمة العسكرية بالرغم عن إرادته، و إنما يقبل للدخول فيها أولئك الذين يرغبون في الانضمام إليها تحت اللواء الإيطالي باختيارهم، لأجل حماية النفوس والأملاك، ولكي يكفلوا للبلاد السلم والنجاح، وأما الآخرون فيبقون في بيوتهم، عاكفين على العمل في حقولهم ورعاية المواشي أو معاطاة التجارة والصناعة والحرف الضرورية لقيام الحياة المدنية.

وعلى هذا فكل امرئ يمكنه أن يقيم الصلاة في معبده حسب تعاليم دينه. ويلزمكم أن تتضرعوا إلى الله عزوجل أن يرفع مجد الشعب الإيطالي ومجد ملكه لأنه أخذكم تحت حمايته. والإيطاليون يرومون أن يكون اسمهم مهابا من جميع أعدائكم، وأما منكم فيكون محبوباً ومباركا فقط وبناء عليه، وحسبما خولني جلالة ملك إيطاليا العادل المنصور، وحكومته، أعلنكم بما تقدم، وسيجري مفعوله من هذا اليوم من شهر شوال سنة 1329 ليبقى كأساس للعلاقات المستقبلة التي ستوجد بين الحماة والمحميين: بين الإيطالي وساكني هذه البلاد. و إني واثق بأنكم ستقبلون هذا المنشور بسرور زائد لأنه سيكون قانونا تجب المحافظة عليه بأمانة واستقامة ضمير وشهامة من كلا الطرفين. وإذا وجد من لا يخدم الشرائع، أو لا يعتبر الأشخاص أو من

يمس حرمة النساء، أو ينتهك حرمة الملك، أو يقاوم أو يثور على إرادة العناية الإلهية التي أرسلت إيطاليا إلى البلاد، وباسمها صدرت لي هذه الأوامر وقبلتها ممن يملك حق الأمر فسيكون الانتقام منه عظيما، وسأحافظ على تنفيذها بالقوة الموكلة لعهدتي بنبراس العدل والحق. «فيا سكان طرابلس والقيروان والمناطق التابعة لها: اذكروا أن الله قد قال في كتابه العزيز: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم، أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين». وقد جاء أيضا ' وان جنحو للسلم فاجنح لها وتوكل على الله»

وجاء أيضاً: «ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها من عبادي الصالحون». أي الذين يصلحون الأرض ويمنعون منها الفساد وينشرون فيها العدل والعمران. وجاء أيضا: (وان تتولوا يستبدل قوما غيركم، ثم لا يكونوا أمثالكم، أي إن تفسدوا في الأرض إن توليتم أمور الناس ويقاتل بعضكم بعضاً، إن الذين يفعلون ذلك يلعنهم الله ويصمهم ويعمي أبصارهم ويستبدلهم بغيرهم. وجاء أيضا: «قل اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممن تشاء، وتعز من تشاء، وتذل من تشاء، بيدك الخير، إنك على كل شيء قدير». وجاء أيضا: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون.

فإرادة الله ومشيئته سبحانه قضتا أن تحتل ايطاليا هذه البلاد، لأنه لا يجري في ملكه إلا ما يريد، فهو مالك الملك، وهو على كل شيء قدير. فمن أراد أن يظهر في. الكون غير ما أظهره مالك الملك، رب العالمين، المنفرد بتصرفاته في ملكه الذي لا شريك له فيه فقد جمع الجهل بأنواعه وكان من الممترين ...

وبناء عليه، يلزم على كل مؤمن أن يرضى ويسلم بما تعلقت به الإرادة الربانية و أبرزته القدرة الإلهية، فالملك له سبحانه وتعالى يؤتيه من يشاء «فإيطاليا تريد السلام، وتريد أن تبقى بلادكم إسلامية، تحت حماية إيطاليا وملكها المعظم، ويخفق فوقها العلم المثلث الألوان: أبيض وأحمر وأخضر إشارة إلى المحبة والإيمان وعشم الخير! »[1]

[1] رشيد رضا، مجلة المنار، المرجع السابق، ص ص 934، 936.

ملحق رقم 12: معاهدة أوشي لوزان 15- 18 أكتوبر 1912م.[1]

الاتفاقية السرية

" بما أن الحكومة الإيطالية لا يمكن أن تخالف القانون الصادر في 25 فبراير 1912 والذي ألحق طرابلس وبرقة بالمملكة الإيطالية وبما أن الدولة العثمانية لا تستطيع أن تعترف بالقرار المذكور اعترافا صريحا.

لذا فقد اتفق الطرفان المتعاقدان - للتغلب على المشكلة المتولدة من ذلك - على إتباع الأسلوب التالي:

- **المادة الأول: تتعهد حكومة الإمبراطورية العثمانية بأن تصدر في خلال ثلاثة أيام من توقيع هذا الاتفاق على الأكثر فرمانا موجها إلى الشعب الطرابلسي والبرقاوي يطابق الملحق الأول (من الاتفاقية السرية).**
- **المادة الثانية: يحب أن تتوافق الحكومة الملكية الإيطالية مقدما على تعيين ممثل السلطان والرؤساء الدينيين وأن تحدد رواتب هؤلاء الرؤساء وممثل السلطان باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين وتدفع رواتبهم من الدخل المحلي ماعدا راتب القاضي فإن الحكومة العثمانية هي التي تدفعه ويجب ألا يزيد عدد هؤلاء الرؤساء على ما كان عليه عند إعلان الحرب.**
- **المادة الثالثة: تتعهد الحكومة الملكية الإيطالية بأن تصدر في خلال مدة ثلاثة أيام على الأكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الأولى مرسوما ملكيا مطبقا لنص الملحق الثاني (من الاتفاقية السرية).**
- **المادة الرابعة: تتعهد الحكومة العثمانية بأن تصدر خلال مدة ثلاثة أيام على الأكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الأولى إرادة سامية طبقا لنص الملحق الثالث (من الاتفاقية السرية).**
- **المادة الخامسة: عقب نشر المراسيم الثلاثة الصادرة من جانب واحد المنصوص عليها فيما تقدم يوقع الفريقان المتعاهدان معاهدة عامة طبقا لنص الملحق الرابع (من الاتفاقية السرية).**
- **المادة السادسة: ومن المتفق عليه والمفهوم من هذا الاتفاق أن الحكومة الإمبراطورية العثمانية تتعهد بألا ترسل ولا تسمح بإرسال سلاح من تركيا إلى طرابلس وبرقة أو ذخائر أو ضباط أو جنود**
- **المادة السابعة: لا تطالب حكومة من الحكومتين المتعاقدتين الأخرى بما أنفقته من نفقات على إطعام أسرى الحرب وإيوائهم.**
- **المادة الثامنة: يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بإبقاء هذا الاتفاق سريا على أن يكون لكل حكومة حق الخيار في إعلانه عند تقديم المعاهدة المنصوص عليها في الملحق الرابع.**
- **المادة التاسعة: من المتفق عليه أن الملاحق المنصوص عليها في هذا الاتفاق تعد جزءا متمما له.**

يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ يوم توقيعه

كتب ف "لوزان" بنسختين يوم 15 أكتوبر 1912.

بيترو وبيرتوليني -حويدرفوزيناتو -- حوسبي فولبي

محمد نابي بك - رومبيو غلو فخر الدين بك.

[1] لزعر نبيل، المرجع السابق، ص 449.

ملحق رقم 13: الملحق الأول من الاتفاقية السرية.[1]

فرمان السلطان محمد الخامس

6 أكتوبر 1912

" إلى سكان طرابلس وبرقة:

لما كانت حكومتنا السنية في حالة يستحيل معها عليها أ تسدي إليكم المساعدات التي تحتاجون إليها للدفاع عن بلادكم » ولما كانت من الناحية الأخرى مهتمة بضمان راحتكم ورفاهيتكم حاضرا ومستقبلا ورغبة في تجنب استمرار حرب مدمرة لكم ولعائلتكم وذات خطر على لإمبراطوريتنا بقصد إعادة السلام والرفاهية إلى بلادكم فاني بموجب قوانين جديدة و أنظمة خاصة سيشترك رجالكم في إعدادها لكي تأت مطابقة لحاجاتكم وعاداتكم ومتفقة مع تقاليدكم.

ولقد عينت همس الدين بك بصدق الخدمة ممثلا لي عندكم» ومنحته لقب نائب السلطان»

وعهدت إليه بحماية المصالح العثمانية في بلادكم» وذلك لمدة خمس سنوات مع احتفاظي بحق تحديدها أو تعيين غيره.

ولما كانت أمنيتنا ا محافظة على بقاء الأحكام الشرعية القائمة بينكم فقد احتفظنا بحق تعيين القاضي الذي يتولى تعيين نواب عنه من العلماء ا محلين فيقضون بينكم وفقا لما تقضي به الشريعة»

وستدفع رواتب القاضي من جانبنا أما نائب السلطان والموظفين الشرعيين الآخرون فتدفع رواتبهم من دخل البلاد.

"محمد الخامس"

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 436.

ملحق رقم 14: الملحق الثاني من الاتفاقية السرية.[1]

مرسوم ملك إيطاليا إلى سكان طرابلس وبرقة
7 أكتوبر 1912
فيكتوريو عمانويل الثالث ملك إيطاليا بفضل الله وإرادة الأمة وعملا بالقانون رقم 83 الصادر يوم 25 فبراير سنة 1912 القاضي وضع طرابلس وبرقة تحت السيادة التامة والمطلقة لمملكة إيطاليا ورغبة في التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين » وبناء على اقتراح مجلس الوزراء أصدرنا المرسوم الآن:
(الجرائم العادية أو جرائم القانون العام) :
© المادة الأولى: يمنح عفو كامل وشامل لسكان طرابلس وبرقة الذين اشتكوا في الحرب أو الذين وجهت إليهم بعض التهم بسببها ما عدا الجرائم المختصة بالحق العام » بحيث لا يمكن محاكمة أي شخص من أي طبقة أو أي فئة كانت ولا مس شخصه أو أملاكه وحقوقه بسبب أعماله السياسية أو العسكرية» أو بسبب الآراء التي أبداها مدة الحرب » ويطلق في الحال سراح الأشخاص الذين سجنوا أو نفوا بسبب ذلك.
© المادة الثانية: سيستمر أهالي طرابلس وبرقة في التمتع بكامل الحرية في ممارسة شعائر الدين الإسلامي كما كانوا في الماضي ويواظبون على ذكر اسم جلالة السلطان الأعظم بصفته حليفة المسلمين في الصلوات العامة » ويعترف بالنيابة عنه للشخص الذي يعينه حلالته لذلك» ويدفع راتب هذا النائب من الإيرادات المحلية وتحترم حقوق المصالح الدينية "الأوقاف" كما كانت في الماضي. ولا يوضع أقل عائق في سبيل علاقات المسلمين بقاضي القضاة رئيسهم الأمين الذي يعينه شيخ الإسلام والنواب الذين يعينهم هو والذين تدفع رواتبهم من الإرادات المحلية.
© المادة الثالثة: ويعترف أيضا لنائب السلطان المذكور بحماية مصالح الدولة العثمانية والرعايا العثمانيين حسب ما صارت إليه في الولايتين المذكورتين
بعد إصدار قانون 25 فبراير سنة 1912م
المادة الرابعة: تعين بمرسوم ملكي لحنة يكون من أعضائها بعض أعيان البلاد تقترح وضع الأنظمة المدنية والإدارية للولايتين» على أن تستمدا من المبادئ الحرة وتقوما على احترام العادات والتقاليد المحلية. ونأمر بنشر هذا المرسوم بعد بصمه بختم الدولة في مجموعة القوانين الرسمية ومراسيم مملكة إيطاليا ونطلب إلى جميع من يهمهم الأمر العمل بما ورد به.
حرر في سان روسوري 17 أكتوبر 1912
فيكتور عمانويل الثالث
حيوفاني جوليتي – انطونيو دي سان جوليانو - فينوكيار و ابريلي - فرانشسكو تديسكو - باولو سبينقاردي - - باسكوالي ليوناردي كاثوليكا - كريدارو - فاكتانيتي-ساكي - كاليسانو.

[1] البوري حافظ عبد المنصف، المرجع السابق، ص 439.

البيبليوغرافيا

✓ **أولا: المصادر**

1. الأشهب محمد الطيب، برقة العربية أمس واليوم، مطبعة الهواري، د.ط، مصر، د.ت.
2. انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835- 1911، تر، يوسف حسن العسلي، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، القاهرة، د.ت.
3. انجيلو ديل بوكا، على مقربة من المشنقة محمد فكيني والاستعمار الإيطالي ملحمة الكفاح المسلح والنضال السياسي، منشورات ميلالي، دط، فرنسا، 2008.
4. الأنصاري أحمد النائب، المنهل العذب في طرابلس الغرب،مكتبة الفرجاني، د ط، ليبيا، د.ت.
5. باولو دي شيلا، أخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة عام 1817، تر الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات دار مكتبة الفكر، د.ط، طرابلس، 1968.
6. التليسي محمد خليفة، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911 – 1931م، د.ط، الدار العربية للكتاب، 1983م.
7. توللي ريتشارد، عشرة أعوام في طرابلس 1783 – 1793م، تر، عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، د.ط، بنغازي، 1967م.
8. جيوليتي، مذكرات جيوليتي الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا 1911- 1912، تر، خليفة محمد التليسي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، طرابلس، 1976
9. رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، تر، طه فوزي، دار الفرجاني، دط، ليبيا، دت.
10. الزاوي أحمد الطاهر، عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، دار المدار الإسلامي، ط2، بيروت، 2004.
11. الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار المحدودة، ط1، ط3، لندن، 1984.
12. زيادة نقولا، برقة الدولة العربية الثامنة، د.ط، د.د.ن، ليبيا، 1948.

13. السعداوي بشير، فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس، جمعية الدفاع عن طرابلس، د.ط، برقة، د.ت.
14. شارل فيرو الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي تر محمد الوافي جامعة قاريونس، ط3 بنغازي 1994.
15. شكري محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1948.
16. الشنيطي محمد، قضية ليبية، مكتبة النهضة المصرية، د.ط، القاهرة، 1951.
17. لوتروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، تر، عجاج نويهض، تع، شكيب ارسلان، ج2، دار الفكر، ط3، بيروت، 1971.
18. المصري محمد ابراهيم لطفي، تاريخ حرب طرابلس، مطبعة مؤسسة الأمير فاروق بينها، ط1، 1946.
19. ناجي محمود، تاريخ طرابلس الغرب، تر، عبد السلام آدم ومحمد الأسطي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1970.
20. هيئة تحرير ليبيا، الفظائع السود الحمر من صفحات الاستعمار الإيطالي في ليبيا أو التمرين بالحديد والنار، مطبعة الكرنك، ط2، القاهرة، 1948.

✓ **ثانيا: المراجع**

21. أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر، خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط1، ليبيا، 1974.
22. اتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تع، التليسي محمد خليفة، مكتبة الفرجاني، ط1، طرابلس، 1971.
23. بازامة محمد مصطفى، العدوان الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، ج1، مكتبة الفرجاني، ط1، طرابلس، 1965م.
24. البوري حافظ عبد المنصف، الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، د.ط، مصر، 1983.
25. التليسي خليفة محمد، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ط3، ليبيا، 1997م.

26. جحيدر عمار، القولوغلية في ليبيا، منشورات الطيوب، ط1، طرابلس، 2021.
27. الجمل شوقي عطاء الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1977.
28. الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1960.
29. حميدة علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830 – 1932، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 1995.
30. خالدي مصطفى وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العلمية، د.ط، بيروت، 1953.
31. الخباط عبد الله خليفة، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وانجلترا، 1795 –1832، المنشأة العامة، ط1، طرابلس، 1985.
32. خديوي مجيد، ليبية الحديثة دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، د.ط، بيروت، 1966.
33. الدّجاني أحمد صدقي، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1967.
34. الدجاني أحمد صدقي، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني 1882- 1911، المطبعة الفنية الحديثة، ط1، القاهرة، 1971.
35. الدسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، د.ت.
36. ر.ج. جودتشايلد، دراسات ليبية، تر، عبد الحفيظ فضيل الميار، مركز جهاد الليبيين، د.ط، طرابلس، 1999.
37. رشدي راسم، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط1، ليبيا، 1953.
38. زاهر رياض، استعمار افريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ط، القاهرة، 1965.
39. الزاوي أحمد الطاهر، أعلام ليبيا، دار المدار الإسلامي، ط3، بيروت، 2004.

40. الزاوي أحمد الطاهر، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1970.
41. شاكر محمود، التاريخ الإسلامي العهد العثماني، ج8، المكتب الإسلامي، ط4، د.ب.ن، 2000.
42. شاكر محمود، ليبية، الدار العلمية، بيروت، ط1، 1972.
43. الشركسي محمد مصطفى، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدارالعربية للكتاب، د.ط، ليبيا، 1976.
44. الشلق أحمد زكريا، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516 – 1916، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002.
45. شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الرشيد، ط1، 1976.
46. الشيخ رأفت، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د.ط، مصر، 1994.
47. الطائي حسن عبد علي، روسيا وحرب القرم (1813-1856م)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل.
48. العقاد صلاح، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970.
49. العماري عباس، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، معهد الدراسات الدبلوماسية، د.ط، د.ت.
50. عمر علي بن اسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبية 1795-1835م، مكتبة الفرجاني، ط1، طرابلس، 1966.
51. فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تر، التليسي خليفة محمد، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، طرابلس، 1971.
52. فشيكة محمد مسعود، رمضان السويحلي البطل الليبي الشهير بكفاحه للطاليان، دار الفرجاني، ط1، طرابلس، 1974.
53. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات الجامعة،1997.

54. القروي اسماعيل مولود، التمهيد الثقافي الإيطالي للغزو العسكري لليبيا 1882-1911، المجلس القومي للثقافة العربية، ط1، الرباط، 1993.
55. كوستانزيو برنيا، طرابلس من 1510 إلى 1850، تر، خليفة التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، مصراتة، 1985.
56. كولافولايات، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، تر، عبد القادر مصطفى المحشي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ط1، طرابلس، 1988.
57. كيلاني محمد سيد، الغزو الإيطالي على ليبيا والمقالات التي كتبت في الصحف المصرية مابين عامي 1911 و1917، دار الفرجاني، ط1، القاهرة، 1996.
58. ماريو غرسو، التسلسل الزمني لأحداث المستعمرات الإيطالية، تر، شمس الدين عرابي، مركز جهاد الليبيين، د.ط، طرابلس، د.ت.
59. مج من الأساتذة والباحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، الدار الدولية في الاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.
60. محمد محمد صالح، تاريخ أُوربا الحديث 1870-1914م، كلية التربية، جامعة بغداد، 1961م.
61. محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، د.ب.ن، 2000.
62. محمود علي عامر وخير محمد فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث المغرب الأقصى –ليبية، جامعة دمشق، 2000.
63. مدلل أحمد عطية، قوات الغزو الإيطالية وقوات المقاومة التركية في الحرب الليبية الإيطالية 1911، د.ط، جامعة الفاتح، د.ت.
64. معوض نازلي أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة القومية، ط1، بيروت، 1986.
65. المقريف محمد يوسف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، مركز الدراسات الليبية، ط2، ليبيا، 2017.

66. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب ليبيا، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، بن عكنون الجزائر، 2013.
67. المنتصر عبد المجيد خليفة، ليبيا قبل المحنة وبعدها، وزارة الأنباء والإرشاد، ط1، طرابلس، 1963.
68. منسي محمود حسن صالح، الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة وثائقية في إستراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، د.ط، جامعة الأزهر، 1980.
69. نيكولاي ايليش بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، تر، عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، ط2، بنغازي، 2001.
70. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، تر، شاكر ابراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ليبيا، 1981.
71. هويدي علي مصطفى، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، مركز دراسة جهاد الليبيين، د.ط، طرابلس، 1988.
72. الوبيه كامل علي مسعود، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842- 1911، مركز جهاد الليبيين، د.ط، ليبيا، 2005.
73. ياغي أحمد اسماعيل، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2000.
74. يحيى جلال، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، د.ط، مصر، 1965.

✓ **ثالثا: المجلات**

75. رشيد رضا، مجلة المنار، مج 14، ج 10، سنة 22 أكتوبر 1911.
76. الأسدي سلام محمد علي حمزة، الغزو الإيطالي بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري (1878-1911م) دراسة تاريخية وثائقية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع13، أفريل2013.

77. الزليتني ميلاد محمد، موقف السلطات الحاكمة في ليبيا من الرحالة العرب والأوروبيون في ليبيا، مجلة كلية الآداب، ع1، مصراته، د.ت.
78. سالم فرج عبد القادر، الصحافة الإيطالية وموقفها من الغزو الإيطالي لليبيا 1910 – 1911، مجلة الجامعة الأسمرية، ع 23-11.
79. سالم فرج عبد القادر، دور بنك دي روما Banc Di Roma في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا (1907-1911م)، مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية، مج 7، ع 1، 2008.
80. الصالحي عصام خليل محمد ابراهيم، دور بنك دي روما في تنفيذ سياسة التغلغل السلمي لدعم النهج الاستعماري الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، ع 16.
81. عبد صالح محمد وليد، موقف الدولة العثمانية من الغزو الإيطالي لليبيا، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، ع 81، 2020.
82. محمد يونس حسن، الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835- 1911، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، مج، 9، ع، 3، ليبيا، 2010.
83. الهدار خالد محمد، مجهودات بعض الرحالة الأجانب في الكشف الأثري في ليبيا في نهاية القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، ع 2، السنة الثالثة والثلاثون، بنغازي، 2011.
84. هويدي علي مصطفى، ايطاليا وفكرة احتلال ليبيا، جامعة الجبل الغربي مجلة كلية الآداب، ع 25، د.ت.

✓ **رابعا: الرسائل**

85. أُوكسل وحيدة، الجمهورية الطرابلسية التجربة والمآل (1918-1922) م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي، أُم البواقي، الجزائر،2020م.

86. بوزبوجة سميرة، الطريقة السنوسية (1911-1951) ومواقفها من قضايا العصر محليا إقليميا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2018م.

87. خيالة سامي هاشم، موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911-1912، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، فيصل عبد الجبار، جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا، 2010.

88. دريسي ميمونة رملي خضرة، ليبيا والحرب العامية الأولى في فترة (1911-1918م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2021.

89. الدسوقي أسامة بركات، اليهود في ليبيا من 1911 حتى 1951، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، عبد الغفار حسين، 2000.

90. عبد السلطان زليخة وجليلة عزاوي، عمر المختار ودوره في المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي في ليبيا (1911-1931م)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أدرار، 2014.

91. عبد علوان إيمان محمد، دور يوسف باشا القرمانلي السياسي في طرابلس الغرب، 1795- 1832، رسالة ماجستير، إشراف، كفاح أحمد محمد النجار، جامعة بغداد، 2017.

92. غربي الحواس، الاحتلال الإيطالي ليبيا (1911-1951)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر2، الجزائر، 2017م

93. قاضي أمين شريفة، الاحتلال الإيطالي والمقاومة الليبية 1911- 1951، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2015.

94. قطبي أحمد، عمر المختار ودوره في حركة النّضال التّحرري اللّيبي (1862-1921م) مذكرة نيل شهادة ماستر في التاريخ تخصص الحركة الوطنية المغاربية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

95. لزعر نبيل، المسألة اللّيبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية (1911-1969م)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2020.

96. مكاوي أمال، مساهمة الجزائريين في مقاومة الاحتلال الإيطالي لليبيا "1911-1931 " مذكرة نيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2014.

فهرس

المحتويات

فهرس الجداول	الصفحة
عدد الطلاب في المدارس الإيطالية بليبيا (محليين وأجانب) 1900-1903م	32
عدد المدارس الإيطالية بطرابلس	32
عدد المدارس الإيطالية ببنغازي	33
عدد المدارس الإيطالية بالخمس	33
عدد المدارس الإيطالية بدرنة	33
مساحة الأراضي المشتراة من قبل بنك دي روما في ليبيا	45
اعانات بنك دي روما للتجار المحليين والإيطاليين بليبيا بين 1908-1909م	50-49
معارك الجيش الإيطالي والحامية التركية بين 1911-1912م	99-98

فهرس المحتوى	الصفحة
البسملة	.....
الإهداء	.....
الشكر والعرفان	.....
المختصرات	.....
مقدمة	أ -ح
المدخل: التطور السياسي في ليبيا من 1835 -1911م	9
أولا: أزمة الحكم وسقوط الأسرة القرمانلية	9
ثانيا: التدخل العثماني الثاني واستعادة الحكم	19
الفصل الأول: التغلغل السلمي الايطالي في ليبيا.	27
أولا: الأساليب الثقافية	28
ثانيا: الأساليب الاقتصادية	41
ثالثا: الدعاية الإعلامية	54
الفصل الثاني: التحالفات الإيطالية الدولية – التسويات-	60
أولا: التسوية الإيطالية الفرنسية	62
ثانيا: التسويات الإيطالية الإنجليزية	67
ثالثا: التحالف الإيطالي الألماني	70
رابعا: التحالف الإيطالي الروسي	73
خامسا: التسويات الإيطالية النمساوية	76
الفصل الثالث الاستعدادات العسكرية وردود الفعل الأولية 1911-1912م	80
1- الإنذار الإيطالي للدولة العثمانية	81
2- الرد العثماني على الإنذار	83
3- التدخل العسكري المباشر	86
4- ردود الفعل الأولية	92
5- نقل العمليات الحربية إلى البلقان	111
6- استسلام الدولة العثمانية وتوقيع معاهدة الصلح أوشي لوزان 18 أكتوبر 1912م	112
الخاتمة	121-119
الملاحق	141-122
الببليوغرافيا	151-142
فهرس الجداول	153
فهرس المحتويات	154